جامعة 8 ماي 45 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية

تخصص: مالية المؤسسات

بعنوان

أثر التدقيق الداخلي على تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
دراسة ميدانية مؤسسة مطاحن مرمورة-قالمة-

من إعداد الطالبتينن:

- بشرى خالدي
- زهراء محاجي

الأستاذة المشرفة:

- لياس قلاب ذبيح

السنة الجامعية

2017-2018

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: "ولئن شكرتم لأزيدنكم"

اللهم ما أصبح وأمسى من نعمة أو بأحد من خلقك فمنك وحدك لا شريك لك فلك الشكر على نعمة الإسلام ونعمة العلم وسائر النعم ما ظهر منها وما بطن.

إلى كل الساهرين على حمل مشعل النور ليضيئوا الأجيال إلى طريق المدى والتقدم

إلى الأستاذ "لياس قلاب ذبيح" الذي كان لنا نعم الموجه الذي جاد علينا بعمله ونصائحه وجزيل الشكر إلى السيد "عمار بو نوار" مدير المالية في مؤسسة مرمورة وكذلك المدقق "مباركي لسود".

الاهداء

الى من بلغ الرسالة وأدى الامانة منارة العلم نبي الرحمان ونور العالمين

سيدنا محمد خاتم الانبياء والمرسلين

الى الشلال الذي يفيض حنانا، الى دعمي وسندي في الحياة، الى نور قلبي ورمز الحب وبلسم الشفاء

أخي عادل

الى من دعت وبكت وسهرت لأجلي لأنعم بالراحة والهناء

امي الحبيبة اطال الله عمرها

الى من أحمل اسمه بكل فخر راجية من الله عز وجل أن يرحمه برحمته الواسعة

والدي رحمه الله

الى من أرى التفاؤل بعينهم والسعادة في ضحكتهم، الى من يجري في عروقنا واحد اختي وأخي الصغير

الى عائلة خالدي وكل الاحباب والاقارب صغيرهم وكبيرهم

كما اهدي هدا العمل الى كل من تربيت على يديه او تعلمت منه ولو حرفا

واحدا من أساتذتي في جميع الاطوار

دون ان انسى جزيل الشكر كل من الأستاذ

لياس قلاب ذبيح و براحلية زبير

والى كل من ايدني بيد العون من قريب او بعيد

بشرى

الإهداء

بسم الله اول خير ما يقال بسم الله بداية الكلام بسم الله نهايته

حملة قلمي لأعبر عن امتناني فوجدت ان الكلمات جوفاء صماء

غير قادرة على التعبير عما في قلبي.

فبداية اشكر الله عز وجل على توفيقه لي وتقبله لدعواتي.

وتقف الحروف موقف تمجيد وتقدير الى التي انجبتني الى الحياة التي بكت

لبكائي وفرحت لفرحي امي قرة عيني تاج راسي وجوهرتي الغالية التي كلماتها

انارت دربي.

الى من وهبني الحياة الى الذي تعب من اجلي ابي الذي لم يمل

من كثرة طلباتي.

الى أختي و أخي سندي في الحياة

و ابنة عمتي نعيمة

الى كل عائلة محاجبي

الى كل الأحباب والاقارب صغيرهم وكبيرهم

الى كل صديقاتي كل باسمه

دون أن أنسى مريم، فاطمة، زينب، أسماء

واخص الشكر الى كل من الأستاذ (لياس قلاب ذبيح) الذي كان

خير مرشد ومشرف لنا وصبر معنا والاستاذ(زوبير براحلية)

و السلام حسن الختام.

زهراء

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر	
الاهداء	
فهرس المحتويات	**III-I**
قائمة الجداول والاشكال	**VI-V**
قائمة الاختصارات	**V**
مقدمة	**أ_ هـ**
الفصل الاول: الاطار المفاهيمي والنظري للتدقيق الداخلي	
المبحث الأول: عموميات حول التدقيق	**3**
المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق	**3**
المطلب الثاني: ماهية التدقيق	**5**
المطلب الثالث: أنواع ومعايير التدقيق	**6**
المبحث الثاني: الإطار العام للتدقيق الداخلي	**23**
المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق الداخلي	**23**
المطلب الثاني: مفهوم التدقيق الداخلي	**25**
المطلب الثالث: علاقة التدقيق الداخلي بالوظائف الأخرى	**28**
المبحث الثالث: مراحل سير مهنة التدقيق الداخلي	**32**
المطلب الأول: المرحلة التحضيرية أو ما يسمى بمرحلة التخطيط:	**32**
المطلب الثاني: مرحلة تنفيذ المهمة	**34**
المطلب الثالث: إعداد التقرير	**35**

الفصل الثاني: مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي	
المبحث الأول: الإطار النظري للأداء المالي	**39**
المطلب الأول: مفهوم الاداء	**39**
المطلب الثاني: الأداء المالي	**47**
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي	**50**
المبحث الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي	**52**
المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي	**52**
المطلب الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي	**55**
المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي	**58**
المبحث الثالث: اثر نتائج التدقيق الداخلي على الاداء المالي	**64**
المطلب الأول: أثر التدقيق الداخلي التشغيلي على نظام الرقابة الداخلية	**64**
المطلب الثاني: تأثير تدقيق القوائم المالية على تقييم الأداء المالي	**67**
المطلب الثالث: ضبط تقييم الأداء المالي	**75**
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية بمؤسسة مطاحن مرمورة –قالمة–	
المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة (مطاحن مرمورة–قالمة).	**80**
المطلب الأول: نشأة مطاحن مرمورة –قالمة–	**80**
المطلب الثاني: التنظيم الهيكلي في مطاحن مرمورة	**81**
المطلب الثالث: وظائف مطاحن مرمورة –قالمة– وأهدافها.	**83**
المبحث الثاني: التدقيق الداخلي التشغيلي بمطاحن مرمورة	**86**
المطلب الأول: الاجراءات التمهيدية لعملية التدقيق الداخلي	**86**

المطلب الثاني: الاجراءات الميدانية	**89**
المطلب الثالث: الاجراءات الختامية لعملية التدقيق	**90**
المبحث الثالث: تحليل وتقييم الأداء المالي	**92**
المطلب الأول: عرض القوائم المالية للسنوات 2015–2016–2017	**92**
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة	**96**
المطلب الثالث: تحليل وتفسير النتائج	**97**
خاتمة	**102**
قائمة المراجع	**–**
الملاحق	**–**

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والخارجي	29
1-2	الأنواع الأخرى لرأس مال العامل	59
2-2	نسبة السيولة	62
3-2	نسب التمويل والاستقلالية المالية	63
1-3	توزيع اليد العاملة حسب الفئات المهنية	84
2-3	توزيع اليد العاملة حسب النشاط	84
3-3	نشاط التدقيق	91
4-3	ميزانية الاصول لمطاحن مرمورة 2015-2017	93
5-3	ميزانية الخصوم لمطاحن مرمورة 2015-2017	94
6-3	جدول حسابات النتائج لمطاحن مرمورة لفترة 2015-2017	95
7-3	حساب مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة مطاحن مرمورة لفترة 2015-2017	96
8-3	النسب المالية لمطاحن مرمورة للفترة 2015-2017	97

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	أنواع التدقيق	7
2-1	معايير التدقيق المتعارف عليها	11
3-1	المعايير تدقيق الدولية	17
4-1	المعايير تدقيق المحلية	18
1-2	مؤشرات الحكم على الأداء عن طريق الكفاءة والفعالية	40
2-2	أبعاد الأداء الرباعية	41
3-2	أنواع الأداء	43
4-2	كيفية حساب حصة السوق	46
5-2	الأطراف المستفيدة من تقييم الأداء	53
6-2	خطوات تقييم الأداء المالي	56
7-2	موقع التدقيق الداخلي من الرقابة الداخلية	65
1-3	الهيكل التنظيمي لمطاحن مرمورة –قالمة–	82

الكلمة	الاختصار
الاتحاد الدولي للمحاسبين	IFAC
لجنة ممارسة التدقيق الدولي	IAPC
راس المال العامل	FR
احتياجات راس المال العامل	BFR
الخزينة	TN
المجمع المحاسبي الأمريكي	AICPA
معايير التدقيق المقبولة	GAAS

مقدمة

لقد شهد العالم الاقتصادي في الآونة الأخيرة تطورات كبيرة في حجم الأعمال نتيجة التقدم التكنولوجي وزيادة المنافسة بين المؤسسات في مختلف المجالات مما أدى لتوسع حجم النشاط الجغرافي في العديد من المناطق لتحقيق حصص سوقية أكبر، فأصبحت المؤسسة الاقتصادية تتميز في الوقت الحاضر بكبرها وتشعب وظائفها، ومع كل هذه التحديات العالمية التي تواجه المؤسسات الاقتصادية في عالم الأعمال توجب على المديرين والمسؤولين إعطاء أهمية كبيرة لقيادة مؤسساتهم نحو تحقيق الأهداف المرغوبة بكفاءة وفعالية.

فرغم كبر حجم هذه المؤسسات فلا تستطيع إلمام بكافة النواحي المختلفة لنشاط المؤسسة إلى جانب تأخر نتائج التدقيق الخارجي الذي يقدم في نهاية السنة المالية مما اضطرها للبحث عن خلية داخلية تقوم بالتدقيق داخلها، والذي أصبح ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها باعتبارها وظيفة إدارية يتم الاعتماد عليها من أجل ضمان السير الحسن والمحافظة على الموارد المتاحة.

حيث يعد التدقيق الداخلي حديثا مقارنة بالتدقيق الخارجي ويعتبر من أهم الوظائف التي ترتكز عليها المنظمات لما له من أثر في تقييم وتركيز نظام الرقابة الداخلية وقياس وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة ولقد ازدادت الحاجة إلى وظيفة التدقيق الداخلي مع ازدياد الفضائح المالية التي هزت عددا من كبريات الشركات في العالم مثل INRON في الولايات المتحدة الامريكية، فالتدقيق الداخلي ليس نشاط رقابي فحسب بل هو نشاط تقييمي يعمل على تقييم الأنظمة الرقابية للمؤسسة وتقييم أدائها المالي من جهة المعرفة اتجاهه وكذا الوضعية المالية للمؤسسة المعينة نظرا لأهمية نتائج تقييم الأداء المالي للعديد من الأطراف لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة وتحديد الاختلالات إن وجدت وتقديم الإرشادات والنصائح التي من شأنها تصحيح الانحرافات وتحسين أداء المؤسسة مستقبلا.

إشكالية الدراسة:

من خلال ما تطرقنا إليه سابقا يمكن طرح الإشكال التالي:

كيف يساهم التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

وانطلاقا من الإشكالية تندرج التساؤلات التالية:

- ما هو دور التدقيق الداخلي التشغيلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية؟
- كيف يساعد التدقيق الداخلي للقوائم المالية في ضبط الأداء المالي؟

- هل التدقيق الداخلي كافٍ في تحسين الأداء المالي؟

الفرضيات:

كإجابة على الاشكالية المطروحة وقصد الإلمام بجوانب الموضوع قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- التدقيق الداخلي التشغيلي يساعد على كشف الأخطاء والتجاوزات التي بدورها تقوي نظام الرقابة الداخلية.
- التدقيق الداخلي للقوائم المالية يدعم القرارات المالية التي تحسن الأداء المالي للمؤسسة.
- التدقيق الداخلي كافٍ وملِمْ بتحسين الأداء المالي دون اللجوء الى خدمات أخرى.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع إلى مدى تفعيل ومساهمة التدقيق الداخلي في تحسين وضبط الأداء المالي داخل المؤسسة الاقتصادية وبيان دورها في التحقيق من مدى صحة البيانات والقوائم المالية لاستعمالها لأغراض تحليل وتقييم الأداء المالي وحفاظها على كيان المؤسسة، مما يساعد على رفع مكانتها وبلوغها للأهداف المسطرة.

أهداف الموضوع:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع نسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ضبط المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالتدقيق الداخلي.
- الاهتمام بمهنة التدقيق الداخلي.
- إثراء الرصيد المعرفي حول الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه.
- تسليط الضوء على مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب التي جبرتنا على اختيارنا بهذا الموضوع هي :

- الرغبة في اكتشاف والتعمق على مهنة التدقيق الداخلي.
- تطابق موضوع الدراسة مع تخصص مالية المؤسسات ماستر مراجعة ومحاسبة ليسانس.

- أهمية التدقيق الداخلي كآلية للتسيير في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالتدقيق الداخلي والدور الذي يلعبه في تحسين الأداء المالي للمؤسسة باعتباره المؤشر الدال على النجاح أو الفشل في تنفيذ الأهداف المالية للمؤسسة.

أدوات الدراسة:

في هذا البحث قمنا بجمع معلومات وبيانات ضرورية من مصادر عديدة أهما:

- بالنسبة للجانب النظري اعتمدنا على أكبر عدد ممكن من الكتب بالإضافة إلى الرسائل والأطروحات الأكاديمية وكذلك الملتقيات والمجلات والتقارير.
- بالنسبة للجانب التطبيقي للدراسة فقد تم الاعتماد على المعلومات المحصلة من المؤسسة "وثائق داخلية لمؤسسة مطاحن مرمورة" كما اعتمدنا أيضا على أسلوب التحليل المالي.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي كون هذا الاخير يتماشى ويلائم الجانب النظري لموضوع الدراسة من خلال إبراز المفاهيم الأساسية للتدقيق والأداء المالي في حين أن المنهج التحليلي يمكننا من تحديد أهمية البنية لدور التدقيق الداخلي ومدى تحسينه الأداء المالي، وكذا اعتمادنا على منهج دراسة حالة في الجزء التطبيقي والذي كان بمؤسسة مطاحن مرمورة.

صعوبات الدراسة:

تتبلور الصعوبات التي واجهتنا أثناء دراستنا لهذا الموضوع هي الجانب التطبيقي فهو العنصر الأكثر تعقيدا، فنظرا لكون الموضوع يحتاج إلى سرية تامة "سر مهني"، لأنه بمجرد أن نتكلم عن موضوع التدقيق إلا ونلاحظ عدم تقبل بعض الأشخاص لهذا الموضوع، حيث يعتبرونه شكل من أشكال التقييم الشخصي لمؤهلاتهم وكفاءاتهم في أداء وظيفتهم، وتترجمها تصرفاتهم في خلق بعض الصعوبات أو التماطل في تقديم بعض المعلومات أو الاستفسارات أو الوثائق بحجة أنها سرية وخاصة.

هيكل الدراسة:

انطلاقا من الأهداف المرجوة من الموضوع ومعالجة الإشكال الرئيسي والتساؤلات الفرعية ولاختبار الفرضيات والإلمام الشامل بموضوع البحث قسمنا موضوعنا إلى ثلاثة فصول:

حيث تناولنا في الفصل الأولالإطار المفاهيميوالنظري للتدقيق الداخلي وهو بذاته قسم إلى ثلاث مباحث،المبحث الأول تكلمنا فيه حول عموميات التدقيق، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه الإطار العام للتدقيق الداخلي،أما بالنسبة للمبحث الثالث فتطرقنا على مراحل سير مهمة التدقيق الداخلي.

أما الفصل الثاني والمعنون بمساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي وهو الآخر قسم إلى ثلاث مباحث حيث يتضمن المبحث الأول الإطار النظري للأداء المالي،أما المبحث الثاني فيتكلم عن تقييم الأداء المالي،والمبحث الثالث فخصصناه لنتائج التدقيق الداخلي على تقييم الأداء المالي.

أما بالنسبة للفصل الثالث فركزنا اهتمامنا على واقع عملية التدقيق في مطاحن مرمورة، وهو الآخر قسم إلى ثلاثة مباحث حيث قدمنا لمحة تاريخية عن المؤسسة محل الدراسة في المبحث الأول،أما في المبحث الثاني فقمنا بعرض نموذج عن تقرير التدقيق، وفي المبحث الثالث قمنا كذلك بتحليل وتقييم الأداء المالي بحساب بعض النسب المؤشرات التي تمكننا من معرفة الوضع الحالي للمؤسسة.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي والنظري للتدقيق الداخلي

تمهيد

عرفت عملية التدقيق الداخلي تغيرات جذرية منذ بداية ممارستها إلى غاية اليوم، ولقد أسهمت هذه التغيرات بشكل كبير في تطوير هذه المهنة، حيث كانت محل اهتمام العديد من المهنيين والمؤسسات و الهيئات الحكومية، وكان لهم الفضل الكبير في إعطاء عملية التدقيق نقلة نوعية وشكلية في جميع جوانبها، وأصبحت لعملية التدقيق الداخلي أهمية كبيرة في الواقع الاقتصادي، وهذا لما ظهر لها من حاجات متزايدة من داخل المؤسسة ومن خارجها، فكانت هناك حاجات ملحة من داخل المؤسسة إلى تبني جو رقابي يحكم تسيير نشاطها بفاعلية وكفاءة، كما كانت هناك الحاجة لكل من له علاقة بالمؤسسة إلى المزيد من الشفافية عند إجراء مختلف التعاملات معها.

ولقد وضعت عدة معايير لتحكم حسن سير نشاط هذه المهنة بكافة جوانبها سواء كانت تتعلق بالشروط التي يجب توفرها في المدقق الداخلي أو كيفية مزاولة نشاطه وصولا إلى الطريقة التي تتم بها إعداد التقرير النهائي لعملية التدقيق.

ولدراسة أعمق وأكثر تفصيلا لما سبق سنحاول تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

- عموميات حول التدقيق
- الإطار العام للتدقيق الداخلي
- مراحل سير مهمة التدقيق الداخلي

المبحث الأول: عموميات حول التدقيق

تعتبر وظيفة التدقيق أحد فروع المعرفة الاجتماعية التي تتأثر في نشأتها وتطورها بتطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات والتي تهدف إلى تلبية حاجيات الأفراد وأصحاب المصالح ومن خلال هذا المبحث سوف نحاول ضبط أهم المراحل التي مر بها التدقيق، ومفهومه والأنواع المختلفة له، ومعاييره.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق

إن المتتبع لأثر التدقيق عبر مراحل التاريخ يدرك بأن هذا الأخير جاء نتيجة الحاجة الماسة له بغية بسط الرقابة من طرف رؤساء القبائل أو الجماعات أو أصحاب المال والحكومات على الذين يقومون بعملية التحصيل والدفع[1].

فوظيفة التدقيق قدم الإنسان في صراع مع الطبيعة لإشباع حاجاته إلا أن الأمر مختلف بالنسبة لوظيفة التدقيق ومراقبة الحسابات لم تظهر إلا بعد ظهور النظام المحاسبي بقواعده ونظرياته لفحص حسابات النظام من حيث مدى تطبيق تلك القواعد والنظريات عند التسجيل فيها[2].

ويمكن استعراض مراحل تطور وظيفة التدقيق في شكل فترات زمنية مع تحديد الهدف من عملية التدقيق في كل مرحلة وهي كالتالي[3]:

1- الفترة قبل 1500م:

لم تكن وظيفة التدقيق في هذه المرحلة معروفة، كما أن المحاسبة كانت مقتصرة على الوحدات الحكومية والمشروعات العائلية ومن أجل تسهيل عملية اكتشاف الأخطاء والتلاعبات كان يحتفظ بمجموعتين منفصلتين من الدفاتر المحاسبية والتي تسجل فيها نفس العمليات وفي نهاية الفترة تتم مقارنة المجموعتين للتأكد من سلامة العمليات المحاسبية من طرف المحاسب لكل مجموعة، كما أنه في هذه الفترة كان الاهتمام منصبا على المخزون السلعي.

أما في عهد الإمبراطورية الرومانية كانت الدفاتر المحاسبية تتلى على مسمع الحاكم ومستشاريه، وذلك لاكتشاف أي تصرفات غير مسؤولة من قبل القائمين على الممتلكات وحفظ الحسابات وبعد سقوط الإمبراطورية الرومانية، وانقسام إيطاليا إلى دويلات ظهرت الحاجة إلى عملية التدقيق خاصة بعد نمو المدن الإيطالية والتي كانت

[1]- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات "الناحية النظرية"، ط3، مطبعة الاتحاد، الأردن،2008، ص09.

[2]- محمد بوتين، التدقيق ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص7.

[3]- إشتيوي إدريس عبد السلام، التدقيق "معايير وإجراءات"، ط 5، دار الكتاب الوطنية، ليبيا 2008، ص14.

تشتهر بالتجارة، حيث تم استخدام المراجعين لأول مرة، وذلك من خلال تدقيق العمليات الحسابية بالدفاتر والخاصة بالبضائع، لكن يبقى الهدف من التدقيق في هذه الفترة هو اكتشاف التلاعب والغش في الحسابات.

2- الفترة من 1500 م حتى 1850م:

لم تتغير أهداف التدقيق في هذه الفترة عن الفترة السابقة، فهي لا تزال مقتصرة على اكتشاف الغش والتلاعب، كما أن عملية التدقيق كانت تفصيلية، إلا أنه جرت بعض التغيرات الأخرى وهي[1]:

- انفصال الملاك عن الإدارة، مما زاد من الحاجة إلى المدققين.
- تبني فكرة النظام المحاسبي بصورة بدائية خاصة بعد اكتشاف نظرية القيد المزدوج.

ونتيجة لهذه التغيرات أصبح هناك نوع من الرقابة الداخلية على عمليات المشاريع، كما أن عمليات التدقيق استمرت بشكل تفصيلي.

3- الفترة ما بين 1850-1905م:

شهدت هذه الفترة نموا اقتصاديا كبيرا خاصة في المملكة المتحدة، وذلك بعد اندلاع الثورة الصناعية مما أدى إلى ظهور شركات المساهمة الكبيرة، كما تم الفصل النهائي والتام بين الملكية والإدارة، وازدادت حاجة المساهمين إلى البحث عن سبل لحماية أموالهم المستثمرة في تلك الشركات، وبهذا أصبح الجو مهيأ للتدقيق كي تظهر كمهنة وكطرف ثالث محايد لتأكد من مدى أمانة الإدارة على أموال وممتلكات المساهمين، خاصة بعد ظهور قانون الشركات البريطاني 1862، والذي أقر بضرورة استعمال مدقيقي الحسابات لتدقيق الشركات المساهمة[2].

4- الفترة من 1905 إلى يومنا هذا:

أصبح الهدف الأساسي للتدقيق هو إبداء رأي فني محايد حول القوائم المالية، ومدى سلامتها في تمثيل المركز المالي للمؤسسة وكذلك النتائج المسجلة، حيث انتشر استعمال التدقيق في جميع أنحاء العالم وعلى جميع المستويات[3].

---

[1]- الهادي التميمي مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2006، ص17.

[2]- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، التدقيق وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003، ص6.

[3]- القاضي حسين، دحدوح حسين، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، ط3، مؤسسة الوراق للخدمات الجامعية الأردن،2009،ص3.

المطلب الثاني: ماهية التدقيق

التدقيق مهنة ليست بالجديدة فقد ظهرت في القرون القديمة ومرت بعدة مراحل ساهمت في تطورها تماشيا مع تطور أعمال وهو ما جعلها تتطور أيضا من حيث المعنى وذات أهمية كبيرة في مجال المال والأعمال.

أولا: تعريف التدقيق

سنحاول تقديم أهم التعاريف التي قدمت للتدقيق والتي هي:

جرى العرف في أبحاث الأكاديمية إن يبدأ بالمداول اللغوي الظاهرة المدروسة، لفهم أكثر واستيعاب أفضل لتحقيقها، ومنه فكلمة التدقيق بمعناها اللفظي AUDIT مشتقة من الكلمة اللاتينية AUDITRE وعناها يستمع.[1]

كما يعرف التدقيق بأنه فحص البيانات أو السجلات أو الأرقام بقصد التحقق من صحتها[2].

أيضا على أنه: فحص للمعلومات من طرف شخص خارجي، شريطة ألا يكون هو الذي حضرها أو استعملها، بهدف زيادة منفعة المعلومات للمستعمل[3].

ثانيا: أهمية التدقيق

تعتبر وظيفة التدقيق وسيلة تستخدم تخدم العديد من الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة وخارجها ولا تعتبر غاية بحد ذاتها، حيث يتم الاعتماد على البيانات المحاسبية والمالية للمؤسسة في اتخاذ القرارات ورسم الخطط المستقبلية خصوصا إذا تم اعتماد البيانات من قبل جهة محايدة أو مستقلة عن إدارة المؤسسة مما يدعم الثقة من قبل تلك الأطراف والتي تتمثل في[4]:

1-إدارة المنشأة:

تعتبر عملية التدقيق مهمة لها لأنها تعتمد عليها في عملية التخطيط واتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية، وكذلك يؤدي تدقيق القوائم المالية إلى توجيه الاستثمار للمنشأة.

[1] - Jacques Renard ; Théorie et pratique de l'audit interne ; 3 émendation ; édition d'organisation ; Paris ; 2000 ; p27.

[2]- عبد الرزاق محم عثمان، أصول التدقيق والرقابة الداخلية، الدار النموذجية للطباعة والنشر، لبنان، 2011، ص11.

[3]- عبد الفتاح صحن وآخرون، أسس التدقيق: الأسس العلمية والعملية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص14.

[4]-لعموري حليمة السعدية، دور التدقيق الداخلية في ضبط وتفعيل الاداء المالي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2016، ص ص6، 7.

2-المستثمرين:

يلجئون إلى القوائم المالية المعتمدة ويسترشدون ببياناتها لمعرفة الوضع المالي للوحدات الاقتصادية ومدى مشابهة مركزها المالي لاتخاذ قرارات توجيه مدخراتهم واستثماراتهم للوجهة التي تحقق لهم أكبر عائد ممكن، ولضمان حماية مدخرات المستثمرين يتحتم أن تكون البيانات الموضحة بالقوائم المالية دقيقة وصحيحة.

3-المؤسسات المالية، التجارية والصناعية:

يعتبر التدقيق مهم جدا لمثل هذه المؤسسات عند طلب العميل قرض أو تمويل المشروع حيث أن تلك المؤسسات تعتمد في عملية اتخاذ القرار منح القرض أو عدمه على القوائم المالية للتدقيق.

4-الجهات الحكومية:

تعتمد على القوائم المالية التدقيق في الكثير من الأغراض مثل الرقابة والتخطيط فرض الضرائب، منح القروض والدعم لبعض النشاطات، بالإضافة إلى الاتحادات والنفقات التي تعتمد على القوائم المالية للتدقيق في خلاف بين المنشأة وأي طرف آخر.

وبالتالي أهمية وظيفة التدقيق تظهر باعتبارها الركيزة والأداة الأساسية في تحقيق من صحة البيانات والمعلومات المحاسبية، إضافة إلى ذلك الموردين والمتعاملون مع المؤسسات هم أيضا يولون أهمية لوظيفة التدقيق من أجل معرفة سلامة مركزها المالي، والسيولة المتاحة لزيادة ثقتهم في استرجاع حقوقهم وزيادة معاملاتهم مع تلك المؤسسة.

المطلب الثالث: أنواع ومعايير التدقيق

اولا: انواع التدقيق

ينقسم التدقيق إلى عدة أنواع بحيث كل نوع يندرج ضمن تصنيف معين نلخصها في الشكل التالي، بالإضافة إلى معايير التدقيق والتي تنقسم إلى معايير متفق عليها، معايير دولية، معايير محلية.

الشكل رقم (1-1): أنواع التدقيق

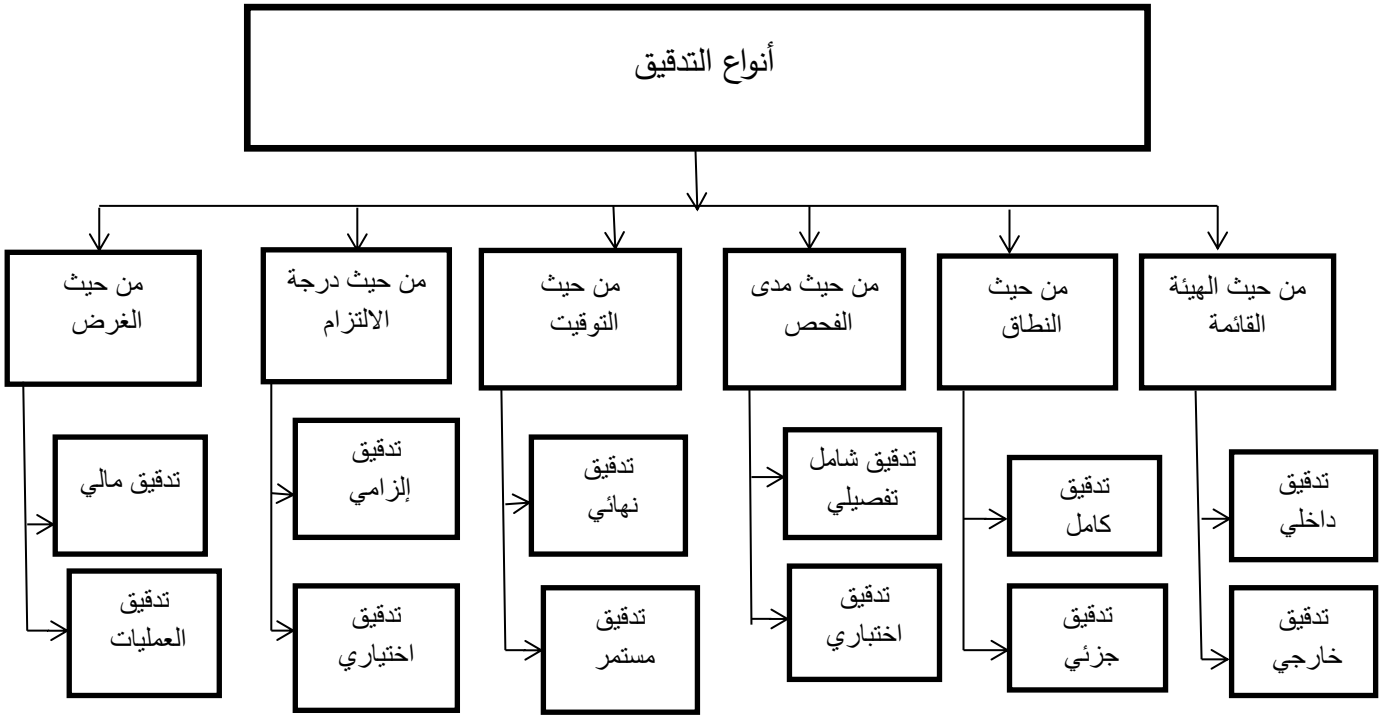

المصدر: من إعداد الطالبيتين

1-التدقيق من حيث درجة الالتزام:

أ-التدقيق الإلزامي: هو التدقيق الذي تلتزم به المنشآت وفقا للقانون السائد (قانون الشركات-قوانين الضرائب-قانون الاستثمار)، ويتم تعيين المدقق من خلال الجمعية العامة وهي التي تقدر أتعابه ومن الضروري أن يكون التدقيق في هذه الحالة تدقيق كاملا (اختياري).

ب-التدقيق الاختياري غير الإلزامي: الأصل في التدقيق أن يكون اختياري ويرجع أمر تقدير القيام به إلى أصحاب النشأة أو غيرهم من أصحاب المصالح لذلك فإن التدقيق الاختيار يناسب شركات الأشخاص والمنشأة الفردية لأنه يعيد في الثقة والاطمئنان إلى الحسابات المعتمدة[1].

2-التدقيق من حيث الهيئة القائمة:

أ-التدقيق الداخلي: هو التدقيق الذي تقوم به هيئة داخلية في المنشأة من أجل حماية أموال المنشأة وتحقيق أهداف الإدارة، تحقيق إنتاجية أكبر، الالتزام بسياسة الإدارة.

[1]- أحمد حلمي جمعة، "مدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث"، دار الصفاء للنشر، الأردن، 2009، ص49.

ب–التدقيق الخارجي: تقوم به هيئة خارجية غير تابعة لإدارة أو ملكية المنشأة والهدف منه تقرير حيادي حول عدالة القوائم المالية وعرض الوضع المالي عن طريق الميزانية وقائمة الدخل لفترة مالية معينة[1].

3–من حيث نطاق التدقيق:

أ–التدقيق الكامل: هو الذي يخول للمدقق إطار غير محدد للعمل الذي يؤديه، ولا يضع التشريع أو الجهة التي تعين المدقق أية قيود على نطاق أو مجال عمل مراقب الحسابات ومن أمثلة هذا النوع هو التدقيق الخارجي لشركات المساهمة وفي هذا النوع من التدقيق ينزل للمدقق حرية تحديد المفردات التي تشملها دفاتره، وذلك دون التخلي عن مسؤوليته الكاملة عن جميع المفردات ومن ثم إبداء الرأي عن مدى سلامة القوائم المالية ككل.

ب–التدقيق الجزئي: هي التي تتضمن وضع بعض القيود على نطاق أو مجال التدقيق من قبل الجهة أو الهيئة التي تعين المدقق، بحيث يقتصر عمله على بعض العمليات دون غيرها مثل: تدقيق المخزون أو المبيعات مثلا.

وفي هذه الحالة تنحصر مسؤولية المدقق في البنود التي كلف بمراجعتها لذلك يفضل في مثل هذه الحالات وجود لنفاق صريح حول نطاق التدقيق إضافة إلى قيام المدقق بالإشارة إلى ذلك في تقريره[2].

4–من حيث مدى الفحص:

أ–التدقيق الشامل أو التفصيلي: ويقوم المدقق بفحص جميع القيود والدفاتر والسجلات للتأكد من أن جميع العمليات مقيدة بانتظام وأنها سليمة، خالية من الأخطاء أو الغش أو التلاعب، والتدقيق التفصيلي يمكن أن يكون تدقيق كاملا إذا تم فحص كل العمليات المالية التي قامت بها المنشأة، ويمكن أن يكون تدقيقا جزئيا إذا تم الإنفاق بتحديد حدود التدقيق، والهدف منها، ومن ذلك أن يتم تدقيق كل العمليات النقدية من مقبوضات ومدفوعات وليس عينة منها وهي بذلك تدقيق جزئي تفضيلي.

ب–التدقيق الاختياري: فيها يقوم المدقق باختيار عينة تمثل المجتمع (العمليات المالية للمشروع) وتحديد حجم هذه العينة يرتبط بوجهة نظر المدقق في مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية ويتم اختيار العينة بأحد الأسلوبين إما:

- **التقدير الشخصي:** أو ما يعرف بالعينات الحكومية

[1]– إيهاب نظمي، هاني العزب، "تدقيق الحسابات الإطار النظري"، دار وائل للنشر، الأردن، 2012، ص ص 14،25.

[2]– حازم هاشم الألوسي، "الطريق إلى علم التدقيق والتدقيق"، ط5، الجامعة المفتوحة، ليبيا، 2003، ص ص 59،60.

- **التقدير الإحصائي**: أو ما يعرف بالعينات الإحصائية

وتعتبر الأساس السائد للعمل الميداني الآن حيث لا تناسب التدقيق التفصيلي الظروف الحالية، لأنها ستؤدي إلى زيادة الأعباء إضافة إلى تعارضها مع عوامل الوقت، الجهد، التكلفة.

- يكون التدقيق الكامل تدقيقا تفصيليا إذا تم فحص جميع العمليات المالية
- يكون التدقيق الكامل تدقيقا اختياريا إذا تم فحص جزء (عينة) من تلك العمليات المالية
- التدقيق الجزئي يكون تدقيقا تفصيليا إذا تم فحص جميع العمليات المالية التي يشملها ذلك الجزء محل التدقيق (النقدية مثلا)
- ويكون التدقيق الجزئي اختياريا إذا تم فحص عينة من مجموع مفردات ذلك الجزء[1].

5-من حيث التوقيت:

أ-التوقيت النهائي: في هذه النقطة يقوم المدقق بممارسة عمله عند انتهاء الفترة المالية أي بعد أن يقوم المحاسب بالانتهاء من عمله في إنهاء الدفاتر المحاسبية النهائية والحسابات الختامية وهكذا يضمن المدقق بأن ميع الحسابات مقفلة كليا وعدم حدوث أية تعديل في البيانات ومن مميزات هذا النوع من التدقيق ما يلي:

- فشله في اكتشاف الأخطاء والغش
- استغراقه وقتا طويلا وهذا يؤدي إلى تأخير تقديم
- إرباكه في العمل، يتوقف المدقق عن العمل من أجل جمع بعض الأدلة والقرائن اللازمة

يصلح هذا النوع من التدقيق للتطبيق في المنشآت الصغيرة أو المتوسطة ويقتصر المدقق في بعض الأحيان على تدقيق الميزانية تدقيقا كاملا فقط، ويطلق عليه اسم تدقيق الميزانية[2].

ب-التدقيق المستمر: هذا النوع من التدقيق مهم جدا في المنشآت الكبيرة حيث يقوم المدقق بتدقيق المنشأة بصفة مستمرة وبقيامه بزيارات متعددة، وفي نهاية المدة الحسابية يقوم نفس المدقق بتدقيق الحسابات الختامية[3].

[1]- عصام الدين محمد متولي التدقيق وتدقيق الحسابات"، جامعة العلوم والتكنولوجيا، السودان، 2009، ص ص 26،27.
[2]-توفيق مصطفى أبو رقبة، عبد الهادي أسحق المصري، تدقيق وتدقيق الحسابات، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 20.
[3]- مرجع نفسه، ص21.

كمال يتم هذا النوع من التدقيق على مدار السنة المالية، ويعد مناسبا لشركات الأموال وغيرها من المؤسسات التي تقوم بعمل ضخم من العمليات حيث تحتاج إلى وقت طويل نسبيا لفحصها[1].

6-من حيث الغرض "الهدف":

أ-التدقيق المالي: هو التدقيق الذي يهدف إلى فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات بهدف إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى تعبير القوائم المالية الختامية عن نتائج أعمال المشروع وعن مركزه المالي في نهاية الفترة المالية.

ب-التدقيق لغرض معين: ويعني تكلف جهة ما بتدقيق الحسابات بتدقيق موضوع محدد لهدف محدد ويتم التكليف كتابة وتحدد فيه نطاق عملية التدقيق والغرض منه، وقد يتم هذا التكليف من إدارة المشروع كأن يكلف المدقق بفحص نظام الرقابة الداخلية بهدف تصميم نظام آخر أكثر فعالية ودقة[2].

ثانيا: معايير التدقيق

تعتبر معايير التدقيق المبادئ التي تحكم أي عملية تدقيق، فهي الإطار الذي من خلاله يقوم المدقق باستخدام الإجراءات للوصول إلى الأهداف الواجب تحقيقها ونميز:

1- المعايير المتفق عليها:

ما من مهنة إلا ولها قواعد وأصول ممارستها، ومهنة التدقيق كغيرها من المهن الأخرى لها قواعدها وأصول ممارستها التي بقيت إلى وقت قريب في حكم المتعارف عليها بين ممارسي المهنة، والتي تسمى بمعايير التدقيق التي تمثل ارشادات (دليل) عامة لمساعدة المدققين على تنفيذ مسؤولياتهم المهنية عند تدقيق القوائم المالية، قد أصدر المجمع المحاسبي الأمريكي AICPA في عام 1939 تسعة معايير للتدقيق أضاف إليها معيارا عاشرا في عام 1954 تحت اسم معايير التدقيق المقبولة عموما GAAS.[3]

[1]- كمال الدين مصطفى الدواهري، محمد السيد سرايا، "دراسات متقدمة في المحاسبة والتدقيق"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص194.
[2]- يوسف محمد جربوع، " تدقيق الحسابات بين النظرية والتطبيق "، الورق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص 17،58.
[3]خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل، الأردن، 2012، ص 39.

عرفت المعايير بشكل عام أنها " نموذج ومؤشر، تصدره هيئات مهنية وقانونية لتحديد ما يجب أن يكون عليه التطبيق العملي عند التدقيق".[1] أما معايير التدقيق فهي مبوبة في ثلاثة (3) مجموعات متكاملة نلخصها في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-2): معايير التدقيق المتعارف عليها

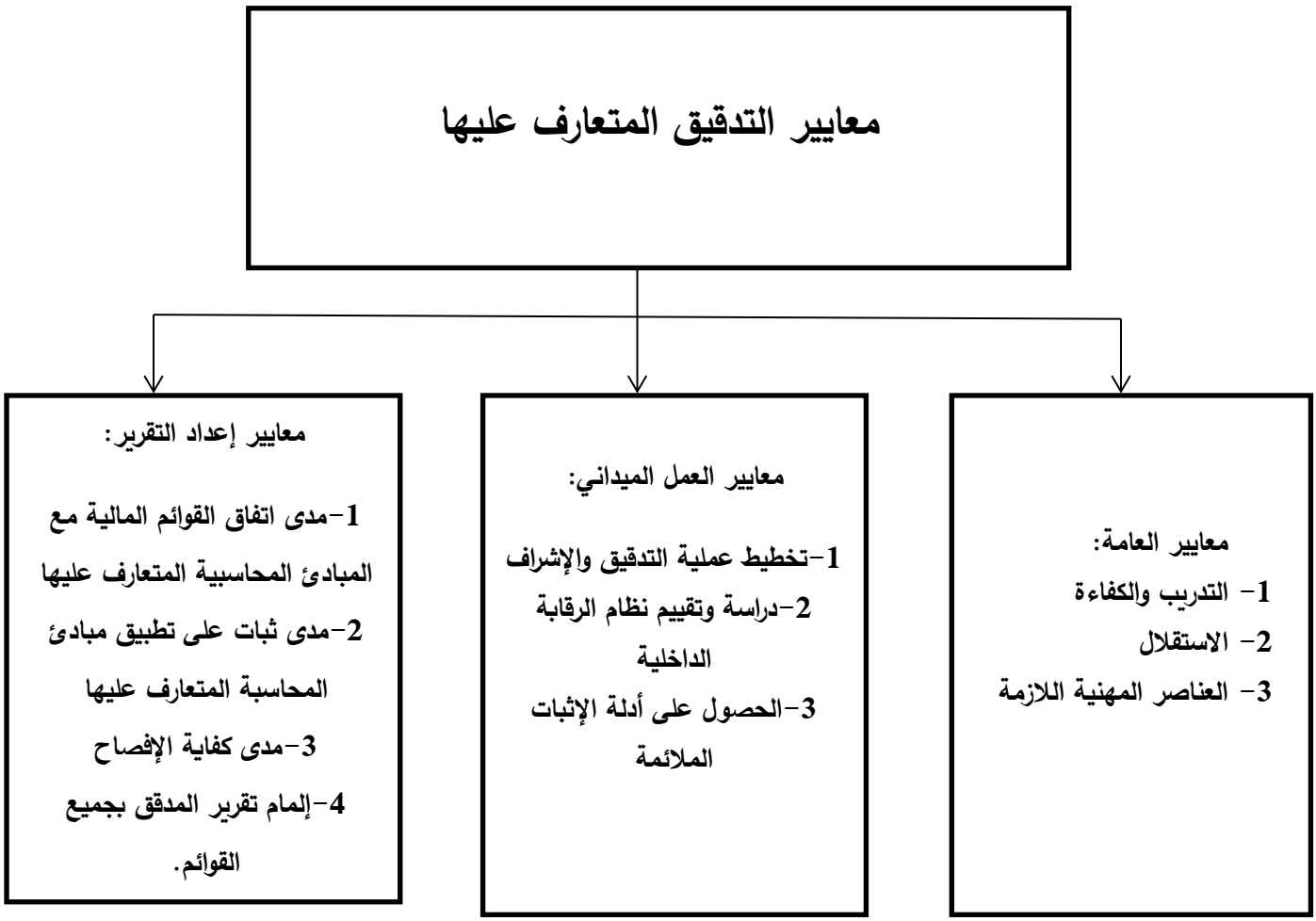

المصدر: بو بكر عميروش، دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام المراقبة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص23.

[1] وليم توماس، ادرسونهنكي، التدقيق بين النظرية والتطبيق، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1989، ص52.

1. **المعايير الشخصية:** يحتوي على الصفات الشخصية للمدقق ويتكون من:

المعيار الأول: التأهيل العلمي والعملي

- التأهيل العلمي والدراسي
- التأهيل العلمي والخبرة المهنية
- الربط بين التأهيل العلمي والعملي ومتطلبات الأداء المهني من خلال إنشاء الجداول التالية:
  - جدول المحاسبين أو المدققين
  - الخبرة العلمية في مجال ممارسة العملية لتدقيق واستمرار التعلم أثناء الممارسة مع تلقي التدريبات الكافية الرسمية وغير الرسمية، إذ أن توفر المؤهل العلمي مع الخبرة العملية والتدريب الكافي تحقق في مجملها مستوى كفاءة المدقق للقيام بعمله.

المعيار الثاني: الاستقلال

تتوقف على استقلالية وحياد المدقق في إبداء رأيه ولا يوجد درجات في عدم الاستقلال تجدر التفرقة بين نوعين من الاستقلال المهني وهو ضروري لممارسة المهنة، وتحكمه معايير ذاتية مما يؤدي إلى التحرر من الرقابة أو السلطة العليا إذ يعتمد على نفسه ولا يكون تابعا لعملية إبداء الرأي والثاني خاص باستقلال التدقيق فهو مرتبط بعملية إبداء الرأي في القوائم المالية ويعني ذلك التزام المدقق بالموضوعية وعدم التحيز عند إبداء رأيه[1].

المعيار الثالث: العناية المهنية

ينص المعيار الثالث من المعايير العامة للتدقيق على أن يبذل المدقق العناية المهنية الواجبة أثناء أداء مهمته وخلال أداء مهمته وخلال إعداده لتقرير المدقق، ويقصد بذلك أن يؤدي المدقق عملية التدقيق بنفس الطريقة التي يمكن أن يؤدي بها عملية التدقيق مراجع آخر يمتلك:

- التأهيل العلمي والعملي
- مستقل عن إدارة المنشأة
- يلتزم بتطبيق معايير أداء العمل الميداني

[1]- زاهرة توفيق سواد، تدقيق الحسابات والتدقيق، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص 32،33.

- يلتزم بتطبيق معايير إعداد التقرير[1].

2. معايير العمل الميداني:

وتخص العمل الميداني والمعايير المطبقة والمعتمدة ميدانيا في تطبيق التدقيق وهذا في الإطار نحدد 4 معايير:

المعيار الأول: التخطيط السليم للعمل والإشراف الملائم مع المساعدين

تتطلب أولا اختيار المساعدين المناسبين ثم ضرورة تنفيذ عملية التدقيق وفق لخطة ملائمة، فمسؤولية القيام بقدر كاف من التخطيط المسبق تقع على المدقق ومساعديه وذلك لتوفر أساس سليم لعملية التدقيق الفعالة، إذ يجب إعداد برنامج تدقيق لكل عملية للتأكد من تحدي خطوات العمل الضرورية أو اللازمة بصورة منتظمة.

المعيار الثاني: دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية

إن ضعف أو قوة نظام الرقابة الداخلية لا يحقق فقط طبيعة أدلة التدقيق، وإنما يحدد مدى الفحص المطلوب لتلك الأدلة والوقت المناسب للقيام بإجراءات التدقيق ويتحقق هذا المعيار بتوفر 3 خطوات وهي:

- الإلمام بنظام الموضوع: يتحقق عن طريق المتابعة والملاحظة والاطلاع واستخدام قائمة الاستقصاء النموذجية لتحديد الكيفية التي يعمل بها هذا النظام.
- تحديد مدى ملائمة ودقة الإجراءات الموضوعة والمستخدمة بالمقارنة مع النموذج الأمثل لتلك الإجراءات[2].

المعيار الثالث: جمع وتقييم أدلة الإثبات

الحصول على قدر كاف وملائم من أدلة الإثبات أو قرائن التدقيق عن طريق الجرد الفعلي والفحص المستندي، والملاحظة والاستفسارات والمصادقات وغيرها كأساس مناسب لإبداء الرأي في القوائم المالية محل الفحص[3].

بالإضافة إلى كل هذه القرائن فإن المدقق يدون كل ملاحظاته وكل التساؤلات والاستفسارات.

وما يجب عمله في سجل (أوراق العمل) تمهيد لكتابة التقرير النهائي[4].

---

[1]- حاتم محمد الشيشني، أساسيات التدقيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص135.

[2]- زاهرة توفيق، مرجع سبق ذكره، ص ص 34، 35.

[3]- عماد السعيد الزمرد وآخرون، مقدمة في مبادئ وبرامج التدقيق، جامعة القاهرة، مصر، ص 22.

[4]- محمد بوتين، التدقيق ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005، ص40.

المعيار الثالث: الإفصاح المناسب

تعتبر البيانات الواردة في القوائم المالية معبرة تعبيرا كافيا عما تتضمنه هذه القوائم المالية من معلومات ما لم يرد في التقرير ما يشير إلى خلاف ذلك، ويقضي هذا المعيار بأنه يتضمن تقرير المدقق ما يشير إلى أن الإفصاح في القوائم المالية يعتبر كافيا لدرجة معقولة إلا إذا تضمن التقرير عبارة تفيد العكس وهذا المعيار يؤكد مسؤولية المدقق في إقرار احتواء القوائم المالية على الحقائق الهامة والمعلومات والبيانات التي تعتبر ضرورة لمستخدمي تلك القوائم المالية[1].

المعيار الرابع: التعبير عن الرأي

يبدي المدقق رأيه وفق ما توصل إليه من حقائق وهو بمثابة خلاصة عمل مدقق الحسابات ويهدف إلى إيصال معلومات واضحة لمستخدمي القوائم المالية وإبداء رأي فني محايد ويأخذ عدة أشكال:

- تقرير نظيف: فيه يبدي المدقق رأيه بدون أي تعديلات أو تحفظات
- تقرير تحفظي: فيه يبدي المدقق رأيه متضمنا بعض التحفظات
- تقرير سلبي: فيه يبدي المدقق رأيا معاكسا إذا اعتقد أن القوائم المالية محرفة أو مضللة بمعنى أنها لا تعبر بوضوح عن المركز المالي للمشروع ونتائج أعماله
- الامتناع عن إبداء الرأي: فيه يمتنع المدقق عن إبداء رأيه فيما يتعلق بالقوائم المالية، ويصدر هذا الرأي عندما لا يصل المدقق إلى أدلة وقرائن إثبات كافية لإبداء رأيه[2].

3. معايير إعداد التقرير:

ينقسم إلى 4 معايير نذكرها في الآتي:

المعيار الأول: إعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها

يقضي هذا المعيار بضرورة إشارة المدقق في تقريره إلى مدى إعداد القوائم المالية وعرضها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ومدى قبول الاساليب والطرق المختلفة التي تطبق بها هذه المبادئ.

[1]- خالد راغب الخطيب، التأمين من الناحية المحاسبية والتدقيقية، دار الكنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 72.

[2]- رزق أبوزيد الشحنة، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص ص 127، 128.

ومن ناحية أخرى فإن المبتدئ والقواعد المحاسبية تمثل ضمنيا معيارا يقاس عليه أو يحكم به على مدى صدق وعدالة عرض القوائم المالية وما إذا كانت تعبر تعبيرا صادقا عن نتيجة النشاط وعن المركز المالي للمنشأة.

يتلخص هذا المعيار بصفة عامة في التحقق من النقاط التالية:

- إعداد القوائم المالية يتفق مع المبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها
- العرض داخل هذه القوائم صادق بدرجة مقبولة
- القواعد والمبادئ المحاسبية المقبولة مطبقة بطريقة سليمة

المعيار الثاني: الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية

يقضي هذا المعيار بضرورة الإشارة إلى تجانس وتطبيق استخدام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ومدى الثبات في تطبيقها، وتهدف الإشارة إلى هذا المعيار إلى ما يلي:

- قابلية القوائم المالية للمقارنة لفترات متتالية
- عدم تأثر القوائم المالية تأثرا جوهريا بالتغيرات في تطبيق المبادئ والقواعد المحاسبية من فترة إلى أخرى
- عدم اضطرار المدقق لتعديل تقرير التدقيق وأسس لإعداده بسبب حدوث أي تغيرات في هذه المبادئ المحاسبية
- عدم إتاحة الفرصة للتلاعب في استخدام وتطبيق بعض المبادئ المحاسبية لإظهار نتيجة صعبة

وبصفة عامة يمكن القول في هذا المجال أن المدقق عليه دراسة وتحليل أسباب التغيير في تطبيق بعض المبادئ المحاسبية ولا يوافق على هذا التغيير إلا بمبررات منطقية ومقبولة ولظروف غير عادلة مرت بها المنشأة[1].

2- معايير التدقيق الدولية:

هي معايير صادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC الذي يعتبر منظمة دولية تهتم بشؤون مهنة المحاسبة، تأسست عام 1977 والهدف الأسمى لها هو خدمة المصلحة العامة وتقديم الأفضل للمجتمع، كما يسعى الاتحاد جاهدا إلى:

- زيادة الالتزام بتقديم معايير مهنية ذات جودة عالية،
- تعزيز مهنة المحاسبة والتدقيق على نطاق عالمي،

[1]- محمد السيد سرايا، التدقيق والتدقيق الشامل ، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص ص 299، 300.

- المساهمة في تطوير اقتصاديات الدول،
- زيادة التوافق الدولي للمعايير الدولية.

لقد أدرك الاتحاد الدولي مدى الحاجة إلى إطار عام متجانس لتلبية الطلب العالمي المتزايد على المهنة، مما قام بتطوير هذا الإطار العام ليشمل مكونات تتعلق بدليل السلوك المهني ومعايير التدقيق الدولية وغيرها مثل محاسبة القطاع العام، المنشآت المتوسطة والصغيرة... كما قام الاتحاد بتشكيل مجلس معايير التدقيق ومعايير خدمات التأكيد الأخرى وذات العلاقة ومعايير الرقابة على الجودة.

كما قام هذا المجلس بصياغة وإصدار المعايير من أجل المساعدة في توفير نوع من الانسجام والتطابق في خدمات التدقيق والخدمات ذات العلاقة في أنحاء العالم، كما قد ألزم الاتحاد الدول الأعضاء بالانصياع لهذه المعايير وخاصة في الأمور المادية ما لم تتعارض مع القوانين والأنظمة المحلية، والهدف من ذلك ضمان قدر كافي من الانسجام في عملية إعداد البيانات المالية ومراجعتها.

ويحتوي على المبادئ والإجراءات الجوهرية، وكذلك فإنها تحتوي على إرشادات ذات العلاقة على شكل شروح وإيضاحات ومعلومات أخرى وتصدر هذه المعايير عند الاتحاد الدولي للمحاسبي IFAC لمعرفة لجنة ممارسات التدقيق الدولية IAPC ويراعى عند صدور هذه المعايير ما يلي:

- أنه مادامت معايير التدقيق تختلق بدرجة أو بأخرى من دولة إلى أخرى فإنه من المهم عند صدور معايير تدقيق دولي مراعاة مثل هذه الاختلافات، ومحاولة الوصول إلى معايير دولية تحظى أو يراد لها أن تحظى بالقبول العام دوليا.
- إن اللجنة عندما تضع معايير التدقيق الدولي فإنها تهدف تطبيقها على تدقيق القوائم المالية، إلا أنه لا يمنع أن يتم مواءمة هذه المعايير إذا لزم الأمر بحيث تطبق على خدمات مهنية ومعلومات أخرى.
- عدم إعطاء أولوية في التطبيق عندما تتعارض المعايير المحلية (الوطنية) والخاصة بتدقيق القوائم المالية في أي بلد، ويتم الالتزام التلقائي بهذه المعايير في الحالات التي تتفق فيها مع الأنظمة والمعايير الدولية.

وقد أصدرت لجنة ممارسات التدقيق الدولية مجموعة من المعايير في فترات زمنية متتابعة حسب الأهمية النسبية، ثم أعاد الاتحاد تبويب هذه المعايير طبقا لارتباطها بمراحل عملية التدقيق[1].

[1]- حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، تدقيق الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العلمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص 65، 66.

قسمت هذه المعايير إلى مجموعات مصنفة بأرقام كل مجموعة تعالج موضوع معين حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (1–3): المعايير التدقيق الدولية

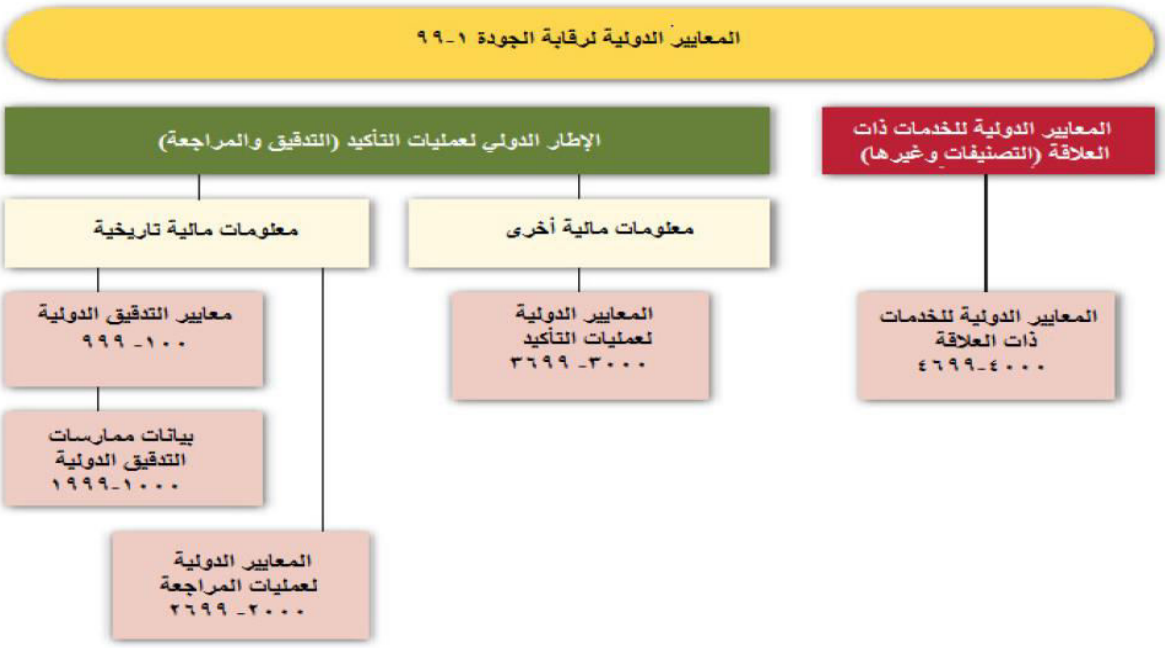

المصدر: المجمع الدولي للمحاسبين IFAC دليل استخدام معايير التدقيق الدولية المجلد 1، ط3، 2012، ص 14.

3– المعايير المحلية:

4– بالإضافة إلى ما سبق فهناك معايير جزائرية للتدقيق التي أرخت في سنة 2016-2017 وهي حديثة النشأة، والمتمثلة في الشكل الاتي:

الشكل رقم (1-4): معايير التدقيق المحلية

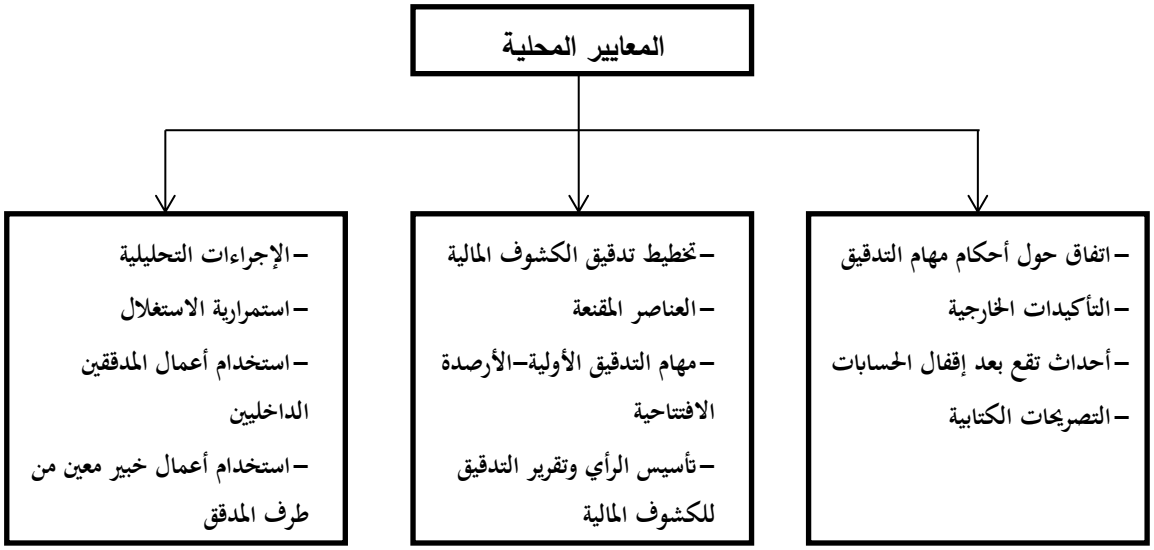

المصدر: من اعداد الطالبتين

وفقا للمقرر 002 المؤرخ في 4 فيفري 2016 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق نذكر أهم المعايير ألا وهي:

أ- المعيار الجزائري للتدقيق 210-اتفاق حول أحكام مهام التدقيق:

يعالج هذا المعيار ما يلي[1]:

- يعالج هذا المعيار الجزائري للتدقيق واجبات المدقق للاتفاق مع الإدارة وعند الاقتضاء مع الأشخاص القائمين على الحكم في المؤسسة، حول أحكام مهمة التدقيق.
- يخص المعيار كل مهام تدقيق الكشوف المالية التاريخية الكلية أو الجزئية وكذلك المهام الملحقة، مع وجود بعض الخصائص فيما يخص التدقيقات المتكررة أو تدقيقات الكيانات الصغيرة.
- لا تشكل نماذج رسائل مهمة المقترحة في الملحق إلا أمثلة يجب تكييفها مع المتطلبات والشروط الخاصة بالمهمة.

ب- المعيار الجزائري للتدقيق 505: التأكيدات الخارجية:

يعالج هذا المعيار ما يلي[2]:

- يعالج هذا المعيار استعمال المدقق لإجراءات التأكيد الخارجية بهدف الحصول على أدلة مثبتة.
- هدف المدقق الذي يلجأ إلى إجراءات التأكيد الخارجي هو تصور ووضع حيز التنفيذ هذه الإجراءات بهدف الحصول على أدلة مثبتة ذات دلالة ومصداقية.

[1]- مقرر رقم 002، المؤرخ في 4 فيفري 2016، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، الجزائر، 2016، ص2.

[2] _ مرجع نفسه، ص3.

ج- المعيار الجزائري للتدقيق 560-أحداث تقع بعد إقفال الحسابات (الأحداث اللاحقة):

يعالج هذا المعيار ما يلي[1]:

- تتطرق هذا المعيار إلى التزامات المدقق اتجاه الأحداث اللاحقة لإقفال الحسابات في إطار تدقيق الكشوف المالية
- قد تتأثر الكشوف المالية ببعض الأحداث التي تقع بعد تاريخ إقفال الحسابات ويتعلق الأمر بالأحداث الواقعة:
  - بين تاريخ إعداد الكشوف المالية (تاريخ إقفال الحسابات) وتاريخ تقرير المدقق.
  - بعد تاريخ تقريره إلى غاية تاريخ اعتماد الكشوف المالية من طرف الهيئة المداولة.

د- المعيار الجزائري للتدقيق 580-التصريحات الكتابية:

يعالج هذا المعيار ما يلي[2]:

- يعالج هذا المعيار إلزامية تحصل المدقق على التصريحات الكتابية من طرف الإدارة في إطار تدقيق الكشوف المالية
- الواجبات المطلوبة في المعايير الجزائرية للتدقيق الأخرى المتعلقة بالتصريحات الكتابية لا تقيد تطبيق هذا المعيار
- الحصول على التصريحات الكتابية من طرف الإدارة يؤكد أن هذه الأخيرة قد قامت بمسؤولياتها على أكمل وجه خاصة تلك المتعلقة بإعداد الكشوف المالية وشمولية المعلومات المقدمة للمدقق
- تعزيز العناصر المقنعة الأخرى المتعلقة بالكشوف المالية أو بالتأكيدات الخاصة المتضمنة فيها عن طريق التصريحات الكتابية، إذا اعتبره المدقق ضروري
- الرد بشكل ملائم على التصريحات الكتابية المقدمة من طرف الإدارة أو في حالة عدم تقديم التصريحات المكتوبة المطلوبة من طرف المدقق.

وفق المقرر رقم 150 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق نذكر أهم المعايير وهي:

أ- المعيار الجزائري للتدقيق 300: تخطيط تدقيق الكشوف المالية:

يعالج هذا المعيار ما يلي[3]:

- يدرس المعيار 300 التزامات المدقق فيما يخص التخطيط لتدقيق الكشوف المالية
- يخص هذا المعيار التدقيقات المتكررة

[1] _ مرجع نفسه، ص4.

[2] مرجع نفسه، ص 5.

[3] مقرر رقم 150، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، الجزائر، 2016 ص 2.

- تعالج على حدا المسائل الإضافية التي يجب أخذها بعين الاعتبار في إطار مهمة التدقيق الأولية
- يستوجب تخطيط التدقيق إعداد استراتيجية عامة للتدقيق مكيفة للمهمة، وعرض برنامج عمل يفيد التخطيط الملائم تدقيق الكشوف المالية، ويعتبر التخطيط عملية مستمرو ومتكررة غالبا ما تبدأ بعد فترة وجيزة من نهاية التدقيق السابق ويتواصل طوال المهمة إلى غاية الانتهاء من التدقيق الخارجي.

ب- المعيار الجزائري للتدقيق 500: العناصر المقنعة

يعالج هذا المعيار ما يلي[1]:

- يوضح هدا المعيار مفهوم "العناصر المقنعة" في إطار تدقيق الكشوف المالية، ويعالج واجبات المدقق فيما يتعلق بتصور ووضع حيز التنفيذ إجراءات التدقيق قصد الحصول على عناصر مقنعة كافية ومناسبة توصل إلى نتائج معقولة يستند عليها لتأسيس رأيه.
- يهدف المدقق إلى تصور ووضع حيز التنفيذ إجراءات التدقيق والتي من شأنها تمكينه من الحصول على العناصر المقنعة الكافية والمناسبة قصد استخلاص النتائج المعقولة والتي يستند عليها المدقق في تأسيس رأيه.

ج- المعيار الجزائري للتدقيق 510: مهام التدقيق الأولية-الأرصدة الافتتاحية

يعالج هذا المعيار ما يلي[2]:

- يعالج هذا المعيار واجبات المدقق فيما يخص الأرصدة الافتتاحية في إطار مهمة التدقيق الأولية
- تتضمن الأرصدة الافتتاحية أيضا المبالغ الواردة في الكشوف المالية، العناصر الموجودة في بداية الفترة والتي على أساسها يجب تقديم معلومات مثل: الطرق المحاسبية في عرض حسابات السنوات السابقة الاحتمال والالتزامات المسجلة خاصة خارج الميزانية
- مهمة التدقيق الأولية هي المهمة التي تتسم فيها الكشوف المالية لفترة سابقة بأنها:
  - لم تكن موضوع تدقيق
  - أو تم تدقيقها من طرف المدقق السابق "السالف".

[1] مرجع نفسه، ص 3.

[2] _مرجع نفسه، ص 4.

د- المعيار الجزائري للتدقيق 700: تأسيس الرأي وتقرير التدقيق للكشوف المالية:

يعالج هذا المعيار ما يلي[1]:

- التزام المدقق بتشكيل رأي حول الكشوف المالية
- شكل ومضمون تقرير المدقق عندما يتم التدقيق وفق للمعايير الجزائرية للتدقيق ويكون قد أدى إلى صياغة رأي غير معدل.
- يهدف المعيار على تشكيل رأي حول الكشوف المالية قائم على أساس تقييم الاستنتاجات المستخرجة من العناصر المقنعة المجتمعة
- التعبير بوضوح عن هذا الرأي في تقرير كتابي يخص اساس ذلك الرأي.

وفقا للمقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017 يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق ما يلي:

أ- المعيار الجزائري للتدقيق 520: الإجراءات التحليلية:

يعالج هذا المعيار ما يلي[2]:

- استخدام المدقق للإجراءات التحليلية باعتبارها مراقبة مادية في جوهرها
- إلزامية أداء المدقق لإجراءات التحليلية مثبتة أثناء استعراض تناسق مجمل الحسابات الذي يتم في نهاية التدقيق
- تسمح الإجراءات التحليلية الموضوعة حيز التنفيذ أثناء التعرف على الكيان ومحيطه لاعتبارها إجراءات لتقييم المخاطر
- تتضمن الإجراءات التحليلية مقارنات مع معطيات سابقة أو تقديرية للكيان أو لكيانات مشابهة وذلك باستخدام طرق بسيطة أو معقدة.

ب- المعيار الجزائري للتدقيق 570 استمرارية الاستغلال:

يعالج هذا المعيار ما يلي[3]:

يعالج هذا المعيار التزامات المدقق في تدقيق الكشوف المالية المتعلقة بتطبيق الإدارة لفرضية استمرارية الاستغلال في إعداد الكشوف المالية وأهداف المدقق من هذا المعيار:

[1] _ مرجع نفسه، ص 5.

[2] _مقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، الجزائر، 2017، ص 2.

[3] _ مرجع نفسه، ص 3.

- جميع العناصر المقنعة الكافية والملائمة المتعلقة بمدى ملائمة تطبيق الإدارة في إعداد الكشوف المالية لفرضية استمرارية الاستغلال.
- استخلاص النتائج حول وجود معتر أو لا مرتبط بأحداث من شأنها بعث شك كبير في قدرة الكيان على مواصلة استغلاله
- تحديد تأثير ذلك على تقرير المدقق.

ج–المعيار الجزائري للتدقيق 610: استخدام أعمال المدققين الداخليين:

يعالج هذا المعيار ما يلي[1]:

- يعالج شروط وفرصة انتفاع المدقق الخارجي من أعمال المدقق الخارجي
- لا يعالج هذا المعيار الحالات التي يقدم فيها الأعضاء الفرديين للتدقيق الداخلي المساعدة المباشرة للمدقق الخارجي في أداء إجراءات التدقيق.

إذا وجدت لدى الكيان وظيفة التدقيق الداخلي وخلص المدقق الخارجي إلى إمكانية الاستفادة منها لاحتياجات التدقيق فإن أهدافه هي:

- تحديد إمكانية وإلى أي مدى، تستخدم الأعمال الخاصة للمدققين الداخليين
- في حالة استخدامها، تحديد مدى ملائمة أعمال المدققين الداخليين لاحتياجات التدقيق.

د– المعيار الجزائري للتدقيق 620 استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق:

يعالج هذا المعيار ما يلي[2]:

يعالج هذا المعيار واجبات المدقق عندما يستعين بخبير يختاره للقيام بمراقبة خاصة تتطلب خبرة ميدان آخر غير المحاسبة والتدقيق، إضافة إلى كيفية الأخذ باستنتاجات الخبير

الخبير المعين من طرف المدقق هو الشخص طبيعي أو هيئة ذوي خبرة في ميدان آخر غير المحاسبة والتدقيق، والتي تستخدم أعمالهم في هذا اليدان من طرف المدقق لمساعدته في جمع العناصر المقنعة الكافية، والملائمة.

[1] مرجع نفسه، ص 4.

[2] مرجع نفسه، ص 5.

المبحث الثاني: الإطار العام للتدقيق الداخلي

تعتبر وظيفة التدقيق أحد أهم الأنظمة الرقابية داخل المؤسسة، لما تلعبه من دور في دعم قرارات الإدارة والتخفيف من المسؤولية الملقاة عليها، كما تعد وظيفة التدقيق الداخلي أداة بيد الإدارة تراقب بواسطتها كل ما يحدث داخل المؤسسة، وذلك بوجود نوع من التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، إذ يستفيد كل طرف من الآخر في أداء مهمته على أكمل وجه.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق الداخلي

أولا: التطور التاريخي للتدقيق الداخلي

ظهر التدقيق الداخلي حديثا، حيث يعتقد بوجود دليل على أن هناك أنظمة رسمية لتسجيل والتحقق، كانت تستخدم في ذلك الوقت في منظمة الشرق الأدنى، وبدأ الإهتمام بالتدقيق الداخلي يزداد في أوروبا في القرن الثامن عشر ميلادي نتيجة ظهور حالات كبيرة للغش ومع النمو وتزايد أنشطة الأعمال وزيادة حالات الغش وإفلاس المؤسسات في الولايات المتحدة في الأربعينيات من القرن السابق، أدى إلى بدأ الاتجاه نحو ضرورة الاعتراف بالتدقيق الداخلي كمهنة تكون لها مقوماتها التي تمكنها من تحقيق الأهداف المرجوة منها، حيث تم إنشاء معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1941[1].

حيث أن هذا الأخير أنشأ بغرض تطوير وتوفير مدققين داخليين مع فرصة لمشاركة مصالحهم واهتماماتهم المشتركة[2].

كما أن الغرض من معهد تطوير التدقيق الداخلي كمهنة يعترف بها، وتجدر الإشارة إلى أن التدقيق الداخلي لعبت في مراحله الأولى دورا محدودا يقتصر على مراقبة الأنشطة والعمليات المالية، ومع مرور الزمن تطور دورها، أي التدقيق الداخلي ليشمل تقييم كفاءة العاملين، التحقق من دقة اكتمال السجلات المحاسبية، تقييم فاعلية الأساليب الرقابية وغيرها[3].

---

[1]–أحمد حلمي جمعة، التدقيق الداخلي والحكومي، دار الصفاء، الاردن، 2011، ص 40.

[2]– داود يوسف صبح، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، ط2، الاتحاد المصارف العربية، لبنان، 2010، ص 44.

[3]– فتحي رزق السوافري وآخرون، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والتدقيق الداخلية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2002، ص ص 65، 66.

ثانيا: عوامل تطور التدقيق الداخلي

العوامل التي أدت إلى زيادة أهمية التدقيق الداخلي هي[1]:

1- كبر حجم المشروعات وتعقد عملياتها:

أدى ظهور الشركات المساهمة إلى كبر حجم الشركات وانفصال الإدارة عن الملكية مما أدى إلى عدم قدرة إدارة المشروعات على الإلمام بكافة الأشياء عن هذه المشروعات وبالتالي استوجب الأمر استخدام نظم رقابة داخلية.

2- التناثر الجغرافي وتزايد نطاق العمليات الدولية:

مع كبر حجم المشروعات تم إنشاء فروع كثيرة في مناطق متباعدة أدى ذلك إلى إرسال المراجع الداخلي (مدقق) لتدقيق أعمال هذه الفروع لمتابعة مدى إلتزام العاملين بالسياسات الإدارية.

3- لا مركزية الإدارة:

أدى كبر حجم المشروعات وإنشاء فروع لها متباعدة جغرافيا إلى أن فوض الإدارة العليا المركزية لبعض السلطات إلى مديري هذه الفروع، ويتم تقييم أداء مديري هذه الفروع وحتى لاكد الإدارة العليا من التزام هؤلاء المديرين بالسياسات المرسومة استخدمت الإدارة العليا المدقق الداخلي في ذلك.

4- التوسع في احتياجات الدورة:

نجد أن الإدارة هو العميل الرئيسي لقسم التدقيق الداخلي وهي التي تحدد الخدمات التي تحتاجها من قسم التدقيق الداخلي وعلى إدارة التدقيق الداخلي توفير تلك الاحتياجات.

5- التحول إلى التدقيق الاختباري:

مع كبر حجم المشروعات لم يعد المدقق الخارجي يقوم " بتدقيق الكامل " ولكنه بدأ يتحول إلى التدقيق الاختباري وهو تدقيق عينة تمثل المجموع ويفترض أنها تمثل مجتمع العمليات، وعلى ذلك لابد في ظل اختبارات المعاينة أن يتوفر نظام رقابة داخلي فعال.

[1]- ثناء على القباني، نادر شعبان سواح، التدقيق الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص ص 17-22.

6- تطور مفهوم الرقابة الداخلية:

الرقابة الداخلية هي عملية تنجزها جهات متعددة وهي مجلس الإدارة، والإدارة، وأفراد آخرون ويتم تصميمها للحصول على تأكيد معقول فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التالية:

- معقولية التقرير المالي
- كفاءة وفعالية العمليات
- الالتزام باللوائح والتشريعات والنظم السارية.

7- إعمال مفهوم السيطرة على الشركة:

حيث يعني مفهوم السيطرة على أنه قيام مجلس الإدارة بالإلمام بمجريات الأمور بالشركة والقدرة على إدارتها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المخطط لها، وتجاوز المخاطر التي يمكن التعرض لها نتيجة بيئة الأعمال المتغيرة.

المطلب الثاني: مفهوم التدقيق الداخلي

أولا: مفهوم التدقيق الداخلي

مرت مهنة التدقيق الداخلي بعدة مراحل، الأمر الذي استدعى بروز عدة تعاريف لها، تماشيا مع كل مرحلة من مراحل تطورها ونستعرض هذه التعاريف على النحو التالي:

عرفها مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية على أنها "وظيفة يؤديها موظفين من داخل المؤسسة، وتتناول الفحص الانتقادي والتقييم المستمر للخطط والسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية، وذلك بهدف التأكد من تنفيذ هذه السياسات والتحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية ومعلوماتها سليمة، دقيقة وكافية"[1].

وتعرف أيضا بأنها: "نشاط تقييمي مستقل يتم إنشاؤه داخل التنظيم لخدمة له، وهو نوع من الإجراءات الرقابية التي يتم عن طريق فحص وتقييم مدى كفاءة وفاعلية الإجراءات الرقابية الأخرى[2]

[1]- محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص 126.

[2]- خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 37.

كما عرفت أيضا على أنها: "نشاط تأكيدي استشاري، مستقل وموضوعي، مصمم لإضافة قيمة للمنشأة وتحسين عملياتها وهو يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات الرقابية والتوجيه (التحكم)[1].

ثانيا: أهمية التدقيق الداخلي

تنبع أهمية التدقيق الداخلي من خلال الخدمات التي يقدمها كونها وظيفة داخلية من الوظائف الرئيسية للمؤسسة والتابعة للإدارة العليا فيها من خلال تقديم الخدمات التالية:[2]

1- خدمات وقائية:

وتتمثل في مجموعة من الإجراءات التي يستخدمها المدقق الداخلي من أجل حماية أصول وممتلكات المؤسسة من السرقة والاختلاس، بالإضافة إلى حماية مختلف السياسات المطبقة في المؤسسة من أي تحريفا أو تغيير دون وجود مبررات.

2- خدمات تقييمية:

وهي عبارة عن مجموعة من الأساليب والإجراءات التي يضعها المدقق الداخلي لتقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة.

3- خدمات إنشائية:

تتمثل في مساعدة المدقق الداخلي إدارة المؤسسة بتوفير المعلومات الملائمة في مجال تحسين الأنظمة المختلفة الموضوعة داخل المؤسسة.

4- خدمات علاجية:

وهي عبارة عن مجموعة من الأساليب التي يستعملها المدقق الداخلي من أجل تصحيح أي أخطاء تم اكتشافها أثناء تنفيذ مهامه، أو التوصيات التي يقدمها في تقريره التي تتعلق بمعالجة أي أخطاء أو قصور في الأنظمة المختلفة للمؤسسة.

[1]- خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 37.

[2]- العيد محمد، ابن زازة منصورية، التدقيق الداخلي ودوره في عملية إتخاذ القرار، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، الجزائر، ص 147.

كما تعتبر عملية التدقيق الداخلي مهمة بالنسبة لمسيري المؤسسات والمساهمين، ملاك المؤسسة الذين يتميزون باستعمالهم للبيانات والقوائم المالية في اتخاذ القرارات، ومن المستفيدين من التدقيق الداخلي نذكر:[1]

- **مسيرو المؤسسات:**

يتجه مسيرو المؤسسات بدرجة كبيرة للتأكد من أن الأهداف المسطرة قد تم بلوغها والتحقق من أن نظام المتابعة والتدقيق الدوري لحسابات المقدمة عبارة عن معلومات مقنعة وصادقة والتي يمكن أن تؤخذ كقاعدة لاتخاذ القرارات التسييرية.

- المساهمون وملاك المؤسسة:

يتجه اهتمام المساهمون إلى نتائج التدقيق وهذا للتأكد من:

- قدرة تسيير المسؤولين
- الاستغلال الجيد والأمثل للأموال المستثمرة قبل الالتزام بقرارات جديدة
- الكشف عن أخطاء الغش ومنع حدوثها أوو على الأقل الحد من انتشارها.

ثالثا: أهداف التدقيق الداخلي

كل عمل أو نشاط للشركة وبدون استثناء يجب أن يكون ضمن مجال التدقيق الداخلي، ومن أهدافه نجد:

- الهدف الرئيسي من عملية التدقيق الداخلي التأكد من مدى ملائمة وكفاءة وفعالية السياسات وإجراءات الضبط الداخلي المعتمدة لبيئة وظروف العمل في الشركة والتحقق من تطبيقها.
- اقتراح الإجراءات اللازمة لزيادة كفاءة وفعالية الدوائر التنفيذية والأنشطة في الشركة، تأكيد المحافظة على الممتلكات والموجودات.
- تدقيق إجراءات إدارة المخاطر وما اشتملت عليه من مراكز الخطر بالإضافة إلى تدقيق فعالية الأساليب المعتمدة لتقييم تلك المخاطر[2].

[1]- مرجع نفسه، ص 148.

[2]- زاهرة توفيق سواد، مرجع سبق ذكره، ص 88.

بالإضافة إلى هذا فهناك هدفين هما[1]:

– **أهداف الحماية:** يتم القيام بأعمال الفحص والمطابقة بين الأداء الفعلي والمعايير الموضوعة مسبقا لكل من سياسات المؤسسة، الإجراءات المحاسبية، سجلات المؤسسة، أصول المؤسسة وأنشطة التشغيل.

– **هدف البناء والتطوير:** ويتحقق هذا الهدف من خلال اقتراح العلاج والتوصيات نتيجة لما قام به المدقق الداخلي من فحص ومطابقة وتقديم النصح للإدارة من أجل اتخاذ قرارات سليمو وفعالة.

المطلب الثالث: علاقة التدقيق الداخلي بالوظائف الأخرى

أولا: علاقة التدقيق الداخلي بالتدقيق الخارجي

كما أشرنا سابقا لتعريف التدقيق الخارجي الذي يمارسه شخص مؤهل مستقل عن المؤسسة بموجب عقد ويتقاضى أتعاب

- أما من ناحية العلاقة الموجودة بينهما
- ويرتبط التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ببعض الخصائص المشتركة وفي نفس الوقت تختلفان في جوانب أخرى حيث يتضح فيما يلي:

أ- **أوجه التشابه:** تتمثل في:

- كل منهما يقوم بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية
- يستعمل كل من التدقيق الداخلي والخارجي تقريبا نفس التقنيات في ممارسة مهامه
- لكل من التدقيق الداخلي والخارجي نفس الهدف الرئيسي من اكتشاف الأخطاء والغش واتخاذ الإجراءات التصحيحية
- هناك تعاون بين المدقق الداخلي والخارجي.[2]

ب- **أوجه الاختلاف:** يمكن تلخيص أوجه الاختلاف في الجدول الآتي:

[1]- بلعقون وردة، لقريني غنية، التدقيق الداخلية ودورها في إتخاذ القرارات بالبنوك التجارية، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2012، ص 15.

[2]- عبد الوهاب نصر، الرقابة والتدقيق الحديثة في تكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 523.

جدول رقم (1-1): أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والخارجي

معيار التفرقة	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
التعيين	المدقق الداخلي يتم تعيينه من طرف إدارة المؤسسة عن طريق تخصيص أحد المحاسبين من ذوي الخبرة والكفاءة لتولي عمل المدقق الداخلي	المدقق الخارجي يتولى مجلس الإدارة ترشيحه على الجمعية العمومية للمساهمين لإقرار التعيين
المسؤولية والتقرير	المدقق مسؤول أمام الإدارة العليا وتقرير يقدم إليها	المدقق مسؤول أمام الجمعية العامة للمساهمين في شركات المساهمة وأمام الملاك في باقي الشركات وتقريره يوجه بنفس الطريقة
الإستقلالية	مستقل جزئيا	يتميع باستقلال كامل
نطاق العمل	محدد	غير محدد
طريقة وأسلوب العمل	طريقة التدقيق مستمرة وأسلوبه وقائي	طريقة التدقيق نهائية وأسلوبه علاجي
المستفيد	إدارة المؤسسة	المساهمين والملاك وأطراف أخرى

المصدر: عبد الوهاب نصر، الرقابة والتدقيق الداخلية في تكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، مصر ، 2006، ص523.

ثانيا: علاقة التدقيق الداخلي بالرقابة الداخلية:

قبل التطرق إلى علاقة التدقيق الداخلي بالرقابة الداخلية يجب علينا معرفة أو تعريف الرقابة الداخلية وإبراز أهم أهدافها.

1. مفهوم الرقابة الداخلية:

تعرف الرقابة الداخلية على أنها مجموعة السياسات والإجراءات المتكاملة والتي تضعها إدارة

المنشأة وتكون مسؤولة عن متابعة تنفيذها من خلال العاملين لديها وذلك لتوفير تأكيد معقول بتحقيق أهداف المنشأة والموضوعة بمعرفة إدارة المنشأة من قبل[1].

ولقد عرفت لجنة إجراءات التدقيق التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين AICPA الرقابة الداخلية بأنها خطة التنظيم وكل الطرق والإجراءات والأساليب التي تضعها إدارة الشركة والتي تهدف إلى المحافظة على أصول الشركة وضمان دقة وصحة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الاعتماد عليها وتحقيق الكفاءة التشغيلية والتحقق من التزام العاملين بالسياسات الإدارية التي وضعتها الإدارة[2].

وعرفت كذلك على أنها خطة تنظيمية والإجراءات والوسائل المتبعة من قبل إدارة المنشأة للمحافظة على أصول المنشأة والتأكد من صحة البيانات وزيادة الكفاءات الإنتاجية وزيادة الالتزام بالسياسات المحاسبية[3].

2. أهداف الرقابة الداخلية: تهدف الرقابة الداخلية إلى تحقيق ما يلي:

- حماية أصول المنشأة من السرقة والاختلاس والتلاعب.
- ضمان تحقيق الدقة الحسابية للبيانات المحاسبية بما يكفل سلامة المعلومات والتقارير التي يتم إعدادها داخل المنشأة.
- ضمان صحة وسلامة نظم التخطيط والرقابة وتقييم وتنمية الكفاية الإنتاجية والكفاءة الإدارية.
- ضمان تحقيق السير الحسن حسب السياسات الإدارية وتنفيذ القرارات المرتبطة بتحقيق الأهداف المحددة وضمان توفير المعلومات الملائمة التي تمكن من اتخاذ القرارات الرشيدة[4].

[1]- نادر شعبان إبراهيم السواحة، النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الإلكترونية على التدقيق الداخلية، الدار الجامعية، مصر2006، ص 123.

[2]- عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة، الرقابة والتدقيق الداخلية الحديثة، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 54.

[3]- غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة، دار المسيرة، الأردن، 2000، ص 206.

[4]- محمد فضل مسعد، خالد راغب، دراسة معمقة في تدقيق الحسابات، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 193.

ثالثا: العلاقة بين التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية

- تتكون الوظيفة الإدارية من مجموعة من الوظائف الفرعية، هي التخطيط، التنظيم، والرقابة وتعتبر وظيفة الرقابة للمدير، والتي يشاركه بفعالية في إنجاز المدقق الداخلي ضمانا لأداء الوظائف الفرعية الأخرى.
- قيام المدقق الداخلي بتزويد الإدارة بالمعلومات الرقابية خاصة أن هذا الأخير يمتاز بالاستقلالية عن الأنشطة التشغيلية داخل المؤسسة فالمدقق الداخلي يتأكد من تطابق الأداء الفعلي مع الأداء المخطط وهذا ما يؤكد على اعتماد إدارة المؤسسة على التدقيق الداخلي لتحقيق الأداء.
- عمل المدقق الداخلي داخل المؤسسة يجعله قريب من السجلات المالية وعلى دراية كاملة نسبيا بالمشاكل التي تكون فيها المؤسسة، هذا الأمر الذي يدفعه إلى التعرف على الأنشطة التشغيلية المرتبطة بهذه السجلات وإتمام عملية الرقابة.

مما سبق نستنتج أن التدقيق الداخلي عبارة عن أداة من أدوات الرقابة الداخلية، غرضها التأكد من دقة وفعالية الأنظمة والإجراءات المتبعة ورفع التقارير إلى الإدارة عن نقاط الضعف والانحرافات، وكذلك تهدف إلى قياس مدى كفاية أنظمة.

المبحث الثالث: مراحل سير مهنة التدقيق الداخلي

إن الجانب العملي للتدقيق الداخلي تتجلى من خلال تنفيذ المدقق الداخلي لمهنة التدقيق والتي تتم عبر 3 مراحل:

المطلب الأول: المرحلة التحضيرية أو ما يسمى بمرحلة التخطيط:

تعتبر أول خطوة في مهمة التدقيق ويتطلب من المدقق قدرة كافية على القراءة والانتباه، والكفاءة اللازمة، فهي تمنح القدرة على الفهم والتعلم كما تتطلب معرفة جيدة بالمؤسسة، إذ أنه من الضروري معرفة مصادر المعلومات خلال تلك الفترة، وتعتبر هذه المرحلة هي حجر الأساس والتي بناءا عليها يقوم المدقق بناء نموذج النتائج التي يجب التوصل إليها وتتمثل في المحاور الرئيسية التالية:

1 – الأمر بالمهمة:

تبدأ مهمة التدقيق الداخلي بإصدار التكليف بالمهمة من طرف سلطة مؤهلة (الإدارة العليا، لجنة التدقيق)، حيث أن الأمر بالمهمة يسمح بتبليغ كافة الأطراف التي لها علاقة بمهمة التدقيق.

2 – مرحلة الاندماج:

تبدأ هذه الخطوة بجمع المعلومات ذات العلاقة بالنشاط الخاضع للتدقيق من مصادره المختلفة والحصول على فهم لطبيعة هذا النشاط، ويمكن تلخيص هذه المصادر فيما يلي:

- تقارير ملفات التدقيق السابقة
- الاجتماع مع الإدارة
- السياسات، الخطط، الإجراءات، التعليمات والاتفاقيات المتعلقة بالنشاط
- الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي
- الموازنة التقديرية والمعلومات المالية عن النشاط
- نتائج التدقيق الخارجي عن النشاط.

إن قراءة هذه الوثائق المختلفة والتحليل يمكن فريق التدقيق من امتلاك رؤيا شاملة عن النشاط الخاضع للتدقيق، تحديد السيرورات التي هي موضع للمخاطر وإعطاء مصداقية للمهمة.

3. تحديد الأخطار وتقييمها:

من خلال هذه النقطة يتم تكييف بقية مراحل عملية التدقيق، بحيث يسمح للمدقق صياغة

برنامجه وتطويره، بناءا على التهديدات وما تم وضعه لمواجهتها، وخطر التدقيق كما عرفه معهد المحاسبين الأمريكيين هو: الخطر الناتج عن حدوث خطأ في أحد الأرصدة أو في نوع معين من العمليات الذي يكون:

- **خطر متصل:**

هو إمكانية دون الأخذ بعين الاعتبار نظام الرقابة الداخلية وقوع أخطاء جوهرية في الحسابات[1].

- **خطر الضبط أو الرقابة:**

هي تلك الأخطار المتعلقة بحدوث أخطاء ذات أهمية نسبية دون قيام نظام الضبط والرقابة الداخلية لمنع حدوثها أو اكتشافها.

- **خطر عدم الاكتشاف:**

مخاطر استخدام المدقق إجراءات التدقيق غير مناسبة لاكتشاف الأخطاء ذات الأهمية النسبية[2].

4. تحديد الأهداف:

يعرف أيضا بالتقرير التوجيهي أو المخطط للمهمة، وهي عبارة عن وثيقة مشكلة من عدة صفحات والتي لها نفس المضمون والخصائص في كل الحالات.

بعد أخذ المعلومات الضرورية عن المؤسسة، يقوم المدقق بتحرير تقرير توجيه والذي يوضح محاور البحث[3].

[1]- صالحي محمد يزيد، أثر التدقيق الداخلي كآلية للحكومة على رفع تنافسية المؤسسة، رسالة دكتورا، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016، ص ص 51، 52.

[2]- عبد الله خلف الله الواردات، مرجع سبق ذكره، ص 66.

[3]- صالحي محمد يزيد، مرجع سبق ذكره، ص 53.

المطلب الثاني: مرحلة تنفيذ المهمة

تعتبر هذه المرحلة أهم وأصول مرحلة في سيرورة مهمة التدقيق الداخلي لأهميتها في كتابة تقرير التدقيق وتشمل على المراحل التالية:

1- **إعداد برامج التدقيق:**

يدعى أيضا مخطط التنفيذ وكذلك برنامج العمل، يتم إعداده من طرف فريق التدقيق وتحت إشراف رئيس المهمة، ويتم إرساله إلى مسؤول التدقيق الداخلي للاطلاع عليه طبقا للمعيار رقم 2240، وتقع على رئيس المهمة مسؤولية الاحتفاظ به في ملف التدقيق، ويتضمن هذا المخطط النقاط التالية: وثيقة تعاقدية، مخطط عمل، دليل مرشد، نقطة انطلاق في بناء استمارة الرقابة الداخلية، متابعة المهمة.

2- **استبيان الرقابة الداخلية:**

تعتبر من أكثر الأساليب استعمالا من طرف المدققين الداخليين لتقييم نظام الرقابة الداخلية.

3- العمل الميداني: ويتمثل في:

أ- الملاحظة الفورية:

أول الاختبارات التي يقوم بها المدقق الملاحظة الفورية، وهي تختلف عن الملاحظات الأخرى بأنها آلية وهنا يكون للخبرة دور كبير فالمدقق المتكن يمكنه ملاحظة المحيط بمجرد وصوله ووضع تقييمات وإحصاءات مبدئية.

ب- الملاحظة المحددة:

من خلال تحديد مواطن الخطر واستمارة الرقابة الداخلية يقوم المدقق بإجراء وثيقة اختبارات فيقوم باختيار بعض العمليات والإجراءات المرتبطة بفترات معينة يجب أن يكون موضوعي من أجل بلورة رأيه حول سير العمليات، بموضوعية.

ج- ورقة كشف وتحليل المشكلات:

هي وثيقة عمل موحدة، أن يقوم المدقق بتوثيق كل خلل، كما تلخص كل مرحلة من مراحل عمليات التدخل الميداني، وتمثل وسيلة تواصل بين المدقق والوظيفة المعنية بعملية التدقيق، تسمى في بعض المراجع بوثيقة الحدث، وثيقة التحليل، ورقة تحليل الرقابة الداخلية، تتجزأ إلى 5 أقسام هي:

المشكلات-الملاحظات-الأسباب-العواقب والآثار-التوصيات[1].

المطلب الثالث: إعداد التقرير

تتطلب هذه المرحلة القدرة على الإنشاء والصياغة الأدبية، وتبدأ المرحلة برجوع المدقق إلى مكتبه مع مجموع أوراق العمل ويقوم بصياغة التقرير ثم يتم عقد اجتماع ختامي والمصادقة للحصول على التقرير الختامي.

1 – مشروع تقرير المدقق:

حيث يكون فيه جميع الملاحظات المسجلة ليتم المصادقة عليه، فلا يمكن اعتباره نهائيا حتى وإن تضمن مصادقة خاصة، هذه الوثيقة وإن احتوت على توصيات المدقق، فإنها لا تتضمن إجابات المؤسسة، ولا تتضمن مخطط العمل والذي يعتبر أحد ملاحق التقرير النهائي، أين تشير المؤسسة متى ومن سيقوم بتنفيذ التوصيات المقبولة.

2 –الاجتماع الختامي:

يضم نفس الأعضاء الذين نشطوا الاجتماع الافتتاحي، والذين استمعوا لمخطط المدقق عند البداية، فيبدون رأيهم حول ما قام به فريق التدقيق.

3 – تقرير التدقيق الداخلي:

يسمح التقرير للمدقق بإبداء رأيه كتابيا حول البيانات والقوائم المالية والمواضيع الأخرى التي كانت محل التدقيق، فهو يلخص مهمة التدقيق ويعتبر وسيلة بين المدقق والجمهور وفيما يلي مبادئ التقرير:

- لا وجود للتدقيق الداخلي من دون تقرير التدقيق الداخلي
- وثيقة نهائية: فهو آخر عقد لمهمة التدقيق، والتي لا تنتهي إلا باقتراحات وتوصيات
- عرض مسبق للمؤسسة: فمن المفترض أن النقاط تم عرضها خلال الاجتماع الختامي
- حق المؤسسة في الإجابة: للمؤسسة الحق في الرد إما شفاهيا أو كتابيا[2].

[1]- مرجع نفسه، ص ص 54، 55.

[2]- مرجع نفسه، ص ص 55، 56.

خلاصة الفصل:

تعد وظيفة التدقيق الداخلية من أهم الوظائف في تنظيم المؤسسة، إذا أنها تساعد هذه الأخيرة في بلوغ أهدافها المسطرة من خلال تقديمها لها المعلومات ذات المصداقية، كما تحظى عملية التدقيق الداخلي بمكانة هامة وبارزة في تنظيم المؤسسة إذ لأهميتها البالغة جعلت تابعة مباشرة لإدارة العليا لإعطائها المزيد من الاستقلالية عن باقي الوظائف التدقيق الداخلي بشكل كبير في مساعدة المدقق الخارجي على أداء مهامه إذ ينتج عن تكاملهما معا تحقيق المؤسسة لأهدافها بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية كما تساهم عملية التدقيق الداخلي بقياس مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية كما أن لعملية التدقيق الداخلي تطبيقات شتى تسعى من خلالها إلى تقديم معلومات ذات درجة أقل من الخطأ والتي تساعد الإدارة ومتخذي القرار في اتخاذ قراراتهم.

مما سبق نستنتج أن عملية التدقيق تساهم في توثيق بصفة نظام المعلومات المحاسبية وتقويمه والعمل على الاستمرارية وهذا للحصول على المعلومات الملائمة ذات المصداقية لاتخاذ القرارات التي تتناسب مع عمليات التي تخدم العمل بالدرجة الأولى.

الفصل الثاني: مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي

تمهيد

يعتمد نجاح المؤسسة الاقتصادية على أدائها الجيد والفعال من خلال تأثير نظام الرقابة الداخلية عليه وخاصة على أدائها المالي، حيث يمكن قياسه وتقديره بالاعتماد على التدقيق الداخلي كأداة رقابية فعالة، حيث أن التدقيق الداخلي يساهم في كشف الثغرات الموجودة في الأداء المالي للمؤسسة، كما أنه يلعب دورا كبيرا في تحقيق أهداف الأداء المالي من خلال تقدير المدقق الداخلي الذي يكون بمثابة مرجع للمسيرين، حيث قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- مدخل إلى الأداء المالي
- تقييم الأداء المالي
- أثر نتائج التدقيق الداخلي على تقييم الأداء المالي

المبحث الأول: الإطار النظري للأداء المالي

يشغل موضوع الأداء في المؤسسات اهتمام الباحثين والممارسين سواء على المستوى الكلي (الدولة والقطاعات الاقتصادية) أو على المستوى الجزئي (المؤسسات الربحية والأفراد) وهذا الاهتمام يرجع إلى أن البحث عن الأداء الجيد يعتبر مقياس للنجاح.

والأداء يعتبر القاسم المشترك لجميع الجهود المبذولة من قبل الإدارة والعاملين فمعظم البحوث والدراسات في مجال نظرية الإدارة والمؤسسات تهدف إلى إيجاد الآليات والنماذج والفلسفات والنظريات الإدارية القارة عند التطبيق أن تجعل من الأداء حالة تميز المؤسسة عن غيرها وهي تنافس بعضها البعض.

المطلب الأول: مفهوم الاداء

أولا: تعريف الأداء

إن تحديد تعاريف ومفاهيم دقيقة المصطلحات والاتفاق عليها من الأهداف التي يصعب تحقيقها ومن بين المصطلحات التي لم تلق تعريفا وحيدا وشاملا مصطلح "الأداء".

التعريف الأول:

"فأصل كلمة أداء ينحدر إلى اللغة اللاتينية أين توجد كلمة PERFORMARE تعكس كلية الشكل لشيء ما، وبعدها اشتقت اللغة الانجليزية منها لفظة PERFORMANCE التي تعني إنجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه".[1]

التعريف الثاني:

يعرف الأداء على أنه "إنجاز الأهداف باستخدام الموارد بكفاءة وفعالية".[2]

كفاءة Efficacité تعني إنجاز النتائج بأقل استخدام للموارد أي تركز على مفهوم الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة بأقل الكلف.

[1]– مجيد الكرخي، موازنة الأداء وآليات استخدامها في وضع وتقييم موازنة الدولة، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 141.

[2] BERNARD MARTERY, CONTROLE DE GESTION SOCIAL, LIBIRE, PARIS, France, 1999, P 236

الفعالية EFFICIENCE وهي مصطلح يرتبط بتحقيق الأهداف، كما يعني التأكد من ان استخدام الموارد المتاحة قد أدى إلى تحقيق الغايات والمقاصد والأهداف المرجوة منها.

مما سبق تمثل كل من كفاءة وفعالية مؤشرات للحكم على الأداء وهذا ما نوضحه في الشكل أدناه.

الشكل رقم (2-1): مؤشرات للحكم على الأداء عن طريق الكفاءة والفعالية

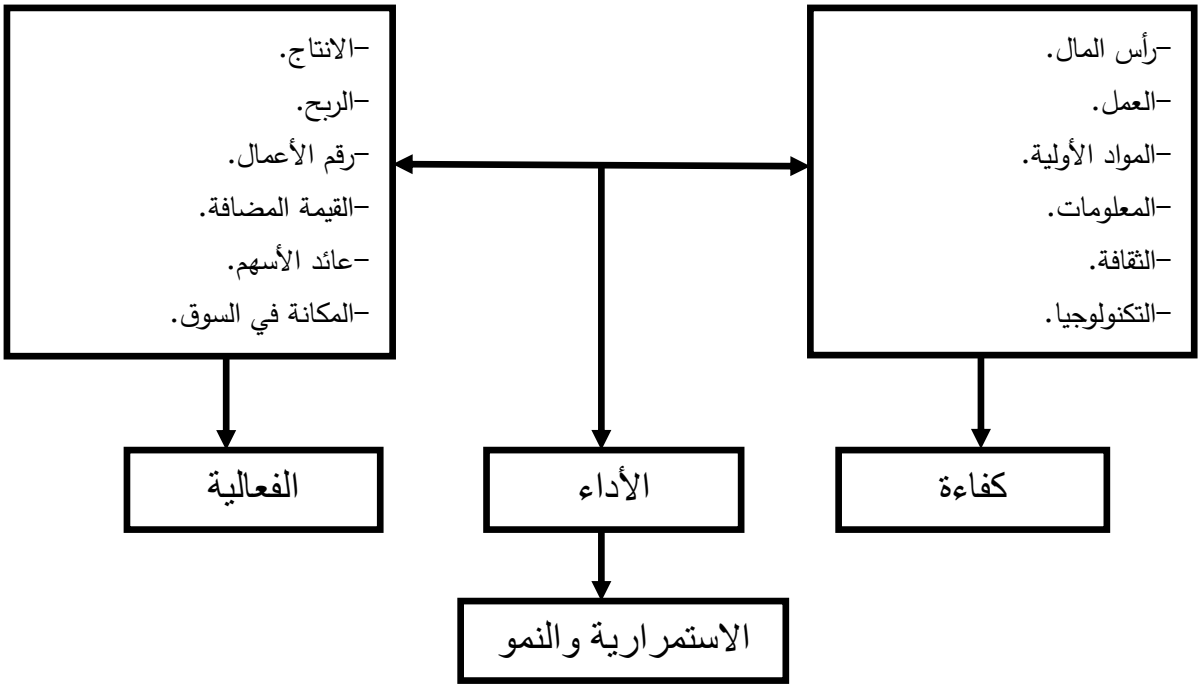

المصدر: علي عبد الله، اثر البيئة على اداء المؤسسات العمومية الاقتصادية، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 1999، ص 15.

التعريف الثالث:

الأداء هو العلاقة بين النتيجة والمجهود وهو أيضا معلومة كمية في أغلب الأحيان تبين حالة أو درجة بلوغ الغايات الأهداف والمعايير والخطط المتبعة من طرف المؤسسة[1].

[1] مجنح عتيقة، دور التدقيق الداخلي في تقسيم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2006، ص 56

التعريف الرابع:

كما يري البعض بأن الأداء في ظل الإطار المؤسسي والتنظيمي هو المخرجات ذات القيمة التي ينتجها النظام في شكل سلع وخدمات.[1]

كما يمكن تحديد مفهوم الأداء بعبارة أخرى بأنه عبارة عن محصلة تفاعل القدرة مع الرغبة مع البيئة[2].

الاداء = القدرة xالرغبةxالبيئة

ويحصر البعض الاخر الاداء على مستوى المؤسسة في اربعة ابعاد اساسية يمكن تلخيصها في الشكل الاتي:

الشكل رقم(2-2): أبعاد الأداء الرباعية

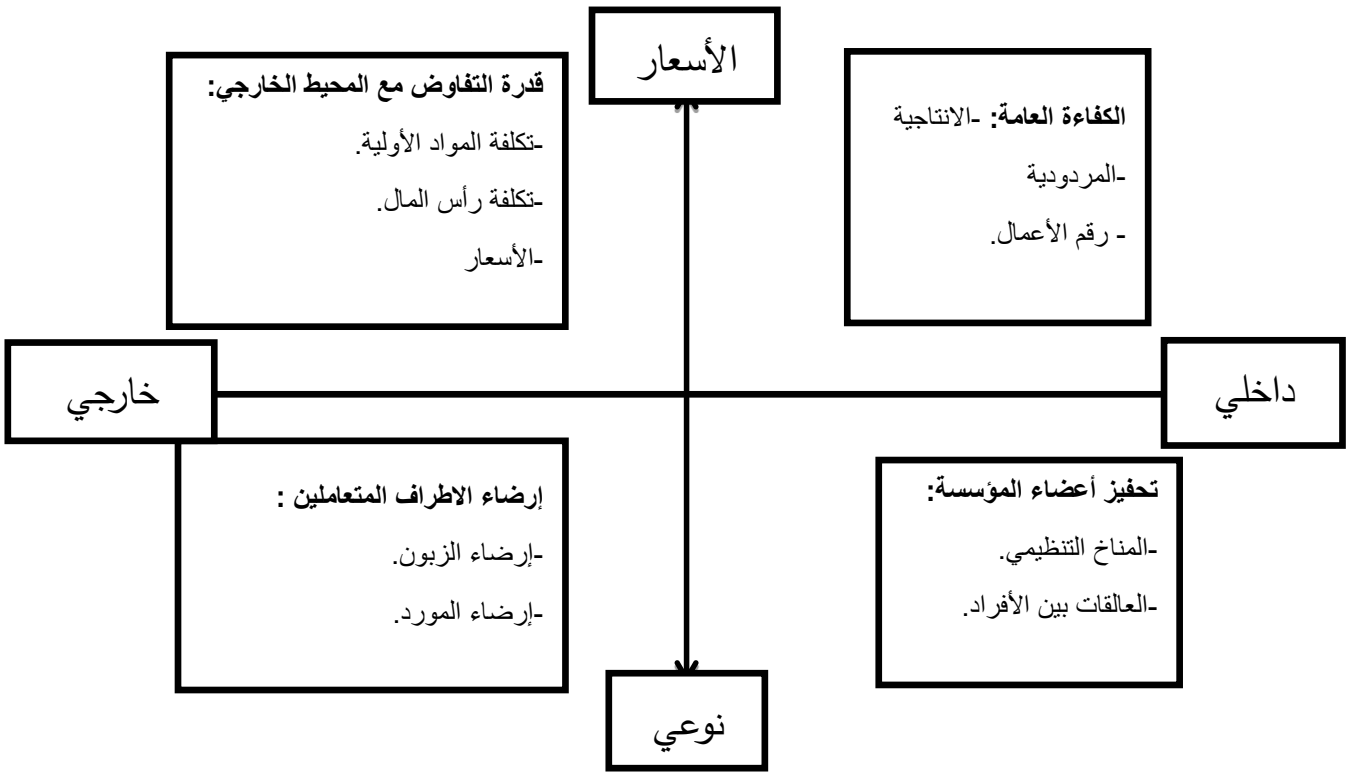

Source : Alain Marion, le diagnostic d'entre prise méthode et processus, es économico, paris France, 1999, p175.

[1] عبد البارئ إبراهيم درة، تكنولوجيا الاداء البشري في المنظمات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2003، ص 15

[2] مدحت أبوا النصر، الأداء المتغير، المجموعة العربية للنشر، مصر، 2008، ص 74

ثانيا: أنواع الأداء

إن تحديد أنواع الأداء لا بد له حتمية اختيار معايير التقييم التي تضف اعتياديا ضمن أربعة أشكال هي معيار الشمولية، معيار مصدر الأداء، معيار الوظيفي، معيار الطبيعة.

1- حسب معيار الشمولية:

حسب هذا المعيار يقسم الأداء إلى أداء كلي وأداء جزئي كالتالي[1]:

أ- الأداء الكلي:

يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف والأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، ولا يمكن أن ينسب إنجازها إلى عنصر دون مساهمة باقي العناصر، وفي إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة كاستمرارية الشمولية، الأرباح، النمو...إلخ.

ب-الأداء الجزئي:

على خلاف الأداء الكلي، فإن الأداء الجزئي هو قدرة الأنظمة الفرعية للمؤسسة على تحقيق أهدافها الفرعية وبالتالي المساهمة في تحقيق الأهداف الكلية، أي أن الأداء الكلي للمؤسسة الاقتصادية هو تفاعل وتكامل وتسلسل مجموع الاداءات الجزئية.

2-حسب معيار المصدر:

يقسم أداء المؤسسة وفق هذا المعيار إلى نوعين أداء ذاتي(داخلي) وأداء خارجي.[2]

أ-الأداء ذاتي (أداء الوحدة):

ينتج من تفاعل مختلف أداءات الأنظمة الفرعية للمؤسسة، أي مختلف الأداءات الجزئية متمثلة في الأداء البشري أي أداء الموارد البشرية في المنظمة والأداء التقني الذي يتعلق بجانب الاستثمارات والأداء المالي الخاص بإمكانيات المالية المستعملة.

[1] عبد المليك مزهودة ، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، منشورات جامعة محمد خيضر، العدد1، بسكرة ، 2001 ص 86.

[2] محمد سليمان، الابتكار التسويقي وأثره على تحسين أداء المؤسسة، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر 2007، ص ص، 117، 118

ب-الأداء الخارجي:

يعتبر الأداء الناتج عن تغيرات البيئة المحيطة بالمؤسسة فهو ينتج في المحيط الخارجي للمؤسسة، وبالتالي فإنها لا يمكنها التحكم في هذا الأداء، حيث يظهر هذا الأداء في نتائج جيدة لا تتحصل عليها المؤسسة على سبيل المثال: قد تزيد حجم مبيعات المؤسسة بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية أو نتيجة إعانات تحفيزية من طرف الدولة، حيث أن هذه التغيرات قد تنعكس على الاداء إيجابا أو سلبا وبالتالي يجب على المؤسسة قياس وتحليل هذا الأداء لأنه يشكل تهديدا لها لا تتحكم فيه كما هو الحال بالنسبة للاداء الداخلي.

إن هذا التقسيم يفرض على المؤسسة تحليل نتائجها وفق المنظور الظاهري والمنظور الذاتي، ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

شكل رقم (2-3): أنواع الأداء

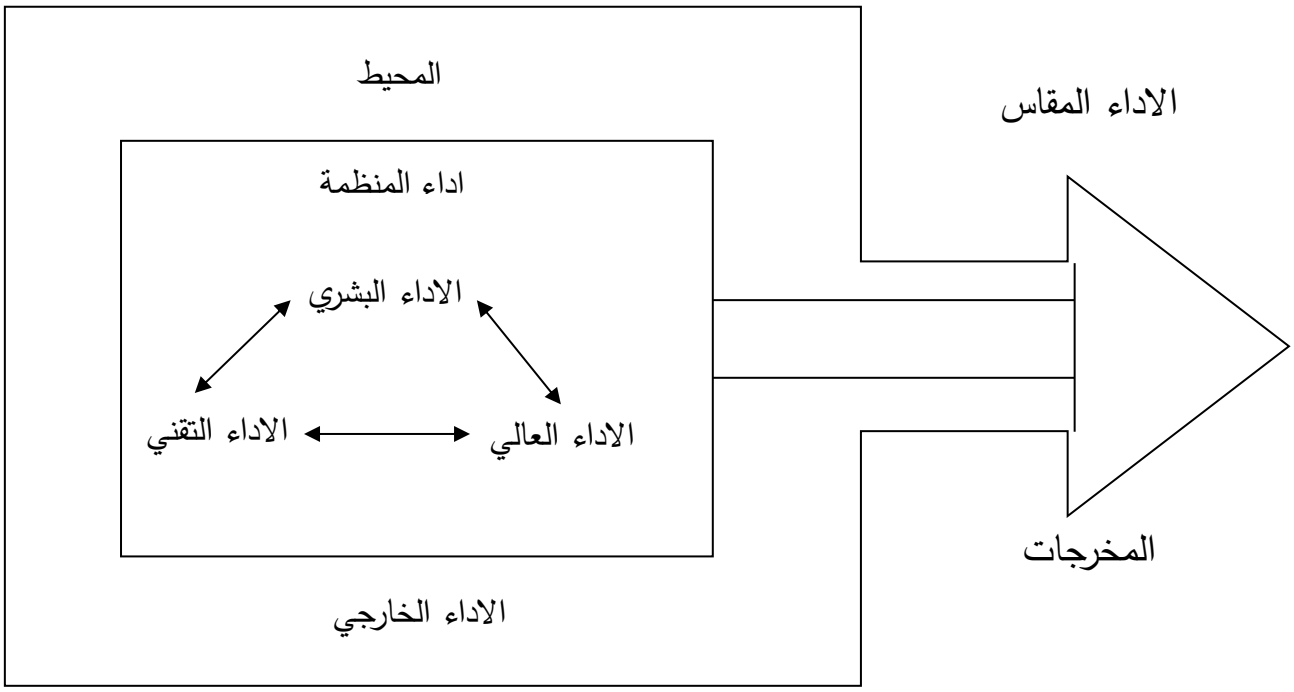

Source: Bermad Martory ,opcit ,p 237

3-حسب العيار الوظيفي:

ينقسم الأداء في هذه الحالة حسب الوظائف المسندة إلى المؤسسة التي يمكن حصرها في الوظائف التالية:[1]

أ-أداء الوظيفة المالية:

يتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة، فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها وتحقيق معدل مردودية جيدة وتكاليف منخفضة.

ب-أداء وظيفة الانتاج:

يتحقق الأداء الانتاجي للمؤسسة عندما تتمكن من تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية مقارنة بمثيلاتها أو بنسبة القطاع الذي تنتمي إليه، وإنتاج منتجات بجودة عالية وتكاليف منخفضة تسمح لها مزاحمة منافسيها وتخفيض نسبة توقف الآلات والتأخر في تلبية الطلبات.

ج-أداء وظيفة الأفراد:

يتجلى أداء وظيفة الأفراد من خلال مجموعة من المؤشرات والمعايير يمكن ذكر منها المجموعة التالية:

- عدد الحوادث والاجراءات التأديبية التي كلما قل عددها دل ذلك على الأداء الجيد.
- التغيبية (absentéisme) ويقصد بها فقدان المواظبة على العمل الذي يشترط الحضور إلى مكان العمل.

د-أداء وظيفة التموين:

يتمثل أدائها في القدرة على تحقيق درجة عالية من الاستقلالية عن الموردين، والحصول على المواد بجودة عالية وفي الآجال المحددة وبشروط دفع مرضية والحصول على آجال تسديد الموردين تفوق الآجال الممنوحة للعملاء، وتحقيق استقلال جيد لأماكن التخزين.

[1] عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،الجزائر، 2002، ص ص، 19-21

هـ-أداء وظيفة البحث والتطوير:

يمكن دراسة وظيفة البحث والتطوير بدراسة المؤشرات التالية:

- الجو الملائم للاختراع والابتكار والتجديد.
- وتيرة التجديد مقارنة بالمنافسين.
- نسبة وسرعة تحويل الابتكارات إلى المؤسسة.
- درجة التحديث ومواكبة التطور.

و-أداء وظيفة التسويق:

يتمثل في قدرة وظيفة التسويق على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة.

وهذا الأداء يمكن معرفته من خلال المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق التي يمكن ذكر منها المجموعة التالية:

حصة السوق: مؤشر مستعمل بكثرة لتحديد الوضعية التنافسية لمنتوج أو لعلامة أو لمؤسسة ويحسب بالعلاقة التالية:

حصة السوق = مبيعات منتوج/ المبيعات الإجمالية

ويعبر عنها بوحدات عينة أو بالقيمة ويمكن توضيح هذا المؤشر كما يلي:

الشكل رقم (2-4):كيفية حساب حصة السوق

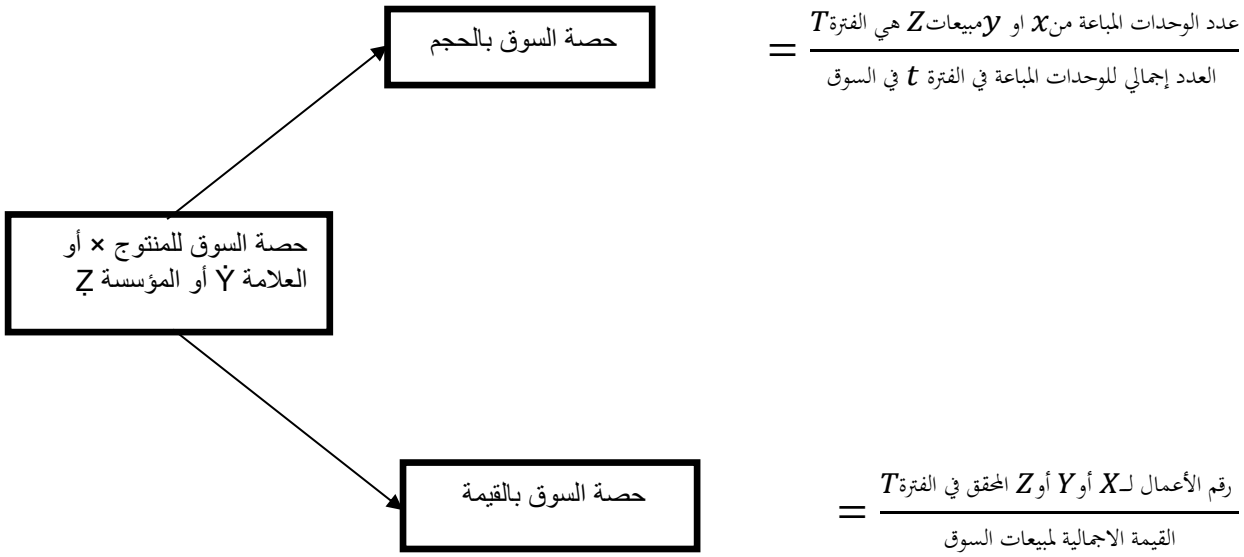

Source: Jaques Hendrevie, denislindon, merctor, editions, dalloze, bed, paris, 2000, p 06

4-حسب الطبيعة:

يصنف الأداء حسب الأهداف إلى أربعة أداءات فهناك الأداء الاقتصادي، الأداء الاجتماعي، الأداء التقني، السياسي.[1]

أ-الأداء الاقتصادي:

يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها ويتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها (الإنتاج، الربح، القيمة المضافة، رقم الأعمال، حصة السوق، المردودية) وتدنيه استخدام مواردها (رأس مال العمل، المواد الأولية، التكنولوجيا).

ب-الأداء الاجتماعي:

في الحقيقة الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك قيودا أو شروطا فرضها عليها أفراد المؤسسة أولا وأفراد المجتمع الخارجي ثانيا، وتحقيق هذه الأهداف يجب أن تتزامن مع تحقيق

[1] بن عطية سعاد، أثر تطبيق تسيير موارد البشرية على الأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، الجزائر، 2001، ص ص، 37، 38

الأهداف الأخرى وخاصة منها الاقتصادية، كما يقول أحد الباحثين: ' الاجتماع مشروط بالاقتصاد".[1]وفي بعض الحالات لا يتحقق الأداء الاقتصادي إلا بتحقيق الأداء الاجتماعي.

ج–الأداء السياسي:

يتجسد الأداء السياسي في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية ويمكن للمؤسسة أن تتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر وسائل لتحقيق أهدافها الأخرى، والأمثلة في هذا المجال عديدة والمثال التالي يوضح أهمية الأهداف السياسية لبعض المؤسسات: كتمويل الحملات الانتاجية من أجل إيصال أشخاص معنيين إلى الحكم أو مناصب سامية لاستغلالهم فيما بعد لصالح المؤسسة.[2]

د–الأداء التكنولوجي:

يكون للمؤسسة أداءا تكنولوجيا عندما تكون قد حددت أثناء عملية التخطيط أهدافا تكنولوجية كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين، وفي اغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهداف استراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.[3]

المطلب الثاني: الأداء المالي

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مفهوم الأداء المالي من وجهات مختلفة بالإضافة إلى أهميته.

أولا: تعريف الأداء المالي

التعريف الأول:

وصف لوضع المنظمة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الايرادات، الموجودات.

---

[1]A.c.martient ,l'entreprise dans un monde en changement éd ,du seuil-owériéres,paris,1992,p-p,106-108

[2]عمرو حامد، تقييم الأداء المؤسسي في الوحدات الحكومية، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الدولي، تقييم الأداء المؤسسي في الوحدات الحكومية، مصر، 2007، ص 117

[3]نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الادارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة،الجزائر، 2015، ص 147

التعريف الثاني:

هو تبيان لأثر هيكل التمويل وانعكاس لكفاءة السياسة التمويلية.[1]

التعريف الثالث:

أداة لتحضير اتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحضير المستثمرين للتوجيه إلى الشركة او الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها.[2]

ويعد الأداء المالي أيضا بأنه وصف لوضع المنشأة الآن وتحديد الاتجاهات التي استخدمتها للوصول إليه من خلال دراسة المبيعات، الايرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة.

كما يذكر بأن الأداء المالي يوضح أثر هيكل التمويل على ربحية المنشأة ويعكسكفاءة السياسة التمويلية للمنشأة.[3]

التعريف الرابع:

"تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قيامها وقدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، الجداول الملحقة، لكن لا جدوى من ذلك إن لم يأخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة في الدراسة وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح. [4]

[1] علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص، 67، 68

[2] السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الاعمال، دار المريخ للنشر ، السعودية، 2000، ص 37

[3] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، "إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، 2003، ص 234

[4] Amaudhauson, évaluation des entreprise :technique de gestion ,editioneconomica ,France , 2005,p23

التعريف الخامس:

يعد الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية بمثابة المجال المحدد لنجاحها، فهو يستخدم كمنهج أساسي ليس في تحقيق الأهداف المالية فقط بل يتعداها إلى الأهداف العامة الاستراتيجية.[1]

ومنه نستنتج ان الأداء المالي مفهوم ضيق لأداء الشركات حين يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف.

ثانيا: أهمية الأداء المالي

- تتيح أهمية الأداء المالي بتشكيل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء الشركات، وعملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها بشكل خاص.
- يمكن للمستثمر متابعة ومعرفة نشاط الشركة وطبيعتها وكما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية.
- كذلك يساعد المستثمر إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركات.
- وبشكل عام يمكن حصر أهمية الاداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية:
- تقسيم ربحية الشركة
- تقسيم سيولة الشركة
- تقسيم تطور نشاط الشركة
- تقسيم مديونية الشركة
- تقسيم تطور توزيعات الشركة
- تقسيم تطور حجم الشركة.[2]
- يمثل أداة من أدوات الرقابة الفعالة وأشبه بجهاز الإنذار المبكر والحارس الأمين للمنشأة لا سيما إذا استعمل بفعالية في المنشآت.

[1] وائل محمد ادريس، طاهر محسن منصور الغالبي، "أساسيات الأداء المالي وبطاقة التقييم المتوازي، دار وائل، الأردن، 2009، ص43

[2] محمد محمود الخطيب، "الأداء المالي وأثره على عوائد الأسهم والشركات"، دار حامد للنشر، الأردن، 2010، ص ص، 47،48

- يمثل أداة من أدوات اتخاذ القرارات الاستراتيجية لا سيما ما يخص قرارات الاندماج التوسع، التحديث والتجديد.[1]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي

تتلخص العوامل المؤثرة في الأداء المالي فيما يلي:

أولا: العوامل الداخلية

1-الهيكل التنظيمي:

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسة، حيث يساعد في تنفيذ الخطط بنجاح وتحديد أدوار الأفراد من أجل اتخاذ القرارات بأكثر فعالية.

2-المناخ التنظيمي:

يقوم المناخ التنظيمي على ضمان الأداء بصورة إيجابية وكفاءة من الناحية الادارية والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة الأداء والتعرف على مدى تطبيق الاداريين لمعايير الأداء.

3-الحجم:

توجد علاقة طردية بين حجم المؤسسة والأداء حيث كلما زاد حجمها ازداد عدد المحليين الماليين المهتمين بها. [2]

ثانيا: العوامل الخارجية

يؤثر في الأداء المالي مجموعة من العوامل الخارجية التي تخرج عن نطاق تحكمه كالأوضاع والسياسات الاقتصادية...إلخ وعموما تشمل ما يلي:

[1] جليل كاظم مدلول العارضي، "الإدارة المالية المتقدمة"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 55

[2] عاطف زاهر عبد الرحيم، "قدرة المنظمات الهيكل التنظيمي للمؤسسة"، دار الراية للنشر، الأردن، 2004، ص 30

1-السوق:

يوجد العديد من الأشكال التي يمكن أن تأخذها أسواق السلع الاقتصادية، حيث يعتمد ذلك على هيكل السوق والسلوك الذي تقوم المؤسسة باتباعه من أجل تحقيق هدفها الأساسي وهو تعظيم الأرباح ويؤثر السوق في الأداء المالي من ناحية قانون العرض والطلب فإن تميز السوق بالانتعاش وكثرة الطلب فإن ذلك سيؤثر بإيجابية على الأداء المالي، أما في الحالة العكسية فسنلاحظ تراجع في الأداء المالي.

2-المنافسة:

وتغير المنافسة سلاح ذو حدين بالنسبة للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، فتعتبر المحفز لتعزيزه عندما تواجه المؤسسة تداعيات المنافسة فتحاول جاهدة لتحسين صورتها ووضعها المالي عن طريق أدائها المالي لتواكب هذه التداعيات، أما من جهة أخرى فإن لم تكن المؤسسة أهلا لهذه التداعيات ولا تستطيع مواجهة المنافسة فإن وضعها المالي يتدهور وبالتالي الأداء المالي يسوء.

3-الأوضاع الاقتصادية:

إن الأوضاع الاقتصادية العامة قد تؤثر على الأداء المالي سواء بطريقة سلبية أو على العكس فنجدها مثلا في الأزمات الاقتصادية، أو حالات التضخم يؤثر بالسلب على الأداء المالي، أما في حالة ارتفاع الطلب الكلي أو دعم الدولة للإنتاج ما قد يؤثر بإيجابية على الأداء المالي.[1]

[1] كاظم حسن عبد السيد، " محاسبة الجودة مدخل تحليلي"، دار الثقافة، الأردن، 2009، ص ص، 136-138

المبحث الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي

لقد تطور مفهوم تقييم الأداء المالي واتسعت مجالات استخدامه حتى أصبح أحد أهم العمليات الادارية والاستراتيجية التي تحظى باهتمام معظم المؤسسات.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

وقبل التطرق إلى مفهوم تقييم الأداء المالي سنعرض أولا إلى تقييم الأداء، وسنحاول الاقتصار على مجموعة منها لإيضاح معناه فيما يلي:

أولا: تعريف تقييم الأداء

التعريف الأول:

تقييم الأداء على أنه دراسة نشاط المؤسسة لقياس النتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة مسبقا وذلك للوقوف على أداء المؤسسة والانحرافات التي قد تحصل بهدف اتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجتها.[1]

التعريف الثاني:

عملية تقييم لنشاط الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة وهي تهتم أولا بالتحقق من بلوغ الأهداف المخططة والمحددة مقدما وثانيا بقياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو رأسمالية.[2]

التعريف الثالث:

هو قيادة فعالة تتولى وضع الأسس والمعايير لتطبيق الخطط والسياسات واتخاذ القرارات وقيم واخلاقيات العمل لتحقيق التميز، ومنه فتقييم المؤسسي يعكس للدولة أداة القطاع التي تعمل فيه المنظمات.[3]

---

[1] السالم مؤيد، "إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي"، عالم الكتب الحديثة للنشر، مصر، 2003، ص 10

[2] السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 30

[3] محمود عبد الفتاح رضوان، "تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن"، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2013، ص ص، 194،195

بناءا على ما سبق نستنتج أن تقييم الأداء يعني الحكم على كفاءة المؤسسة بمقارنة فعاليات التنفيذ في نهاية فترة معينة، بما كان ينبغي تحقيقه من أهداف واستخراج الانحرافات الناشئة.

الشكل رقم (2–5): الاطراف المستفيدة من تقييم الاداء

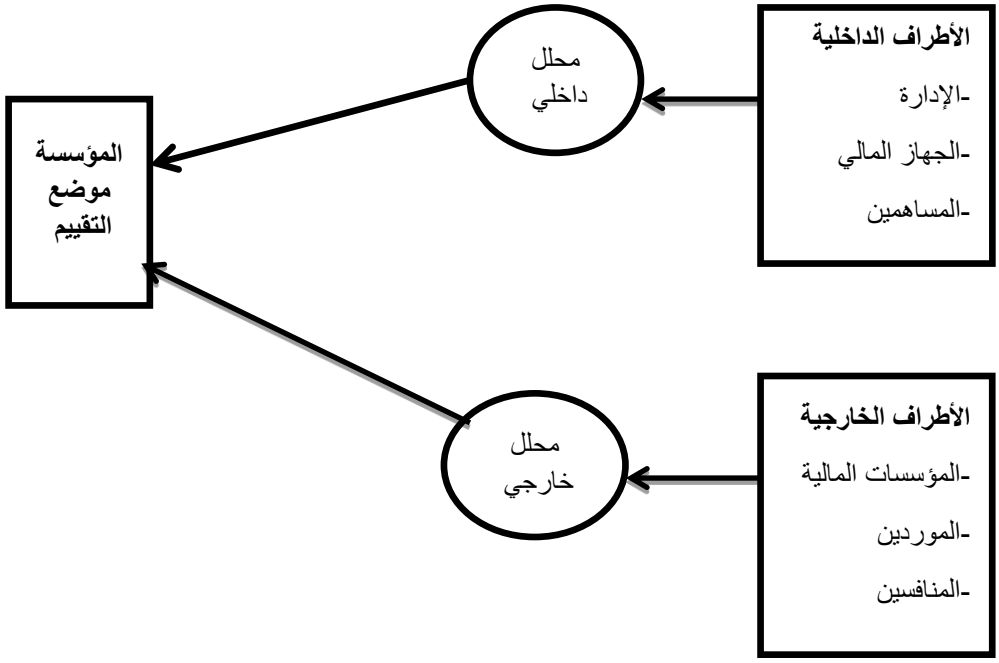

المصدر: بن مالك عمار، "المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء"، شهادة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011، ص 13

ثانيا: تقييم الأداء المالي

1–تعريف تقييم الأداء المالي:

التعريف الأول:

يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقييم حكما ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المؤسسة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة، وبمعنى حرفي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة

قياسا للنتائج المحققة والمنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا.[1] لتحديد ما يمكن قياسه ومن مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية وتحديد أهمية السعية بين النتائج المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.[2]

مكانة هامة بالنسبة للمؤسسة بما يمكنها من إعطاء حكم ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المؤسسة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة.[3]

ويعرف أيضا بأنه:

تقييم وقياس كفاءة الأداء والحكم علي قدرته لتحقيق الأهداف.[4]

2-أهداف تقييم الأداء المالي:

يمكن تلخيص أهداف تقييم الأداء المالي:

أ-معرفة المركز المالي للمؤسسة:

هذا الأخير يوضح امكانية الإدارة في اتخاذ بعض الاجراءات لتحقيق الأهداف المرجوة، زيادة على ذلك فإذا كان هذا الهدف يبين الموقف المالي للمؤسسة فإنه يكشف أو يوحي بوجود مشكلة في أسلوب العمل لا بد من تصحيحها.[5]

ب-السماح بمعرفة وضعية المؤسسة من حيث:

- السيولة أي قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.
- كفاءة استخدام رأس المال العامل.
- ملائمة هيكل التمويل أي ملائمة الالتزامات طويلة المدى في ظل ظروف المؤسسة.
- قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح كافية وقادرة على تغطية فوائد الاموال المقترضة.

---

[1] رقية شطيبي، "الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومؤشرات تقييمه"، مذكرة ماجستير جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر،2011،ص 25

[2] عاطف أندرواس، "التمويل والإدارة المالية للمؤسسات"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006، ص 24

[3] منيرة كسرى، "التحليل المالي والموازنات التقديرية كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة"، مذكرة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945 ،قالمة، الجزائر، 2011، ص 25

[4] راوية حسن، محمد سعيد سلطان، "إدارة الموارد البشرية "، دار التعليم الجامعي، الجزائر، 2014، ص 238

[5] الطاهر محسن منصور الغالي وآخرون، سلسلة الأداء الاستراتيجي، دار وائل للنشر، الأردن ، 2009، ص 38

- كفاءة المؤسسة على تحقيق نتائجها بأقل التكاليف.
- قدرة المؤسسة على تحقيق فائض مالي يسمح لها بالتمويل ذاتيا لإنجاز بعض المشاريع.
- البحث على الخطأ والانحرافات والتحذير عن أسبابها والمسؤولين عنها.
- تحديد مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المالية وذلك بتخصيص المورد المناسب في الاستخدام المناسب.[1]
- تقييم الأداء على مستوى المؤسسة يعكس للإدارة العليا أداء الادارات والفروع وبالتالي يمكنها من رسم التوجهات والسياسات مثل الترقيات أو زيادة الرواتب أو إدخال تكنولوجيا جديدة.[2]

المطلب الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي

تمر عملية تقييم الأداء المالي بمجموعة من الخطوات نلخصها في الشكل التالي ومن ثم نعرضها بالتفصيل:

[1] الشوادرة فيصل، أثر الخصخصة على الاداء المالي لشركة اليوتاس العربية، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد رقم 23، العدد 2، 2007، ص ص، 241، 242

[2] محمود عبد الفتاح رضوان، "تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2013، ص 15

الشكل رقم (2-6): خطوات تقييم الأداء المالي

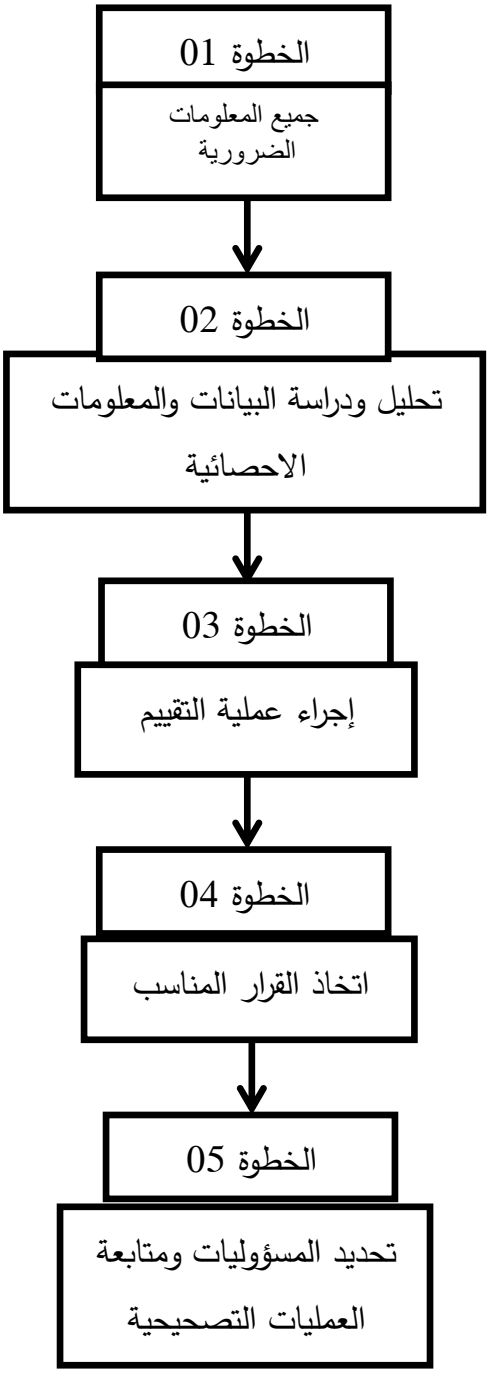

المصدر: من اعداد الطالبتين

أولا: جمع المعلومات الضرورية

حيث تتطلب عملية تقييم الأداء المالي توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة لنشاط المؤسسة، حيث يمكن الحصول عليها من حسابات النتائج والأرباح والخسائر والميزانية

ومختلف القوائم المالية والمحاسبية، فجميع هذه المعلومات تخدم عادة عملية تقييم الأداء خلال السنة المعينة، إضافة للمعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة والبيانات عن أنشطة المؤسسات المشابهة في القطاع نفسه أو في الاقتصاد الوطني أو مع المؤسسات في الخارج لأهميتها في إجراء المقارنات.

ثانيا: تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الاحصائية

للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها بحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء، حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات، وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الاحصائية المعروفة لتحديد مدى موثوقية هذه البيانات.

ثالثا: إجراء عملية التقييم

باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام للوحدة أي جمع أنشطة مراكز المسؤولة فيها بهدف التوصل إلى حكم موضعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

رابعا: اتخاذ القرار المناسب على نتائج التقييم

إن نشاط الوحدة يرتكز على ضمان الأهداف المخططة وإن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعا، وبتحديد أسبابها فإن الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت ووضعت خطط سير نشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.

خامسا: تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحراف

إن تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت وتغذية نظام الحوافز وبنتائج التقييم وتزويد الادارات التخطيطية والجهات المسؤولة من المتابعة بالمعلومات والبيانات الناتجة عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة[1].

[1] مجيد جعفر الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج، الأردن،2010، ص 39

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي

تستند عملية تقييم الأداء أساسا على إعداد جملة من الحسابات والتقييم والمؤشرات والنسب التي تعكس نشاط المؤسسة المالي والاقتصادي والإداري، وهذه النسب والمؤشرات تتعدد وتتفرع لكن سنذكر أهمها في هذا المطلب وقبل هذا سوف نعرف المؤشر: "وهو عبارة عن معلومة كمية تقيس فعالية وكفاءة كل أو جزء من عملية أو نظام بالنسبة لمعيار أو مخطط أو هدف محدد، مقبول في إطار استراتيجية المؤسسة".[1]

أولا: تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

هناك عدة مؤشرات يعتمد عليها في إبراز مدى التوازن المالي والتي سنتعرض إليها.

1-رأس مال العامل:

عبارة عن هامش سيولة يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقيق رأس مال موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمان استمرار توازن هيكلها المالي، إذن فرأس المال عموما هو ذلك الفائض الناتج من تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة[2].

ويمكن حساب رأس مال العامل بمقارنة عناصر الأصول مع عناصر الخصوم بطريقتين وهي كالآتي:

من أسفل الميزانية[3]

رأس المال العامل FR= الاموال المتداولة – ديون قصيرة الأجل

من أعلى الميزانية

رأس المال العامل FR= الأموال الدائمة –أصول ثابتة

ويقيم رأس المال العامل بحسب الحالات التالية:

[1] السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 38

[2] G.depallen,j.p.johard, gestion financière de l'entreprise,10eédition,sirey,paris,1990,p-p,289-290

[3] مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 33.

- رأس المال العامل موجب $fr>0$

يشير إلى التوازن المالي للمؤسسة على المدى الطويل بتغطية احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وتحقيق فائض مالي بإمكانها استخدامه في تمويل باقي الاحتياجات.

- رأس المال العامل معدم $fr=0$

وهي حالة نادرة الحدوث فهي تعد الحالة المثالية لكن هذا لا يعني أنها مناسبة، فهي حالة غير مناسبة لدنوها من خطر عدم القدرة على تسديد الديون القصيرة لأنها لا تملك مصدر تمويلي مستقبلي.

- رأس المال العامل سالب $fr<0$:

على المؤسسة تفادي هذه الوضعية فالأموال الدائمة تعد غير كافية لتمويل الأصول الثابتة، وبالتالي فهي تلجأ إلى مصادر إضافية للتمويل أو تقليص الاستثمارات بما يتناسب مع مواردها الدائمة.

جدول رقم (2-1): الأنواع الأخرى لرأس مال العامل

النوع	العلاقة الرياضية
رأس مال العامل الخاص	الأموال الخاصة- الاموال الثابتة
رأس مال العامل الأجنبي	مجموع الديون او مجموع الخصوم –الأموال الخاصة
رأس مال العامل الإجمالي	مجموع الأصول المتداولة أو مجموع الأصول – الأصول الثابتة

المصدر: من إعداد الطالبيتين

2-الاحتياج في رأس المال:

يعبر عن الفائض الناتج عن استخدامات الدورة بعد مقابلة موارد الدورة التي حان موعد استحقاقها.[1]

[1] حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لتقييم الأداء و التنبأ بالفشل المالي، مؤسسة الوراق، الأردن، 2004، ص124

ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

احتياج رأس المال العامل BFR= احتياجات (استخدامات) الدورة –موارد التمويل

= (أصول المتداولة –قيم جاهزة) – ديون قصيرة الاجل –سلفيات مصرفية

ويترتب على حساب احتياج في رأس مال العامل 3 حالات متمثلة في:

–BFR موجب : تحدث عندما لا تغطي المؤسسة كل احتياجات الدورة الاستغلالية باستخدام موارد الدورة بل تتعداها إلى الموارد الأخرى.

–BFR معدوم : وهي حالة نادرة الحدوث، تعني المثالية.

–BFR سالب : وهي الحالة الجيدة بحيث تضمن المؤسسة الاقتصادية توازنها المالي دون التأثير السلبي على مردوديتها المالية.

3–الخزينةTN :

فهي تنتج إما عن صافي القيم الجاهزة باستثناء السلفات المصرفية أو الفرق بين رأس المال واحتياجات رأس مال العامل أي القيمة السائلة التي تبقى فعلا تحت تصرف المؤسسة بطرح احتياجات رأس المال العامل من الهامش[1]

وتحسب بالعلاقة التالية:

الخزينة TN= القيم الجاهزة-سلفات المصرفية

= رأس مال العامل –احتياج في رأس مال العامل

ويمكن تمييز ثلاث حالات للخزينة:

–الخزينة موجبة : TN>0

هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة، وهناك فائض يضم إلى الخزينة إلا أن عملية تجسيد الأموال ليست في صالح المؤسسة لذلك ينبغي على المؤسسة استعمال هذه الأموال لتسديد ديونها قصيرة الأجل أو تحويلها إلى استثمارات.

[1] ناصر دادي عدون، كيفيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2000، ص 25

-الخزينة الصفرية : TN =0

إذا كانت صفرية هذا يعني ان رأس مال العامل مساوي لاحتياج رأس مال العامل وهي الوضعية المثلي للخزينة لأنه لا يوجد إفراط في الأموال مع عدم وجود احتياجات في نفس الوقت.

-الخزينة السالبة : TN<0

نجد أن احتياجات رأس مال العامل أكبر من رأس مال العامل أي المؤسسة تفتقر إلى الأموال تمول بها عمليات الاستغلال فنلجأ إلى الاقتراض قصير الأجل

ثانيا: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية

1-النسب المالية :

تعني نسبة رقم معين من أرقام القوائم المالية إلى رقم آخر من أرقام نفس القائمة المالية أو من قائمة ثانية بحيث يكون أحدهم مقاما والثاني بسطا.[1]

أ-نسب السيولة:

والتي تمثل نسبة كل جزء من الأصول المتداولة إلى مجموع الديون قصيرة الأجل.

[1]وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي ، مؤسسة الوراق، الأردن، 2004، ص 39

جدول رقم (2-2): نسبة السيولة

النسبة	العلاقة	التحليل
نسبة السيولة العامة (التداول)	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	هي النسبة التي تشير إلى قدرة المنظمة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل اعتمادا على أصولها المتداولة "النسبة النموذجية بين 1و2
نسبة السيولة السريعة	أصول متداولة / ديون قصيرة أجل	تستعمل هذه النسبة لاختيار مدى كفاية المصادر النقدية ونسبة النقدية الموجودة لدى المنظمة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل دون الاضطرار إلى تسييل موجوداتها من البضاعة " النسبة النموذجية بين 0,3 و0,5
نسبة السيولة (النقدية)	قيم الجاهزة / ديون قصيرة الاجل	تدل على مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الجاهزة فقط "النسبة النموذجية بين 0,2 و0,3-

المصدر: محمود عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، دار الإعصار العلمي،الأردن،2014، ص210.

ب-نسب التمويل والاستقلالية المالية:

عبارة عن نسب تظهر مدى مساهمة الديون سواء ممثلة في الالتزامات القصيرة أو الطويلة الأجل في تمويل موجودات المنشأة مقارنة بمساهمة الملاك.

جدول رقم (2–3): نسب التمويل والاستقلالية المالية.

النسبة	العلاقة	التحليل
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	تدل على مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة ويجب أن تكون أكبر من 1.
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	تعبر عن مدى قدرة الأموال الدائمة على تمويل الأصول الثابتة يستحسن ألا تزيد عن 1
نسبة التمويل الأجنبي	مجموع الديون / الأصول الثابتة	تدل على مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي وكلما فلت كلما كان ذلك أفضلبتحسين أن تساوي 0.5 ولا تزيد عن 1
نسبة الاستقلالية المالية	أموال الخاصة / مجموع الديون	تقنية درجة انتقال المؤسسة على دائنيها ويفضل أن تتراوح بين 1و2
نسبة الاستدانة المالية	الديون إجمالية / إجمالي الأصول	تقيس نسبة الديون التي يساهم فيها الغير بالنسبة إلى إجمالي موجودات المؤسسةيستحسن ألا تزيد عن 0.5

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المبحث الثالث: أثر نتائج التدقيق الداخلي على الاداء المالي

سنتناول في هذا المبحث نتائج التدقيق الداخلي على الاداء المالي من عدة جوانب

المطلب الأول: أثر التدقيق الداخلي التشغيلي على نظام الرقابة الداخلية

أولا: تعريف الرقابة الداخلية

يقصد بالرقابة الداخلية كل الوسائل والإجراءات التي تستخدمها المنشأة لحماية أصولها وموجوداتها وللتأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية والإحصائية ولرفع الكفاءة الإنتاجية في المنشأة وتحقيق الفعالية.[1]

ثانيا: مسؤولية المدقق الداخلي نجاة أنظمة الرقابة الداخلية

يقوم المدقق بدراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية بقصد العمل على تسحينها وإحكامها لقد نصت معايير الممارسة المهنية للتدفق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخلين في أمريكا على أنه يجب أن يتضمن مجال عمل التدقيق الداخلي فحص وتقويم كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية في المنشأة والحكم على درجة متانتها.[2]

ويشير الباحثون إلى أن مهنة التدقيق الداخلي تعد من أهم عناصر منظومة الرقابة الداخلية الفعالة بأنواعها المختلفة، الهادفة والمانعة والمصححة.

لذا فإن وظيفة التدقيق الداخلي ليست فقط جزءا من نظام الرقابة الداخلية ولكنها تمثل ثورة التركيز بالنسبة له وصمام الأمان خصوصا بعد تحويلها إلى مهنة متعرف بها دوليا، ودور المدقق الداخلي ينحصر في هذا المجال في اختبار مدى الالتزام وبالإجراءات الرقابية وكذلك تقييم هذه الإجراءات ومراقبة مدى توافر مقومات نظام الرقابة الداخلية.

[1]– مصطفى يوسف كافي، تدقيق الحسابات في ظل البيئة الإلكترونية واقتصاد المعرفة، مكتبة المجمع الغربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 171.

[2]–سامي محمد الوقاد، لؤي محد وديان، تدقيق الحسابات، مكتبة المجتمع العربي للنشر، الأردن، 2010، ص213.

الشكل رقم: (2-7): موقع التدقيق الداخلي من الرقابة الداخلية

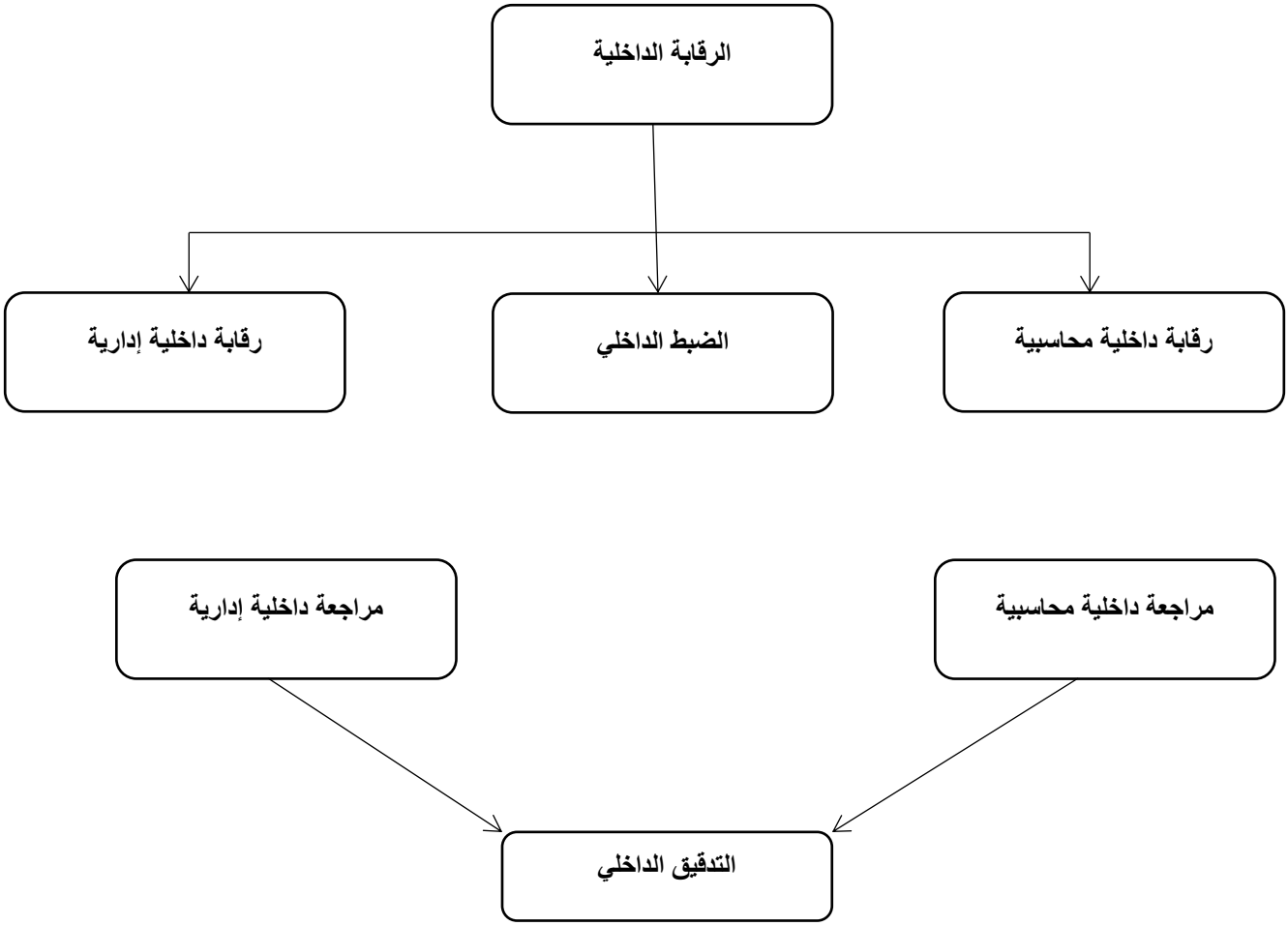

المصدر: القبج نائل، أنظمة الرقابة الداخلية بين النظرية والتطبيق، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، غزة فلسطين، 2002، ص 59.

أما بالنسبة لقيام المدقق الداخلي بتقييم الإجراءات فالمقصود منه تقييم نظام الرقابة بشكل شامل بهدف الحصول على تأكيد من أن النظام يعمل بشكل جيد وعرض تقييمه على الإدارة العليا أو لجنة التدقيق، وهذا الأمر يجعل المدقق مشارا أساسيا في تطوير الرقابة الداخلية وذلك كوظيفة استشارية، ولكن هنا ينبغي التأكد على الدور الاستشاري للمدقق الداخلي بمعنى عدم مبادرته في الاساس لوضع الإجراءات الرقابية حتى يستطيع بموضوعية وحيادته القيام بعملية التقييم.[1]

[1]- غراب كامل، حجازي، " نظم المعلومات الإدارية، مدخل متكامل"، مكتبة الإشعاع، مصر، 2003، ص87.

ثالثا: التدقيق الإلكتروني وفحص نظام الرقابة الداخلية

1-تعريف التدقيق الإلكتروني:

يقصد به" عملية تطبيق أي نوع من الانظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المدقق في التخطيط والرقابة وتوثيق أعمال التدقيق.[1]

2-إقرارات التدقيق الإلكتروني:

تتمثل إجراءات التدقيق في حالة التشغيل الإلكتروني للبيانات في ثلاثة مداخل الاتي:[2]

أ- التدقيق حول الحاسوب:

بقوم التدقيق حول الحاسوب على اهتمام المدقق بالمدخلات والمخرجات فقط، دون النظر ما يجري داخل الحاسوب من عمليات تشغيل للبيانات، بافتراض أن أنظمة الرقابة على التشغيل فعالة، وبعد هذا المدخل من أبسط مداخل التدقيق الإلكتروني، ولا يحتاج لتكاليف عالية، كما أنه لا يحتاج لخبرات ومهارات عالية بالحاسوب، إلا أنه فعالا.

ب- التدقيق من خلال الحاسوب:

في هذا المدخل تشمل إجراءات التدقيق على عملية تشغيل البيانات دخل الحاسوب بالإضافة إلى تدقيق المدخلات والمخرجات، حيث يقوم المدقق بالتأكد من صحة إدخال وتشغيل البيانات لدى العميل، وصحة المخرجات، عن طريق العينات وإعادة تشغيلها مرة أخرى.

ج-التدقيق باستخدام الحاسوب:

وفي هذا المدخل يستخدم المدقق بعض البرامج المساعدة، والتي بعضها يحتاج إلى مهارة وخبرة في مجال الحاسوب، ومن هذه الطرق ما يلي:

- منهج المحاكاة المتوازنة.

[1]- محمد على محمد الجابري، تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير، اليمن، 2014، ص43.

[2]- هادي التميمي، " مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، ط3، دار وائل للنشر، 2006، ص 143.

- البيانات الاختيارية.
- برامج التدقيق.

المطلب الثاني: تأثير تدقيق القوائم المالية على تقييم الأداء المالي

تتمثل القوائم المالية الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي في أي وحدة اقتصادية وأيضا في وسيلة في تحديد مدى كفاءة الاداء المالي للمؤسسة وتتمثل مجموعة من البيانات التي ترتبط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية لغرض تقدمها من أجل اتخاذ القرارات المختلفة.

أولا: مفهوم القوائم المالية

التعريف الأول:

عبارة عن بيانات تفصيلية ولعمالية لجميع عناصر المعاملات والأنشطة في المؤسسة، تعرض في مجموعة كشوف محاسبية يعبر عنها بشكل ارتفاع تعكس جميع العمليات والانشطة الاقتصادية.[1]

التعريف الثاني:

إن القوائم المالية في مجملها مخرجات النظام المحاسبي المالي، حيث تلخص جميع العمليات المالية الي تمت في المنشأة حتى تاريخ لعداد هذه القوائم وتعطى لمستدميها صورة من المركز المالي للمؤسسة ونتيجة أجمالها وقدرتها على تحقيق تدفقات نقدية خلال الفترة: السابقة بشكل تمكن الاطراف المختلفة من اتخاذ القرار المناسب للأغراض التي تهم كل طرف سواء داخل أو خارج المنشأة.[2]

التعريف الثالث:

تمثل القوائم المالية ترجمة مكونات أي شركة مالية، حيث تعرض أصولها، خصومها وإيراداتها، مصروفاتها، أو بعبارة أخرى يمكن تشخيص قدرة الشركة من خلال التعارض تتلو الاصول والخصوم للوفاء بالتزاماتها من جهة

[1]- دريد كامل شايب، مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج، الاردن، 2006، ص47.

[2]-صافي فلوح وأخرون، تحليل القوائم المالية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص ص28، 29.

وقدرتها على مواصلة عملها الميداني الاقتصادي حيث تشخص مركزها المالي بين الشركات وكذلك كنتيجة نشاطها من رجح أو خسارة.[1]

وتعرف القوائم المالية على أنها عبارة عن نظام من العلاقات المتبادلة بين المؤشرات التي تحتويها والتي تصف المركز المالي للمشروع في تاريخ معين، كما تصنف الأنشطة الاقتصادية للوحدة المحاسبية خلال فترة محددة (شهر، ربع سنة، نصف سنة، سنة)، وهي مجموعة من الكشوف المحاسبية التي تعبر عن البيانات التفصيلية، والإجمالية لمستوى أداء المشروع وحقيقة المركز المالي الذي ألت إليه نتيجة نشاط المشروع خلال فترة زمنية معينة.[2]

ثانيا: التقارير المالية والقوائم المالية

إن التقارير والقوائم المالية ليست غاية في حد ذاتها، ولكنها تهدف إلى تقديم المعلومات التي تكون مفيدة في اتخاذ القرار، فأهدافها ليست ثابتة، ولكنها تتأثر البنية الاقتصادية والقانونية وكذلك بالخصائص والقيود المتعلقة بنوعية المعلومات التي يمكن أن توفرها القوائم المالية، حيث يتم توجيه أهداف التقارير المالية نحو المصلحة العامة لتخدم العديد من المستفيد ين وتمكنهم من تحديد مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية، ولمتهم بالمعلومات المكاسب ومكوناتها وكذلك الوضع المالي وأداء المؤسسة، حيث أن التقارير المالية لا تتضمن القوائم المالية فقط بل تمثل هذه الأخيرة الجزء المحوري للتقرير المالي.[3]

1-أنواع القوائم المالية:

وتنقسم إلى قوائم مالية أساسية وأخرى إضافية (الملحقة):

أ-القوائم المالية الأساسية:

تمثل مجموعة القوائم المالية التي يقوم النظام المحلي بإعدادها في نهاية الفترة المالية، وتعتبر إلزامية تمثل كل من: قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية.

[1]- بن مالك عمارة، مرجع سبق ذكره ، ص 19.

[2]-وليد ناجي الحيالي، " التحليل المالي"، المشورات العربية المفتوحة، الدنمارك، ص79

[3]- سعيدي عبد الحليم، " محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، أطروحة دكتوراه العلوم التجارية، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، 2015، ص138

ب-القوائم المالية الإضافية:

تمثل كافة القوائم المالية الأخرى التي يمكن إعدادها إلى جانب القوائم المالية الأساسية اعتماد على الحاجة إلى إعدادها والأغراض التي تساعد في تحقيقها:

-قائمة التغير في المركز المالي (قائمة مصادر الأموال واستخداماتها).

-قائمة حقوق الملكية.

-قائمة القيمة المضافة.[1]

- **تعريف قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج):**

تعتبر من أهم القوائم المالية لأنها تمثل تلخيص مجمعا ومنظما لإيرادات ونفقات الوحدة الاقتصادية خلال فترة مالية معينة ووفقا لمبادئ محاسبية متفق عليها، وتمكن من إظهار نتائج الأعمال الجا كانت أم خسارة، كما تعطي فكرة نشاطات الوحدة الاقتصادية كالمبيعات والمشتريات والإنتاج وغيرها.[2]

- **قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية):**

عبارة عن كشف أو هيكل مالي منظم بين الممتلكات المشروع والالتزامات القائمة عليه في نقطة معينة من حياة المشروع، توضح الأصول في الجهة اليمنى والخصوم في الجهة اليسرى، أو تكون الأصول في أعلى القائمة والخصوم في اسفلها.[3]

- **قائمة التدفقات النقدية:**

توضح قيمة ومصادر التدفقات النقدية الداخلية للشركة وقيمة وأوجه إنفاق تلك التدفقات خلال الفترة، فضلا عن بيان أثر تلك النفقات الداخلية والخارجية على الأرصدة النقدية للمؤسسة في نهاية الفترة.[4]

---

[1]- قاسم محسن الحبيطي، زياد هاشم يحي، تحليل ومناقشة القوائم المالية " ، الدار النموذجية للنشر، لبنان، 2011، ص ص26،27.

[2]-عهود عبد الحفيظ الحضاونة، مبادئ المدارة المالية، دار الحامد، الأردن، 2010، ص47.

[3]- أوجين بريجهام، ميشل ايرهاردت، الإدارة المالية النظرية والتطبيق العلمي، دار المريخ السعودية، 2009، ص 212.

[4]- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي، الأغراض تقيم ومراجعة الغدارة والاستثمار في البورصة الدار الجامعية، مصر، 2005، ص396.

ثالثا: تدقيق القوائم المالية

قبل التطرق إلى اجراءات تدقيق القوائم المالية سنعرض أولا مفهوم التدقيق المالي.

1- تعريف التدقيق المالي

هناك مجموعة من التعاريف أهمها:

عرفته لجنة التدقيق الدولية على أنه: "عملية منظمة وممنهجة تجمع وتقيم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، ويجب أن تتعلق نتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية لتحديد مدى توافقها مع المعايير المقررة مسبقا لتبليغ الأطراف المعينة نتائج التدقيق".

وهناك تعريف آخر يرى أن التدقيق هو فحص أنظمة الرقابة الداخلية، البيانات، المستندات، الدفاتر، فحصا انتقاديا منظما بقصد الخروج برأي فني محايد يعبر عن مدى صدق القوائم المالية في فترة زمنية معينة.

2- خصائص التدقيق المالي

- التدقيق هو عملية منظمة وممنهجة يسبقها التدقيق ويعتمد على الفحص وإعداد التقرير.
- الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة بموضوعية وحيادية.
- عملية التدقيق تقوم بإيصال نتائج الفحص لعدة أطراف أي أنه وسيلة اتصال.
- الالتزام بمعايير التدقيق وأخلاقيات المهنة بهدف التقيد بها وتحقيق أكبر درجة ثقة.

3- أهداف التدقيق المالي:

الهدف الرئيسي من التدقيق المالي هو: إبداء الرأي الفني المحايد حول صحة وصدق القوائم المالية لكونها تعبر عن الواقع، وهناك أهداف أخرى نجد منها:

- تقييم نظام الرقابة الداخلية والكشف عن الأخطاء والتجاوزات المرتكبة.
- تقييم الوضع المالي ونتائج المشروع مقارنة بالبيانات والأهداف المرجوة.
- تحديد وتحليل الانحرافات المسجلة لمعرفة أسبابها والقدرة على معالجتها.

رابعا: إجراءات تدقيق القوائم المالية

لا شك من أن القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، فبالتي يعتبرها بعض مجرد محاسبة (لأنها توفير ندوة من المعلومات والبيانات التي يستخدمها أطراف المؤسسة سواء من بعيد أو قريب).

تعتبر القوائم المالية المنشورة هي المادة الأساسية للتحليل المالي التي من خلالها يمكن معرفة نقاط قوة وضعف أي وحد الاقتصادية بالإضافة إلى إمكانية الحكم على الأداء والربحية والقدرة على الاستمرار في المستقبل، أي التوقع بالنتائج المستقبلية.

وكما أشرنا سابقا من أن القوائم المالية لها فضل كبير في تقييم الأداء المالي فلا بد أن تكون صحيحة وذات مصداقية ودقيقة ومعدة وفق المعاير المحاسبية.

ومن هنا تبدأ مهمة المدقق الداخلي عن نهاية مهمة المحاسبة، الذي يسعى إلى فحص وتدقيق مجمل القوائم المالية.

1- تعريف تدقيق القوائم المالية:

وقد عرفتها لجنة المعايير المحاسبية بأنها[1]: عملية فحص المستندات والدفاتر والسجلات المالية للمؤسسة فحصا فنيا انتقاديا محايدا لتحقيق من صحة العمليات المالية وإبدا والرأي حول مبادلة القوائم المالية.

2- اجراءات تدقيق القوائم المالية:

وسنعرض فما يلي أهم الإجراءات المتبعة في تدقيق قائمة المركز المالي والدخل باعتبارها الاساسي الذي يعتمد عليه المحلل المالي وكذا الاساس الذي يقوم عليه أي وحدة اقتصادية:

أ- تدقيق قائمة المركز المالي (ميزانية):

تعرف أيضا بقائمة الوضع المالي، وهي القائمة التي توضع من جهة مصادر الأموال (حقوق الملكية والالتزامات) واستخدامات هذه الأموال من جهة أخرى (الأصول) وتتكون بنود هذه القائمة من أرصدة خطية لمختلف بنود الالتزامات وحقوق الملكية وتتم تدقيقها كما يلي:

[1]- أحمد حلمي جمعة، " المدخل إلى التدقيق الحديث"، دار الصفاء للنشر، الاردن 2005، ص 7.

- **جانب الخصوم:** عند تدقيق جانب الخصوم نقسمه إلى تدقيق حقوق الملكية وكذا الالتزامات سواء طويلة الأجل أو القصيرة[1].

- **حقوق الملكية:**

✓ التحقق من التطابق بين مجموعة الأرصدة في سجل المساهمين بالمؤسسة مع حساب العام للأسهم في دفتر الاسناد، وللتأكد من التطابق يطلب المدقق الداخلي كشف بالأرصدة الفرعية في سجل المساهمين.

✓ التحقق من استلام النقدية المتعلقة بالأسهم المصدرة ومن صحة المحاسبة عليها.

✓ إذا كانت الأسهم مصدرة عن طريق بنك يتوجب الحصول على شهادة من البنك توضح عدد

✓ الأسهم المصدرة والأسهم المكتتبة فيها والقيمة المسددة عند الاكتتاب ومقارنة هذه البيانات مع مثيلاتها في سجل المشروع.[2]

- **الالتزامات طويلة الأجل:**

✓ الحصول على الكشف بالقروض طويلة الأجل والسندات وغيرها من الالتزامات.

✓ الاطلاع على عقد القروض ومعرفة شروطه وإن كان هناك رهن أو ضمان على بعض أصول المؤسسة والتأكد من اتباع الشروط القانونية في ذلك.

✓ التأكد من استلام المؤسسة لمبلغ القرض في سجلات المقبوضات النقدية أو في الحساب البنكي خلال السنة المالية.

✓ الحصول على مصادقات من المقرض بمبلغ القرض وأي فوائد متحققة في نهاية السنة المالية ومقارنة الرد مع سجلات المؤسسة.

✓ تدقيق المعالجة المحاسبية والتأكد من توزيع المبالغ على السنوات المالية التي ستستفيد من القرض[3].

- **الالتزامات قصيرة الأجل:**

✓ مقارنة كشوف الدائنين مع أرصدة الحسابات المعنية سواء الموردين أو الضرائب.

✓ إرسال مصادقات للموردين بمقارنة الردود مع الكشوفات.

---

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة" تحليل القوائم المالية "، ط3، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2011، ص37

[2] حسين يوسف القاضي، حسين أحمد دحدوح، تدقيق الحسابات، مصر الدار العلمية للنشر، الأردن، 2000، ص ص، 363-371

[3] عبد الفتاح الصحي وآخرون: أسس التدقيق العلمية والعملية، الدار الجامعية، مصر، ص 181

- ✓ مقارنة جميع المصروفات المستحقة للسنة المالية مع المستندات الخاصة بها والتأكد من صحتها المحاسبية والحسابية.
- ✓ التأكد من سداد المصروفات وفق القيم المسجلة فعلا عن طريق الفحص المستندي لكشف البنك.[1]

- **جانب الأصول: الأصول المتداولة وطويلة الأجل غير جارية وجارية**

يكون الهدف من جميع اجراءات التدقيق هو التأكد من صحة وسلامة العمليات التي تم ترتيبها في السجلات المحاسبية وبمعنى آخر اختيار عمليات المؤسسة أو المنشأة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

تدقيق العمليات النقدية ويقصد بها التأكد من صحة ومطابقة أرصدة حسابات النقدية الموجودة بالدفاتر مع الموجودة في الصندوق والحسابات الجارية في البنوك وذلك عن طريق:

- التدقيق المستندي للعمليات النقدية.
- التدقيق الحسابي لدفتر النقدية.
- تدقيق المبيعات النقية مستنديا ومحاسبيا.
- تدقيق التحصيلات من العملاء[2].
- تدقيق المدفوعات النقدية وتضم[3]:
  - تدقيق المشتريات النقدية،
  - تدقيق الاجور والرواتب،
  - تدقيق عمليات شراء الاصول الثابتة،
  - تدقيق التسديدات للموردين.
- تدقيق المخزون.
- تدقيق الاستثمارات المالية وتضم[4]:
  - أوراق القبض، أوراق دفع، تدقيق حقوق أصحاب المشروع ويمكن استخلاصها فيما يلي:

---

[1] رأفت سلامة احمد وآخرون، علم تدقيق الحسابات العملي، مصر دار المسيرة، الأردن، 2001، ص 105

[2] زهير عشي، "تدقيق الحسابات الاجراءات العملية"، مصر دار البداية للنشر، الأردن، 2015، ص ص، 149-151

[3] خالد الخطيب، خليل الرفاعي، تدقيق الحسابات، مصر دار البداية للنشر، الأردن، 2009، ص ص، 163-165

[4] زهير عشي، مرجع نفسه، ص ص، 156-162

- ✓ التحقق الحسابي من صحة أرقام الأصول بالميزانية من خلال تدقيق الكشوف بشكل تفصيلي ومقارنة مجموع أرصدتها بالحساب الاجمالي للأصول بدفتر الاستناد ومقارنة الارقام الموجودة بهذا الاخير مع الأرقام الظاهرة في الميزانية.
- ✓ التأكد من صحة تقويم الأصول وصحة وجودها.
- ✓ التحقق من ملكية المشروع للأصول بالاطلاع على عقود ومستندات الملكية.
- ✓ التأكد من أي حقوق للغير على الأصول أي في حالة وجود رهن او حق الاستغلال.
- ✓ التحقق الحسابي والمستندي والوجود الفعلي وكذا الملكية لعناصر الأصول المتداولة بالميزانية[1].

ب- تدقيق قائمة الدخل بجدول حسابات النتائج:

- يتم تدقيق قائمة الدخل للتأكد من أن المصروفات والايرادات التي تمت خلال السنة المالية صحيحة ودقيقة ومعبرة بصدق عن النتيجة المالية للوحدة الاقتصادية.
- تشمل المصروفات المدفوعة مقدما الاعباء المؤجلة.
- لتأكد من أن هذه القائمة قد أعدت حسب القواعد المحاسبة المتعارف عليها وفي الوعد المحدد.
- التأكد من أحكام الرقابة الداخلية على عناصر الايرادات والمصروفات لمنع أي إسراف أو إثبات لنفقات وهمية، ولمنع التلاعب أو اختلاس ايرادات محصلة.
- التحقق من أن جميع الايرادات المثبتة بهذه القائمة قد تحققت وفق المبادئ المحاسبة، أي أن الايراد تحقق عند بيع السلعة أو تقديم الخدمة تقدا وبالأجل.
- التأكد من جدية الانفاق وصحته بالرجوع إلى المستندات المؤيدة بهذا الانفاق.
- التأكد من تطبيق مبدأ الاستحقاق عند اعداد قائمة نتيجة الاعمال أي تحميل الفترة المالية بما يخصها من ايراد فعلي ومصروف فعلي.
- التأكد من صحة التمييز بين المصروفات الإرادية والرأسمالية، أي تحميل قائمة الدخل بالمصروفات الإرادية فقط واظهار المصروفات الرأسمالية في قائمة المركز المالي.
- التأكد من تطبيق مبدأ الافصاح عند اعداد قائمة الدخل، أي إظهار البنود الرئيسية بصورة واضحة ومفهومة لمستخدميها والمستفيد منها مع مراعاة عدم المبالغة لتجنب الكشف عن المعلومات التي قد تضر بمصالح المؤسسة.

[1] يوسف محمد جربوع، مرجع سبق ذكره، ص132

- التأكد من صحة تقييم المخزون والتقيد بمبدأ الثبات في طرق التقييم من سنة لأخرى، وفي حالة العكس يجب الاشارة إلى ذلك في تقويم المدقق الداخلي.
- التحقق من المبالغة المثبتة في قائمة الدخل بإيرادات عن طريق التدقيق المستندي من بداية العملية حتى ترحيل المبالغ النهائية إلى الحساب الخاص.
- التأكد من تحقيق الايرادات المثبتة في القائمة إما بيع السلعة أو تقديم الخدمة نقد او بالأجل وذلك بالرجوع إلى حساب النقدية والمدينون.
- التأكد من سلامة تبويب الايرادات وثباتها من سنة إلى أخرى.[1]

المطلب الثالث: ضبط تقييم الأداء المالي

يعمل المدقق الداخلي على تقييم مدى ملاءمة دفتر تطبيق التركيبات الداخلية المعتمدة من قبل الادارة للقيام بالمهام المالية والحفاظ على موجودات المنشأة وممتلكاتها وذلك بهدف تحقيق النزاهة في ملفات الادارة المالية والحد من محاولات الاختلاس وحالات الفساد لذلك فالتدقيق المالي يهدف إلى:

- حماية الأموال والتثبيت من ملائمة وأنظمة الرقابة الداخلية وسلامة التصرفات المالية واتباع القوانين واللوائح والأنظمة.
- الكشف عن المخالفات المالية.
- بيان اوجه النقص أو القصور في القوانين واللوائح واقتراح وسائل علاجها.
- تقييم أداء الجهات الخاضعة للرقابة والتحقق من استخدام الموارد بطريقة اقتصادية وبكفاية وفعالية.

من أهم الشروط في عملية تقييم الأداء المالي كما ذكرنا سابقا هي فير معلومات صحيحة ودقيقة تعرض بصدق للوضع المالي للمؤسسة لفترة زمنية معينة، وهو الأساس الذي يقوم عليه التدقيق الداخلي على تحقيقه من خلال القيام بالإجراءات السابقة، وبما أن القوائم المالية تكون صحيحة ومدققة فالمحلل المالي يقوم باعتمادها في تحليل وتقييم الوضع المالي الحالي للمؤسسة وكذا الوضع المالي المستقبلي، باستعمال عدة أساليب والتي سبق وذكرناها في هذا الفصل.

[1] خالد أمين عبد الله، "علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية"، ط2 دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص ص، 229، 230.

وكنتيجة حتمية لكون القوائم المالية صحيحة لا بد أن تكون عملية التقييم والتحليل المالي صحيحة. وبناءا على ما تقدم نجد أن التدقيق الداخلي للقوائم المالية قد ساهم في ضبط عملية تقييم الأداء وفق المعايير والشروط.

إن فحص النشاطات التشغيلية لا يساهم فقط في التكاليف وضبط أداء الافراد فهو أيضا نقطة ايجابية من حيث الناحية المالية، حيث ان مخرجات النظام المحاسبي، وبالتالي كلما كانت صحيحة تكون مخرجات النظام المحاسبي صحيحة، فكون المدقق الداخلي يفصح العمليات التشغيلية فهو على دراية مسبقة بكون الحسابات المتعلقة بها والتي تدخل في اعداد القوائم المالية قد تمت تدقيقها وتحديد الانحرافات بها بشكل مسبق.

لا يتوقف دور المدقق الداخلي في كشف الاخطاء وتحديد الانحرافات والتجاوزات فقط بل يتعدى إلى تقديم الاقتراحات والتصحيحات المناسبة بها في شكل توصيات يتضمنها التقدير المقدم للإدارة العليا لأخذها بعين الاعتبار في اتخاذ القرارات، ليس هذا فقط بل يتعدى إلى متابعة تنفيذ تلك الاجراءات التصحيحية أولا بأول، لذلك فإن التدقيق الداخلي بنوعيه المالي والتشغيلي لا تسلهم فقط في ضبط عملية تقييم الأداء المالي والتشغيلي بل أيضا يعتمد على الرفع من مستوى الكفاءة والفعالية في الانجاز.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يمكن القول أن الهدف لأي مؤسسة اقتصادية هو العمل من أجل تحقيق أحسن أداء مالي حيث يعتبر المحرك الرئيسي من أجل التوسع في نشاطها وتتوقف فعالية الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية على التحكم الجيد في مختلف وظائفها عن طريق أساليب رقابية محكمة تشمل جميع نشاطات وعمليات المؤسسة ألا وهو التدقيق الداخلي الذي يعمل لصالح المؤسسة بتقديم توصيات واقتراحات ورفع فعالية أداء المؤسسات، لتكون مهيأة للمنافسة المحلية والأجنبية.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية بمؤسسة مطاحن مرمورة –قالمة–

تمهيد

بعد قيامنا للدراسة التطبيقية التي حاولنا من خلالها توضيح العلاقة بين التدقيق الداخلي والأداء المالي ودوره في تحسين وتفعيل هذا الأخير، كان لابد من تدعيمها بدراسة تطبيقية لاختبار الفرضيات على أرض الواقع وتأكيد صحتها من عدمها بالمؤسسة اقتصادية جزائرية.

اخترنا لتطبيق هذه الدراسة مؤسسة مطاحن مرمورة قالمة هيليوبوليس، وهي شركة فرعية تابعة لمجمع سميد قسنطينة وبما أنها ذات مكانة اقتصادية على مستوى ولاية قالمة، وتولي اهتمام للتدقيق الداخلي ونظرا لأهمية هذا الأخير على مستوى المؤسسات الاقتصادية على مختلف المراحل والخطوات التي يقوم بها التدقيق الداخلي وكيفية مساهمته لتقييم الأداء المالي للمؤسسة حيث تطرقنا في هذه الفصل الى ثلاث مباحث:

- تقديم المؤسسة محل الدراسة (مطاحن مرمورة –قالمة–)
- التدقيق الداخلي التشغيلي بمطاحن مرمورة
- التدقيق الداخلي للقوائم المالية

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة (مطاحن مرمورة –قالمة):

من أهم المهم التعريف بالمؤسسة محل الدراسة لذلك من خلال هذا المبحث سيتم التعريف بمطاحن مرمورة (قالمة) حيث سيتم التعرض للنقاط التالي:

- نشأتها، تطورها، تنظيمها، وظائفها.
- اليد العاملة بها والاطراف المتعاملة معها.

المطلب الأول: نشأة مطاحن مرمورة –قالمة–

نشأت مطاحن مرمورة من مجمع رياض قسنطينة أي مؤسسة الصناعات الغذائية ومشتقاتها وقد انبثقت عن شركة سمباك وذلك في إطار القانون القانون 01/82 المؤرخ في 22 جانفي 1982 أصبحت هذه المؤسسة عمومية ومستقلة ذات رأسمال خاص، وفي 22 نوفمبر 1982 نتجت عن عملية هيكلة السمباك مؤسسات:

- الرياض قسنطينة.
- الرياض سطيف.
- الرياض الجزائر.
- الرياض تيارت.
- الرياض بلعباس.

أولا: التعريف بمجمع رياض قسنطينة:

في 1989/01/01 عرفت المؤسسة إعادة هيكلة أخرى والتي أعطت تسع ورشات إنتاجية فرعية للحبوب، وإنتاج وتسويق السميد والعجائن الغذائية، وتكعيب النخالة، وفي عام 2000 عرفت مؤسسة الرياض تسمية أخرى وهي:

1-مجمع السميد: يقع مجمع السميد بالمنطقة الصناعية بالمار حي 20 أوت ص.ب رقم 45، الوكالة البريدية قسنطينة، وهو ذو رأسمال اجتماعي يقدر ب 1700.000.000دج وهو قطاع عام تابع لوزارة الفلاحة ذو وضعية تجارية وصناعية.

وأهم الوحدات التابعة للمجتمع نذكر منها:

- مطاحن سيدي ارغيس (أم البواقي).
- مطاحن الأوراس (باتنة).
- مطاحن الليطوال و الحروش (سكيكدة).
- مطاحن سيدي راشد (قسنطينة).
- مطاحن سيبوس (عنابة).
- المطاحن الكبرى لعوينات (تبسة).
- خمائر الشرق (بوشقوف).
- مطاحن مرمورة (قالمة).
- المخبر المركزي (قسنطينة).

ثانيا: التعريف بمطاحن مرمورة (قالمة)

تأسست في نوفمبر 1989 في إطار تجديد المؤسسات عن مؤسسة سمباك سابقا واستقلت في شهر ما ي 1990، تقع في دائرة هيليوبوليس في الجهة الشرقية، أحمد زمولي على الطريق الوطني رقم21، تتربع مساحة تقدر ب 125000 متر مربع مقسمة إلى عدة هياكل.

وهي شركة مساهمة ذات رأسمال اجتماعي يقدر ب 135000000 دج يعمل بها 120 عامل، وتركز نشاطها الإنتاجي على نتائج نوعين من السميد العادي والممتاز باستخدام المادة الأولية المتمثلة في القمح الصلب وتنقسم مطاحن مرمورة إلى:

- الوحدة الإنتاجية والتجارية هيليوبوليس لوحدة المقر تقدر طاقتها الإنتاجية ب: 650 قنطار في اليوم.
- الوحدة الإنتاجية والتجارية بوشقوف ذات طاقة إنتاجية تقدر ب: 250 قنطار في اليوم.

المطلب الثاني: التنظيم الهيكلي في مطاحن مرمورة

تقسيم العمل والتنظيم يلعب دورا هاما في تنظيم الوحدة الاقتصادية وهذا ما سيتم إيضاحه من خلال الهيكل التنظيمي للمؤسسة وشرح وظائف الاقسام والمصالح.

أولا: الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

الشكل (3-1): الهيكل التنظيمي لمطاحن مرمورة –قالمة–

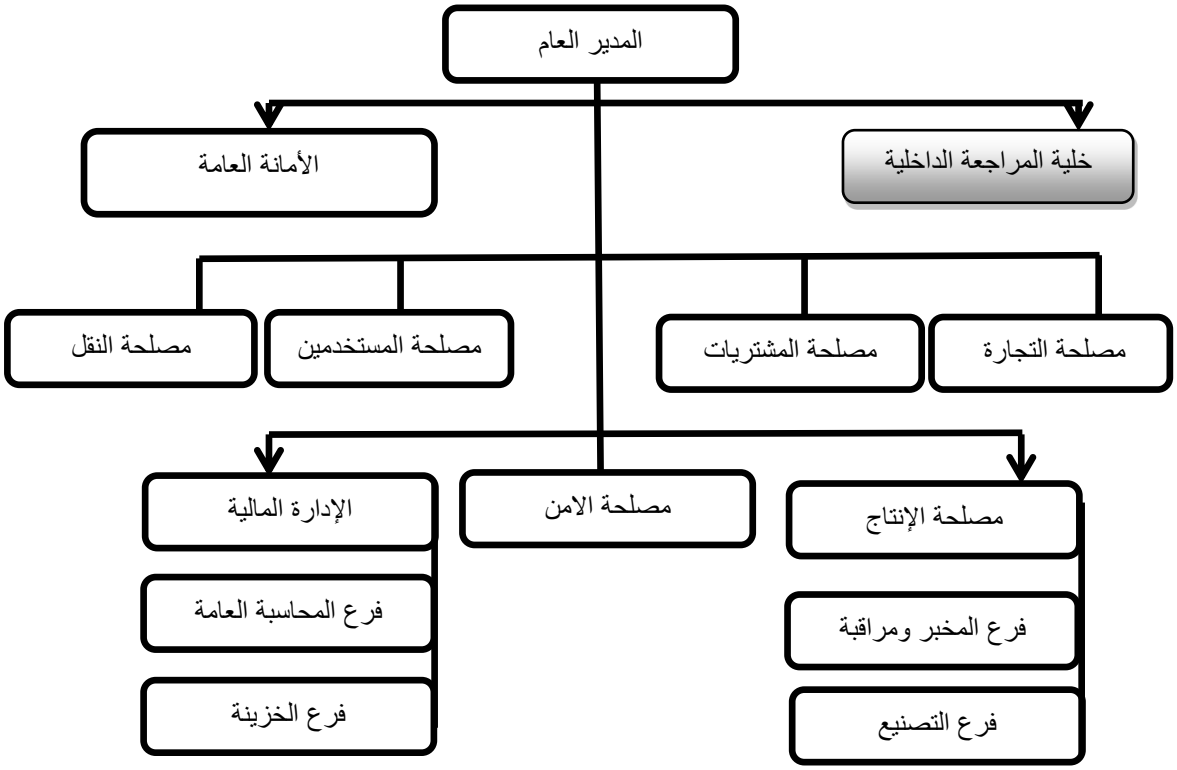

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق داخلية للمؤسسة

ثانيا: شرح الوظائف والأقسام:

1. المدير العام: يمثل أعلى هيئة في المؤسسة وهو المسؤول الاول والأخير يتولى متابعة سير الوحدة يوميا ووضع القرارات وتحويلها إلى المصالح المعنية.
2. الامانة العامة: تعمل على الربط بين رؤساء المصالح والمدير والعملاء.
3. مصلحة الغدارة المالية: تعتبر هذه المصلحة من أهم المصالح داخل المؤسسة حيث تقوم بمختلف العمليات المالية والمحاسبية كما تقوم بإعداد الميزانية الختامية، وتنقسم إلى فرع المحاسبة العامة ومصلحة الخزينة وتوليان تسجيل مختلف العمليات التي تجري داخل الواحدة.
4. مصلحة الإنتاج، تقوم بالإشراف على عملية الإنتاج ابتداء من دخول المادة الأولية إلى ورشة الإنتاج إلى أن تصل إلى المرحلة النهائية وتصبح منتج تام.
5. مصلحة المشتريات والمخزونات: تتولى شراء وتوفير كافة المستلزمات من مواد أولية ومواد تعبئة وتغليف، وذلك توفير الآلات الإنتاجية وقطع الغيار للماكينات الشغالة بالإضافة إلى تخزين المواد المشتراة و المنتجات والاهتمام بعملية صرفها من المخازن.

6. مصلحة الصيانة: تتولى مسؤولية القيام بأعمال الصيانة للأجهزة والآلات.
7. مصلحة المستخدمين: تتولى شؤون الموارد البشرية كما تشرف على قسم التكوين وتقوم بمتابعة المتربصين والعمال.
8. مصلحة التجارة: تلعب هذه المصلحة دورا رئيسيا في تمويل الوحدة بالقمح الصلب ومختلف متطلبات عملية الإنتاج.
9. مصلحة النقل: تتكفل بنقل المواد الاولية من مراكز الشراء إلى الوحدة باستخدام وسائل نقل خاصة بالوحدة أو بوسائل الممون، كما تهتم بنقل المنتج النهائي (السميد) إلى العملاء كما تتولى هذه المصلحة أيضا تحديد تكاليف النقل والمتابعة والمراقبة المستمرة لوسائل النقل وكذا تسديد فواتير النقل.
10. خلية المراجعة الداخلية: هي خلية من ثلاثة موظفين داخل المؤسسة يتم تعيينهم من قبل المدير العام يتولون مهمة المراجعة الداخلية المالية للقوائم المالية للوحدة الاقتصادية ومعالجة الأخطاء إن وجدت.

المطلب الثالث: وظائف مطاحن مرمورة –قالمة–وأهدافها:

يمكن تلخيص وظائف واهداف هذه الوحدة الاقتصادية في الاتي:

أولا: الوظائف:

1- إنتاج السميد والعجائن الغذائية وتكعيب النخالة: حيث تمر العملية الإنتاجية بالمراحل التالية:

أ- مراقبة النوعية: مهمة هذا الفرع تتمثل في الفحوصات والتحليل التي تجري على المادة الاولية.

ب- التصنيع: وهو بدوره يمر بسلسلة من المراحل وهي:

- التنقية: تتم تقنية القمح داخل ورشة بالتنقية.
- الغسل والتنظيف: بعد التقنية يمر القمح إلى ورشة الغسل والتنظيف حيث يتم غسل وتنظيفه بواسطة ألة الغسل بالماء.
- التصفية والتجفيف: تتم عملية التخفيف بواسطة ألة تسهل عملية طحنة.
- الطحن والغربلة: يتم تفتيت القمح حتى يصبح سميد ثم غربلته عبر ألات الغربلة بالترتيب.
- التعبئة والتغليف: يتم تعبئة السميد العادي في أكياس ذات 25 كلغ، والسميد الممتاز في أكياس ذات 25 أو 10 كلغ.

2- تسويق السميد ومختلف منتجاتها: وذلك من خلال إتباع السياسات تسويقية مناسبة وتوجيه الإنتاج نحو منتجات ذات نوعية جيدة يكون السوق بحاجة إليها.

ثانيا: اليد العاملة في مطاحن مرمورة –قالمة–والأطراف المتعاملة معه

تمتلك مطاحن مرمورة يد عاملة معتبرة على تسيير أنشطة المؤسسة، كما لها مجموعة من العلاقات مع عدة أطراف سيتم التطرق لها من خلال هذا المطلب.

1– اليد العاملة في مطاحن مرمورة:

تبلغ اليد العاملة في مطاحن مرمورة حوالي 120 عاملا موزعين على عدة فئات مهنية إطارات، تقنيون عمال ويمكن كالاتي:

الجدول (3–1): توزيع اليد العاملة حسب الفئات المهنية.

الفئة المهنية	إطار مسير	إطار سامي	إطار	التنفيذيون	المجموع
عدد المستخدمين	01	08	24	87	120

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق داخلية للمؤسسة.

الجدول: (3–2): توزيع اليد العاملة حسب النشاط.

النشاط	الإنتاج	الإدارة	الدعم التنفيذي	المجموع
عدد المستخدمين	53	51	16	120

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق داخلية للمؤسسة.

2– المؤسسات المتعاملة مع الوحدة الاقتصادية مرمورة:

أ–الموردون: تعتبر التعاونية الفلاحية للحبوب الجافة المورد الاساسي للوحدة بالمادة الأولية وهي القمح الصلب، أما بقية الموردون فهم مؤسسة خاصة بعنابة تتولى مهمة تزويد المؤسسة بمواد التغليف والتعبئة، بالإضافة إلى موردي قطاعات غيار المتعلقة بالآلات الإنتاجية.

ب–العملاء: وهم تجار الجملة، تجار التجزئة، مركز البيع موجودة في قالمة.

ثالثا: الأهداف تتمثل فيما يلي:

- توفير احتياجات السوق والمستهلكين من السميد ومشتقاته.
- التقليص من التكاليف وزيادة الارباح.

- التوفيق بين التدفقات النقدية الداخلية والخارجة.
- استثمار الموارد الاولية المتاحة للحصول على أكبر عائد.
- المساهمة في التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: التدقيق الداخلي التشغيلي بمطاحن مرمورة

بعد القيام بالزيارة الميدانية لمصلحة التدقيق تم الحصول على تقرير عن التدقيق الداخلي في نشاط الانتاج، المتعلق بشهر أكتوبر 2017 الذي يحتوي على ثلاثة مراحل نلخصها فيما يلي:

- الاجراءات التمهيدية
- الاجراءات الميدانية
- الاجراءات الختامية

المطلب الأول: الاجراءات التمهيدية لعملية التدقيق الداخلي

في إطار تنفيذ برنامج المدقق المرسوم لسنة 2017، قام المدقق بمهمة عمل على مستوى وحدات الانتاج وهذا من أجل تدقيق نشاط الانتاج، وكانت المراحل التمهيدية كما يلي.

1- وضع خطة العمل:

قبل إجراء عملية التدقيق في مصلحة الانتاج الخاصة بشهر أكتوبر 2017، يسجل المدقق المهمة في مرجع تحت رقم: 09 / المدقق. سود مباركي لشهر أكتوبر 2017.

وتتضمن خطة العمل كل المراحل التي يقوم المدقق سواء كانت خطوات أساسية أو أخرى ثانوية تتعلق بفحص مختلف الوثائق والاثباتات والممثلة أهمها فيما يلي:

- الاتصال برئيس مصلحة الإنتاج
- التعرف على عمال المصلحة
- الاطلاع على التقارير السابقة
- يحدد الأهداف المرجوة من مهمة التدقيق
- القيام بفحص ومعاينة عينة من الوثائق والسجلات
- التأكد من التسجيلات والعمليات المنجزة خلال الفترة المهنية
- تحرير تقرير يتضمن موضوع الدراسة.

2- موضوع وأهداف مهمة التدقيق

تتعلق هذه المهمة بنشاطات الإنتاج مما يتطلب من المدقق فحص ومراقبة عملية الانتاج على مستوى الوحدات المتواجدة بالمؤسسة والتعامل مع رؤساء كل المصالح المعنية بوحدتي الإنتاج (هيليوبوليس وبوشقوف)، أما الأهداف الخاصة بهذه المهمة نوجزها فيما يلي:

- التأكد من ضمان تسليم مادة القمح
- التأكد من وصل الوزن/ أوراق العبور.
- التأكد من وجود ضمان أوراق الطحن.
- التأكد من ضمان وجود دفاتر إنتاج.
- التأكد من وجود ضمان التنازلات بين الوحدات.
- التأكد من ضمان وجود دفاتر التحويل.
- التأكد من ضمان حركة المواد.
- التأكد من ضمان محاضر الجرد للمنتوجات التامة الصنع.

3- الاطلاع على تقارير التدقيق السابقة

للاستفادة من تقارير التدقيق الداخلي التي سبقت عمل المدقق نجد نوعان:

أ–التدقيق الداخلي للمركب الصناعي والتجاري:

بناء على التقارير المنجزة على مستوى مصلحة الإنتاج للفترة الممتدة من سنة 2009 إلى 2016 نجد عدة تقارير تتلخص أهم نتائجها فيما يلي:*

- مطابقة مقاييس الانتاج المحفوظة.
- فائض الانتاج وهو فائض القمح لمادة الاولية.
- إلزامية تثبيته في القانون.
- الحرص على تنظيف وسائل العتاد والآلات يوميا.
- حدادة وسائل الطحن هذا من أجل الطحن الجيد على مستوى وحدة بوشقوف.
- هذه النقائص أخذت بعين الاعتبار كليا من طرف وسائل المعينة.

* انظر الملحق رقم 01، ص2.

- إعداد مخطط التكوين لعمال الانتاج.
- ضمان التموين من المادة الأولية الجيدة من أجل الرفع في نسبة استخلاص السميد وهذا من أجل نوعية جيدة في الانتاج.
- هذه الملاحظات أخذت بعين الاعتبار من طرف الوسائل المعينة.
- شراء عتاد المخبر لوحدات الانتاج لكي تكون وفق معايير فعالة.
- تسجيل عمليات الدخول المادة الأولية في دفاتر دخول دفاتر القمح يوميا.
- هذه الملاحظة لم تأخذ بعين الاعتبار.

ب–التدقيق الداخلي للمؤسسة الفرعية:

بناء على التقارير المنجزة على مستوى مصلحة الإنتاج للمؤسسة الفرعية للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى 2012 نجد ستة (6) تقارير تتلخص أهم نتائجها فيما يلي:*

–أوصي بتنظيف الآلات وهذا الفارق الذي أشار إليه المدقق بأحسن نوعية.

–غياب رأي واضح لنشاط المدقق.

–هذه النقائص أخذت بعين الاعتبار.

–احترام مقاييس الانتاج من أجل تحسين نسبة استخلاص السميد من القمح.

–احترام مخطط التكوين.

–أخذت بعين الاعتبار هذه النقائص جزئيا.

–بالإضافة الى هذا لا يوجد تدقيق خارجي كذلك تدقيق محافظ الحسابات غير موجود وتدقيق الخبرة غير موجود.

* انظر الملحق رقم01، ص3.

المطلب الثاني: الاجراءات الميدانية

قام المدقق بعدة عمليات على مستوى مصلحة الإنتاج المتعلق بشهر أكتوبر سنة 2017 والممثلة في خطوات العمل التالية:

أولا: العينات المختارة

- وصلات الاستلام لشهر أفريل إلى غاية شهر جويلية 2017.
- وصولات الوزن والعبور لشهر أفريل إلى غاية شهر جويلية 2017.
- دفتر دخول القمح.
- التنزيلات المنجزة لشهر أفريل إلى غاية شهر جويلية 2017.
- أوراق الطحن لشهر أفريل إلى غاية شهر جويلية 2017.
- دفتر الانتاج.
- دفتر التحويلات المنجزة.
- جدول حركة المواد لشهر أفريل إلى غاية جويلية 2017.

محاضر الجرد لشهر افريل إلى غاية شهر جويلية2017.

ثانيا: وثائق تمت معاينتها

- وصل الوزن/وصل العبور لشهر أفريل إلى غاية شهر جويلية 2017
- دفتر دخول القمح.
- التحويلات الشهرية لشهر أفريل إلى غاية جويلية 2017.
- أوراق الطحن لشهر أفريل إلى غاية شهر جويلية 2017.
- دفتر الانتاج.
- دفتر التحويلات.

- جدول حركة المواد لشهر أفريل إلى غاية شهر جويلية 2017.

- محاضر الجدد الشهرية لشهر أفريل إلى غاية شهر جويلية 2017.

ثالثا: الفحص والتدقيق

- تدقيق وصل الاستلام لمادة القمح ووصل العبور لشهر أفريل–ماي–جوان–جويلية 2017.

- تدقيق ومقارنة دفاتر دخول المادة الأولية مع وصل الاستلام للقمح.

- تدقيق أوراق الطحن لشهر أفريل–ماي–جوان–جويلية 2017.

- تدقيق ومراقبة دفاتر الانتاج مع أوراق الطحن لشهر أفريل إلى غاية شهر جويلية 2017.

- تدقيق ومراقبة التحويلات مع دفاتر التنزيلات لشهر أفريل إلى غاية شهر جويلية 2017.

- تدقيق جداول حركة المواد لشهر أفريل إلى غاية شهر جويلية 2017.

المطلب الثالث: الاجراءات الختامية لعملية التدقيق

بعد القيام بالإجراءات التمهيدية لعملية التدقيق وتلتها الإجراءات الميدانية يبقى للمدقق ان يحرر تقرير نهائي يعرض فيه كل المراحل المنجزة في عملية التدقيق مع تقديم توصيات واقتراحات تحسن من أداء عمل نشاط وحدة الإنتاج.

أولا: ملاحظات خاصة جاءت في تقرير المهمة

- نسبة استخلاص السميد 65,54% خلال 4 أشهر أفريل–جويلية 2017، على مستوى وحدة بوشقوف عوضا عن 68% المقرر في المخطط السنوي 2017.

- غياب بعض وصولات الوزن للقمح على مستوى الوحدتين.

ثانيا: توصيات خاصة جاءت في تقرير المهمة

- أخذ جميع النقائص بعين الاعتبار.

- احترام نسبة استخلاص السميد في المخطط السنوي لوحدة بوشقوف.

- وضع وصول الاستلام القمح يوميا لوحدة بوشقوف.

– إلزامية وزن المادة الأولية أثناء دخول الشاحنات في الوحدتين.

في الختام أقول بأن اجراءات تسيير الانتاج على مستوى الوحدتين مأخوذ بعين الاعتبار.

كما قدم المدقق عرض ملخص عن العمل المقدم الذي لم يواجه فيه أي صعوبات او عراقيل كما لم تكن غيابات أثناء القيام بمهامه، ولم يجد أشغال أخرى –حسب رأي المدقق–، أما الجدول الموالي يلخص نتائج كل ما سبق*:

جدول رقم(3–3): نشاط التدقيق الداخلي

المركب الصناعي والتجاري مرمورة
تقرير المدقق الداخلي لشهر أكتوبر 2017
مرمورة CIC –مخطط نشاط التدقيق
مرجع تقرير التدقيق رقم 09/ خلال 01 أكتوبر 2017 إلى 31 أكتوبر 2017
الهدف: تدقيق الانتاج على مستوى وحدتي الانتاج.

نوع الملاحظة	قياس التوصيات من طرف المدقق	القياس المعتمد من طرف المدقق	مشروعية تنفيذية	فترة التحقيق	مسؤولية وتواتر تقرير التنفيذ	إجراءات مراقبة التقييم من قبل التدقيق
–نسبة إستخلاص السميد 65.54% لأربعة أشهر أفريل، ماي، جوان، جويلية 2017 لوحدة بوشقوف عوضا عن 68% المقررة في المخطط النشاط 2017 –غياب بعض وصلات القمح على مستوى وحدتي الإنتاج	–أخذ جميع النقائص بعين الاعتبار –احترام نسبة استخلاص السميد المخطط السنوي لوحدة بوشقوف –وضع وصول الاستلام يوميا على مستوى وحدة بوشقوف إلزامية أثناء دخول الشاحنات على مستوى الوحدتين	التوصيات مقبولة	رئيس مصلحة الإنتاج	شهرين	يجب على الشخص المسؤول أو المدير التأكد من تطبيق الصارم للتوصيات في أقرب وقت ممكن	يجب الاهتمام بالتوصيات بأسرع وقت ممكن

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مجمعة من المؤسسة.

*انظر للملحق رقم01، ص8.

المبحث الثالث: تحليل وتقييم الأداء المالي

لمعرفة الوضعية المالية لمطاحن مرمورة يقوم المدقق الداخلي المالي بتدقيق وفحص القوائم المالية من خلال تدقيق الميزانية العمومية وجدول حسابات النتائج.

المطلب الأول: عرض القوائم المالية للسنوات 2015 – 2016 –2017

أولا: عرض الميزانية

نقدم الميزانية المالية بالسنوات المعنية بالتدقيق مأخوذة بالمبالغ الصافية والممثلة في جانبي الأصول والخصوم.

1–جانب الأصول: وسنعرض من خلال الجدول التالي تطور الأصول لمطاحن مرمورة خلال الفترة الممتدة من 2015-2017*

* انظر الملحق رقم02، ص1،2.

الجدول رقم (3–4): أصول ميزانية مطاحن مرمورة 2015-2016 -2017

الأصول	2015	2016	2017
أصول غير جارية			
-تثبيتات معنوية	296798,57	753948,72	658,967,19
-تثبيتات مادية	143877191,84	264630131,15	2481372556,67
-تثبيتات قيد التنفيذ	11027541,43	82331160,00	82331160,00
أراضي		12734438,53	12061593,68
مباني		169564532,62	153744501,99
-قروض وأصول مالية غير جارية.	144404,09	144404,09	144404,09
-أصول ضريبية مؤجلة.			3933798,28
مجموع الأصول غير الجارية	**15534,5935,93**	**265528483,96**	**252874425,23**
-أصول جارية			
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ.	25727988,97	2637004621	21917087,75
-حسابات دائنة واستخدامات مماثلة			
-الزبائن	7571256,66	9636496,89	12180488,27
-مدينون آخرون	8738736,01	10739910,66	4887984,17
-الضرائب وما تشابهها	3597679,07	1026175,60	586384,49
-الموجودات وما تشابهها			
-الخزينة.	31126248,56	17066608,88	29430595,31
مجموع الأصول الجارية	**76761909,27**	**64839238,24**	**69002539,99**
مجموع العام للأصول	**232107845,20**	**330367722,20**	**321876965,22**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية.

2–جانب الخصوم:

وسنعرض من خلال الجدول التالي تطور الخصوم لمطاحن مرمورة خلال الفترة الممتدة من 2015-2017*

الجدول رقم (3–5): ميزانية الخصوم لمطاحن مرمورة 2015-2017

الخصوم	2015	2016	2017
رؤوس الأموال الخاصة			
-رأس المال الصادر	135000000,00		
-علاوات واحتياطات	21118097,07	-2724622,96	24417496,30
-الترحيل من جديد	-49300243,88		
-إعانات	-21136199,29		
-الربط بين الوحدات		10214901,40	95021781,08
مجموع الأموال الخاصة	**85681733,90**	**99390278,44**	**119439277,38**
خصوم غير جارية وديون			
-قروض مالية			
-قروض استثمارية	57644385,67	145766012,06	149710901,60
-قروض مالية	57644385,67	145766012,60	149701901,60
قروض أخرى غير جارية			
-مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	19420429,65	12902517,45	17852783,87
مجموع خصوم غير جارية	**77064815,32**	**158668530,05**	**167563685,47**
خصوم جارية			
-موردون وحسابات ملحقة	30908409,45	45082809,34	9947078,60
عمليات مجمع	15936332,16		
ضرائب	3155041,93	1037107,76	697507,33
ديون أخرى	19361512,44	26188996,61	24229416,98
خزينة	—	—	—
مجموع الخصوم الجارية	**69361295,98**	**72308913,71**	**34874002,37**
المجموع العام للخصوم	**232107845,20**	**330367722,20**	**321876965,22**

[1]**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية

* انظر الملحق رقم03، ص ص،1،2.

1

ثانيا: عرض جدول حسابات النتائج

نقدم جدول حسابات النتائج بالسنوات المعنية بالتدقيق مأخوذة بالمبالغ الصافية* .

الجدول رقم (3-6): جدول حسابات النتائج لمطاحن مرمورة لفترة 2015-2017

البيان	2015	2016	2017
-رقم الأعمال	590910556,19	21581837,93	951412845,70
-تغيير المخزونات المصنعة وقيد التصنيع	-5343557,10	-4100763,66	-1969739,99
-إنتاج المثبت		5589153,10	
ربط بين الوحدات		8950717,50	7632783,46
إنتاج السنة المالية	**585566999,09**	**714119509,87**	**941810322,25**
-مشريات مستهلكة	509041206,97	602274799,55	795124362.54
-الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	21051646,70	23125332,70	11356761,39
استهلاك السنة المالية	**530092853,67**	**625400132,25**	**806481,123,93**
القيمة المضافة للاستغلال	**55474145.42**	**88719377,62**	**135329198,32**
أعباء المستخدمين	90677213,49	97951870,00	103749978,55
الضرائب والرسوم والمدفوعات المتشابهة	2337961,81	1991961,79	2761125,07
الفائض الاجمالي للاستغلال	**-37541029,88**	**-11224454,17**	**28,818094,70**
المنتجات العملياتية الأخرى	5125369,17	16716187,04	16898637,66
الأعباء العملياتية الأخرى	4564218,98	3766941,75	2171029,93
المخصصات للاستهلاكات و المؤونات	12229459,75	10378649,49	23127616,94
استرجاع عن خسائر القيمة و المؤونات	66652,26	2383146,40	65612,53
النتيجة العملياتية	**-49142687,18**	**-6270711,97**	**20483698,02**
-المنتجات المالية		3546089,01	
-الاعباء المالية	157556,70		
النتيجة المالية	**-157556,70**	**3546089,01**	
النتيجة العادية قبل الضريبة	**-49300243,88**	**-2724622,96**	**20483698,02**
-الضريبة المؤجلة غير العادية			-3933798,28
-مجموع المنتجات العادية	590759020,52	736764,932,32	958774,572,44
-مجموع اعباء الانشطة العادية	640059264,40	739489555,28	934357076,14
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**-49300243,88**	**-2724622,96**	**24417496,30**
النتيجة الغير عادية	**-49300243,88**	**-2724622,96**	**24417496,30**
النتيجة الصافية	**-49300243,88**	**-2724622,96**	**24417496,30**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية

* انظر الملحق رقم 04، ص ص،1، 2.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة

أولا: تقييم الأداء المالي للمؤسسة بواسطة مؤشرات التوازن المالي

يوجد العديد من مقاييس لقياس التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية كما تطرقنا إليها في الجانب النظري حيث يعتبر من أهمها:

جدول رقم (3–7): حساب مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة مطاحن مرمورة للفترة2015-2017

المقياس	العلاقة	2015	2016	2017
رأس المال العامل	الاموال الدائمة–الاصول الثابتة	7400613,29	-7469675,47	34128537,62
رأس المال العامل الخاص	الاموال الخاصة–الأصول الثابتة	-69664202,03	-166138205,5	-133435147,8
رأس المال العامل الاجمالي	مجموع الأصول المتداولة	76761909,27	64839238,24	69002539,99
رأس المال الاجنبي	مجموع الديون	146426111,3	230977443,76	202437687,84
احتياج رأس المال العامل	الاستخدامات الثابتة–الموارد	-23725635.27	-24536284.35	4697942.31
الخزينة	خزينة الاصول–خزينة الخصوم	31126248.56	17066608.88	29430595.31

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على القوائم المالية

ثانيا: تقييم الأداء المالي للمؤسسة بواسطة النسب المالية

سنقوم في هذا المطلب بدراسة وتحليل اهم النسب المالية المستخدمة في تقييم الاداء لمؤسسة مطاحن مرمورة في الفترة 2015-2017

1–النسب المالية:

أهم النسب المالية للمؤسسة مطاحن مرمورة كالتالي:

جدول رقم (3–8): النسب المالية لمطاحن مرمورة للفترة 2015-2017

المقياس	العلاقة	2015	2016	2017
نسبة السيولة العامة	الأصول .ج / الجارية الخصوم	1,10	0,89	1,97
نسبة السيولة السريعة	الأصول .ج — المخزون / الخصوم الجارية	0,73	0,53	1,35
نسبة السيولة المجهزة	قيم الجاهزة / الجارية الخصوم	0,44	0,23	0,84
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	1,04	0,97	1,13
نسبة التمويل الخاص	أموال الخاصة / الأصول الثابتة	0,55	0,37	0,47
نسبة التمويل الخارجي	مجموع الديون / أموال الخاصة	1,70	2,32	1,69
نسبة الاستدانة المالية	الديون اجمالية / إجمالي الأصول	0,63	0,69	0,62

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على ميزانية المؤسسة

المطلب الثالث: تحليل وتفسير النتائج

أولا: تحليل نتائج التدقيق الداخلي التشغيلي

بعد عرض تقرير المدقق المتعلق بتدقيق نشاطات الانتاج في مطاحن مرمورة لشهر أكتوبر 2017 تم استخلاص عدة نتائج نوضحها فيما يلي:

- حرص المدقق على وضع خطة محكمة لإتمام العمل في وقت مناسب.
- الإطلاع على مختلف الوثائق والسندات الخاصة بنشاط المصلحة مع الاتصال بالمسؤول والعمال التابعين له.
- اهتمام المدقق بتقارير المدققين السابقين للاستفادة من نتائجهم المحققة ونصائحهم المقدمة.

- تحديد الأهداف المطلوبة من المدقق والمساعدة على كشف مختلف الأخطاء والتجاوزات في أقل وقت ممكن.
- أخذ عينات متنوعة من نشاطات الانتاج بغرض الفحص والتحقيق.
- التوصل إلى نتائج جد مهمة تتعلق بالعمل المنجز في المصلحة مما يفسر الأداء الجيد في هذه المصلحة.
- توصل المدقق إلى بعض النقائص المسجلة في نسبة استخلاص السميد المسجلة بـ 65,54% عوضا عن 68% المخطط لها مسبقا.
- وجود نقص في بعض وصلات القمح على مستوى الوحدتين يفسر عدم الجدية (تقصير في العمل) في العمل من طرف بعض المسؤولين.
- على العموم يرى المدقق أن المصلحة تقوم بواجبها كما ينبغي.
- تقرير المدقق يضم مختلف المراحل المنجزة والملخصة في الجدول المرفق.

ثانيا: تحليل نتائج التدقيق الداخلي للقوائم المالية

1–تحليل وتفسير مؤشرات التوازن المالي

- **رأس مال العامل**: رأس مال العامل موجب في السنتين 2015-2017 هذا ما يؤكد ان المؤسسة تمتلك هامش أما، ما يدل أن المؤسسة تمول أصولها الثابتة عن طريق مواردها الدائمة على عكس في السنة 2016 رأس مال العامل سالب أي المؤسسة لا تملك هامش أمان.
- **رأس مال العامل الخاص**: سالبا في السنوات الثالث ما يعني أن المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة حيث تعتمد على الموارد الخارجية.
- من خلال المقارنة بين رأس المال العامل الاجمالي والأجنبي خلال فترة دراسته نلاحظ ان رأس المال العامل الاجمالي أقل من رأس مال العامل الأجنبي وهذا ما يدل على ان المؤسسة لا تمتلك سيولة كافية من أموالها الخاصة تمكنها من تمويل استثماراتها.
- احتياج رأس المال العامل سالب في سنتي 2015 و2016 يعني أن المؤسسة لم تغطي الديون القصيرة الأجل والاستخدامات المتداولة على عكس سنة 2017 موجب يعني أن المؤسسة غطت الديون القصيرة بالاستخدامات المتداولة أي أنها حقق التوازن المالي في المدى القصير
- الخزينة: الخزينة موجبة في السنوات الثلاث أي أن رأس مال العامل أكبر من احتياج رأس المال العامل.

2–تحليل وتفسير النسب المالية

أ–نسب السيولة المالية

نلاحظ ارتفاع في النسبة على المعيار النموذجي في السنتين 2015 و2017 وهذا يدل على ان المؤسسة تعتمد على أصولها الجارية في تسديد الديون.

ب–نسبة السيولة السريعة

هذه النسبة أكبر من 0,5 يدل على ان كفاية مصادر التمويل السيولة للوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل ، غير أن ارتفاعها الكبير لا يعد مؤشرا ايجابي إلى حد ما بحيث يدل على أن فترة تحمل الديون طويلة نوعا ما وعلى المؤسسة تقليص هذه الفترة لتوفير السيولة.

ج–نسبة السيولة الجاهزة:

هناك ارتفاع في النسبة عن المعيار المحدد بالنسبة للسنتين 2015–2017 أي وجود فائض في النقد بعد سداد جميع الالتزامات فصيرة الأجل.

د–نسبة التمويل الدائم:

هذه النسبة تفوق الواحد بالنسبة للسنتين 2015–2017 مما يدل على كفاية الأموال الدائمة في تغطية الأصول الثابتة ووجود فائض من الممكن أن نستغله في تمويل جزء من الأصول الجارية.

هـ–نسبة التمويل الخاص:

نلاحظ انخفاض في النسبة أقل من 1 مما يدل على عدم كفاية الأموال الخاصة من تغطية الأصول المتداولة وبالتالي رأس مال عامل سالب.

و–نسبة التمويل الخارجي:

أن ارتفاع النسبة يدل على زيادة الديون الخارجية للمؤسسة أي أنها تلجأ إلى جزء من الأصول لتغطية ديونها وهذا مؤشر سالب.

ز–نسبة الاستدانة المالية:

وهي نسبة مرتفعة وهي تدل على أن المؤسسة تعتمد على تمويل موجوداتها على المساهمات الخارجية.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة التطبيقية في مطاحن مرمورة قالمة ساعدنا على التعرف على طريقة تنظيمها ومتابعة النشاط المالي للمؤسسة بالإضافة إلى الوقوف على كيفية القيام بالتدقيق الداخلي وكيفية التدقيق بين الوحدة الرسمية بهيليوبوليس والفرع التابع لها ببوشقوف من أجل إعداد تقرير المدقق الداخلي الموحد والذي يتم تقديمه إلى الإدارة العليا والمتضمن الملاحظات والتوجيهات المقدمة فيما يخص النشاط المالي وكيفية تحسينه مستقبلا.

فوجود خلية خاصة بالتدقيق على مستوى مطاحن مرمورة ساعد على ضبط نظام الرقابة الداخلية والاطلاع على كيفية تقييم الأداء المالي على مستوى المؤسسة محل الدراسة.

خاتمة

تقوم المؤسسة الاقتصادية بإعطاء أهمية كبيرة بحماية ممتلكاتها فهي تسعى للحفاظ عليها خاصة مع كبر حجمها وتشعب أعمالها وبالتالي يؤدي ذلك إلى ضمان بقائها واستمرارها وحتى تقوم المؤسسة بمتابعة كل أنشطتها ومهامها فهي أصبحت تولي أهمية خاصة للتدقيق الداخلي، حيث تعبر هذه الأخيرة وسيلة تساعد على معرفة الأخطاء والغش ومنعها.

فمن خلال دراستنا لموضوع دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي، حاولنا إبراز هذا الدور الفعال الذي يلعبه في تحسين الأداء المالي، فهو يعمل على رقابة التنفيذ للخطط الموضوعية وتحقيق الأهداف التي تصبو إليها الإدارة، وكذلك مقارنة الأداء الفعلي مع ما هو مخطط واستخراج الفروقات ومعرفة أسباب الانحرافات، كما أن الأداء المالي يمثل المرآة العاكسة لنشاط المؤسسة أما كل العاملين معها ويساعدها في التوقع بالمستقبل واتخاذ القرارات المستقبلية والسليمة لوضعية المؤسسة.

ومما سبق حاولنا معالجة موضوع الدراسة والإشكالية المطروحة والمتمثلة في:

كيف يساهم التدقيق الداخلي في تحسين الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية؟

وذلك من خلال الجمع بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة التطبيقية من جهة أخرى والتركيز على النقاط التي تساهم في تحسين الأداء المالي.

اختبار صحة الفرضيات:

- بناءا على نتائج تقرير المدقق الداخلي نؤكد صحة **الفرضية الأولى** التي تقول بأن التدقيق الداخلي التشغيلي يساعد على كشف الأخطاء والتجاوزات التي بدورها تقوي نظام الرقابة الداخلية.
- بناءا على نتائج تحليل القوائم المالية نؤكد صحة **الفرضية الثانية** التي تقول بأن التدقيق الداخلي للقوائم المالية يدعم القرارات المالية التي تحسن الأداء المالي للمؤسسة.
- أما كون التدقيق الداخلي كافٍ وملمْ بتحسين الأداء المالي دون اللجوء الى خدمات أخرى، وبناءا على نتائج الدراسة الميدانية، فإننا نرفض صحة **الفرضية الثالثة**، لأن المدقق الداخلي غير مستقل تماما عن عمله مما تضعف المصداقية والحياد في عرض النتائج، لذا نلجأ إلى خدمات أخرى كالمدقق الخارجي كونه يملك الحياد والاستقلالية.

نتائج الدراسة:

بناءا على مورد في الدراسة السابقة تم الوصول إلى النتائج الآتية:

- التدقيق الداخلي وظيفة تابعة للمديرية العامة فهي تحقق أحد معاييرها وهي استقلالية المدقق الداخلي.

- التدقيق الداخلي من أهم الأدوات الرقابية الفعالة في ظل التطورات الراهنة في بيئة الأعمال كونه يمثل جميع نواحي الأنشطة.
- يساهم التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي بمختلف نواحي النشاطات بالمؤسسة من خلال أنواعها المختلفة.
- الأداء هو عامل تفاعل عنصرين أساسيين هما عامل الكفاءة وعامل الفعالية.
- تمكن أهمية الأداء المالي في الحكم على المنظمات والمؤسسات من حيث قدرتها على تحقيق أهدافها.
- يساهم التدقيق الداخلي في تفعيل وتحسين الأداء من خلال القوائم المالية.
- يتم تقييم وتحليل الأداء المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من النسب والمؤشرات المالية.
- يساعد التدقيق الداخلي على كشف الانحرافات والأخطاء في جميع النواحي وكذلك تقييم نقاط القوة ونقاط الضعف والعمل على اتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة.
- تحديد الأهداف المطلوبة من المدقق وكشف مختلف الاخطاء والتجاوزات في أقل وقت ممكن.
- التوصل إلى نتائج جد مهمة تتعلق بالعمل المنجز في المصلحة مما يفسر الأداء الجيد في هذه المصلحة.
- الإطلاع على مختلف الوثائق والسندات الخاصة بنشاط أي مصلحة في أي مؤسسة كانت.

التوصيات:

على ضوء النتائج سابقة الذكر نحاول اقتراح بعض التوصيات:

- تتوفر مطاحن مرمورة على خلية التدقيق الداخلي يساعدها على تقييم الأداء المالي للمؤسسة بوحدتها ويعتبر نقطة إيجابية لها.
- العمل على الاستفادة من خدمات التدقيق الداخلي على كافة أوجه النشاط بالمؤسسة دون استثناء.
- بذل المزيد من العناية بمهنة التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية لما لها من دور في تقييم وضبط الأنشطة بحسب الخطط المأطرة.
- تأهيل وتدريب المدققين وتطوير قدراتهم بشكل دوري حتى يساهم ذلك في اداء مهنة التدقيق الداخلي بنجاح.
- إضافة إلى التكوين المدقق الداخلي في مجال المحاسبة والمالية بغية الاستفادة من خدماته في مجال القوائم المالية.

- تنويع أدوات التقييم الأداء المالي والاعتماد على النسب المالية في التحليل والتقييم.

آفاق البحث:

يعتبر موضوع دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ذات أهمية بالغة للمؤسسات الاقتصادية، فهناك مواضيع لم نتطرق إليها كون التدقيق عبارة عن علم واسع، لذا ارتأينا طرح بعض المواضيع التي يمكن أن تكمل هذا العمل :

- واقع وآفاق التدقيق الداخلي في الجزائر بالاعتماد على معايير التدقيق الجزائرية.
- مدى التكامل بين عمل المدقق الداخلي والإدارة المالية في المؤسسة الاقتصادية.
- دور التدقيق الداخلي في تحقيق التنافسية بين المؤسسات الاقتصادية والنهوض بمستوى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.
- دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية.

و تم بحمد الله و عونه

قائمة المصادر والمراجع

الملاحق

الملخص

تعالج هذه المذكرة موضوع التدقيق الداخلي و أثره في تحسين الأداء المالي و تم التوصل إلى أن التدقيق الداخلي بنوعيه التشغيلي و المالي يساعد على تحسين و تفعيل الأداء المالي بالمؤسسة إلا أنه يجب مرافقته بالتدقيق الخارجي لتقديم مصداقية أكثر لنشاط المؤسسة خاصة أمام المجمع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية

التدقيق ، التدقيق الداخلي ، الأداء المالي ، القوائم المالية.

Le résumer

Cette note traite de l'audit interne et de son impact sur l'amélioration de la performance financière, puis constate que l'audit interne des aspects opérationnels et financières contribue a améliorer et dynamiser la performance financière de l'institution, mais doit être accompagné d'un audit externe pour crédibiliser l'activation de l'institution, sur tout de vont le construim financière.

Les mots clés

L'Audit, L'Audit Interne, La Performance Financière, Les Bilans Financières.